الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ

عنوان المذكرة

الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين العالميين

1919-1939 دراسة تاريخية تحليلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- نجوى غرايبية
- فريدة تزات

إشراف الأستاذ الدكتور:

شايب قدادرة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة
د الحواس غربي	أستاذ محاضر ب	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945– قالمة–
أ.د شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	مشرفًا ومقررًا	جامعة 8 ماي 1945– قالمة–
د عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر ب	ممتحنًا	جامعة 8 ماي 1945– قالمة–

السنـــــة الجـــامـــعية: 2020/2019

شكـــــــر وتقديـــــــر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن الحمد والشكر لله تعالى الذي هدانا لطريق العلم ووفقنا وسدد خطانا ويسر لنا السبل لإتمام هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

كما نتوجه بجزيل الشكر وعميق المحبة والتقدير والإحترام إلى **الأستاذ الدكتور قدادرة شايب** المشرف على هذا العمل عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إنّ الحوت في البحر والطير في السماء ليصلون على معلم الناس الخير" وأنت خير المعلمين الذي تفضل علينا بإشرافه على هذه المذكرة منذ ان كانت فكرة إلى ان أصبحت على صورتها الحالية، وذلك نظير ما أسدى لنا من النصائح والإرشادات القيمة والنافعة، ولم يبخل علينا من فيض علمه الغزير، وتواضعه وسعه صدره، نسأل الله له دوام الصحة والعافية، ونتمنى له المزيد من التألق والنجاح في المجال العلمي.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأستاذة الأفاضل بقسم التاريخ الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية تأطيرنا وتكويننا في الجامعة بأن اناروا لنا طريق العلم والمعرفة، ولا ننسى عمال المكتبات الذين قدموا لنايد العون والمساعدة خاصة عمال مكتبة الكلية وعمال مكتبة جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، ولا ننسى أيضا اعضاء لجنة المناقشة على تحملهم متاعب القراءة والتقييم ، كما نشكر كل من أمدنا بالمادة العلمية ولم يبخل علينا.

إهـــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" قُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" " صدق الله العظيم(سورة التوبة- الآية 105)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ....

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ...

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .... رسول الله عليه أفضل الصلاة والسلام

فبعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمارها بإذن الله والحمد لله.

أهدي تخرجي إلى أملي في الحياة وقرة عيني وسر نجاحي أدمها الله لنا وأطال في عمرها

" أمـــي الغاليـــــــة "

إلى من كلله الله بالوقار وبالمهيبة إلى من علمني العطاء بدون إنتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار

إلى من كان سندي في الدنيا وكان نور طريقي نحو الصعاب ومشاق الحياة من أجل راحتي " أبـي الغالــي "

إهدي تخرجي إلى من تمنوا لي النجاح والتوفيق أخواتي: صحراء –شيماء- أنغام وإلى أبنائهم: غادة – آدم –بتول- آسيل – أمير –تاج الدين- و أويس.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الدكتور " شايب قدادرة " الذي أشرف علينا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت ركيزة لموضوعنا شكرًا له.

إلى كل من علمني حرفا لقنني علما نافعا.

أساتذة ومعلمين

إلى كل من تذوقت معهم أجمل اللحظات صديقاتي حفظهم الله: نجوى- ناريمان- سلمى – مريم- سارة – ريمة

فريـــدة

إهـــــداء

إلى من قال الله عز وجل فيهما :" وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا "

(سورة الإسراء- الآية 23)

إلى التي حملتني وهنًا على وهن إلى التي أرضعتني الحب والحنان، إلى التي أهدتها الدنيا التعب والحرمان وأهدتني الدفء والحنان،

إلى " أمي العزيزة الغاليـة "

إلى الذي علمني أنّ الحيان كفاح وحفزني على إجتياز الصعاب إلى الذي منحني الحب والتقدير، إلى الذي أحمل إسمه بكل إفتخار، إلى الذي كان سندي المادي والمعنوي

إلى " أبي العزيز الغالي "

إلى رياحين حياتي إخوتي: يوسف- ليلى – زهرة – حكمت

إلى صديقاتي اللاتي جمعتني بهم أسوار الجامعة وأمضيت معهن مشواري الدراسي

إلى جميع طلبة قسم التاريخ ماستر 02 دفعة 2020.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي، إليهم جميعا أهدي بذرة عملي وثمرة جهدي

نجـــــوى

قائمة المختصرات:

بالعربيـــة	
ت أو تر	ترجمة
تع	تعريب
ج	جزء
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
د.س	دون سنة
د.ص	دون صفحة
ص	صفحة
ص ص	تعدد الصفحات
ط	الطبعة

المقـدمــة

مقدمة:

يعتبر موضوع **الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين العالميتين 1919-1939** من المواضيع الهامة والجديرة بالبحث والدراسة نظرا لما تتميز به هذه الفترة من ظروف سواء من حيث الاحداث الدولية المستجدة أو من حيث طبيعة النشاط الوطني التونسي خلال هذه الفترة التاريخية بالذات خاصة وان الشعب التونسي كان قد قاوم المحتل الفرنسي منذ الوهلة الأولى للاحتلال بمختلف أشكال المقاومة خاصة منها المقوماة السياسية وقد كانت هذه المقاومة بعدة مراحل مختلفة منها مرحلة مابين الحربين العالميتين موضوع بحثنا الذي عالجناه من خلال خطة منهجية تمثلت في مقدمة و أربعة فصول وخاتمة وجملة من الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث.

أسباب إختيار الموضوع: لقد تم اختيارنا لموضوع البحث لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

- ✓ **السباب الذاتية:**
- الرغبة في دراسة المواضيع خاصة التي لها علاقة بتاريخ بلدان المغرب العربي.
- الرغبة في دراسة موضوع مهم كموضوع الحركة الوطنية التونسية لما له من تشويق في تاريخه.
- بالإضافة إلى أن هذا الموضوع كان من إختيار أستاذنا المشرف الذي إقترحه علينا وهذا ما دفعنا بإصرار وعزيمة وحبا لدراسته ومحاولة الغوص في ثناياه.
- الرغبة الشخصية لنا في دراسة تاريخ تونس في محاولة منا في تحليل الأحداث وترتيبها ترتيبا تاريخيًا.
- محاولة إزالة الغموض عن تلك الحقائق التاريخية التي يكتسيها الإلتباس في تاريخ الحركة الوطنية التونسية.
- ✓ **الاسباب الموضوعية:**
- محاولة التعرف على الأوضاع التي عاشها التونسيون خلال فترة ما بين الحربين بالذات والوقوف على طبيعة تطور الحركة الوطنية التونسية وأسباب ذلك.
- ردود فعل سلطة نظام الحماية الفرنسية تجاه هذا التحول وانعكاسات ذلك على مسار النضال الوطني التونسي.

- محاولة التعرف على قادة الحركة الوطنية التونسية ونشاطهم أثناء هذه الفترة والأحزاب التونسية التي واجهت نظام الحماية الفرنسية.
- طبيعة العلاقة بين القوى الوطنية التونسية.

تحديد الإشكالية:

تتمحور إشكالية موضوعنا حول الدور الذي لعبته الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين(1919-1939) وأبرز الأحزاب السياسية التي قامت بهذا الدور وذلك من خلال طرح السؤال الجوهري التالي: **في ماذا يتمثل الدور الذي أدته الحركة الوطنية التونسية خلال هذه الفترة مجسدة في الحزب الحر الدستوري التونسي ثم الدستوري الجديد؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية وضعنا جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت الأوضاع العامة في تونس في ظل الحماية؟
- ماهي أبرز العوامل التي أدت إلى ظهور الحزب الحر الدستوري التونسي؟
- ماهي أهم مراحل نشاطه؟
- كيف كان رد فعل سلطة نظام الحماية الفرنسية تجاه ظهور الحزب الدستوري وكيف واجهت نشاطه ؟
- فيما تمثل النشاط النقابي التونسي.
- ماهي مظاهر تطور الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينيات؟
- علاقة الحزب الدستوري بالقوى الوطنية التونسية الأخرى وخاصة النقابية الأخرى؟
- طبيعة الصراع الداخلي للحزب وأسبابه وانعكاساته على مسار النضال الوطني؟ كيف كان موقف الحزب الجديد من إندلاع الحرب العالمية الثانية؟

حدود الدراسة:

أما عن فترة الدراسة (1919–1939) أي فترة ما بين الحربين العالميتين فيها تمثل مرحلة مهمة في تاريخ تونس بشكل عام وتاريخ الحركة الوطنية التونسية بشكل خاص، وهي الفترة التي ظهر فيها أول حزب سياسي تونسي وهو الحزب الحر الدستوري التونسي عام 1920 وكان له نشاط سياسي مكثف طيلة هذه الفترة من تاريخ تونس المعاصر.

المناهج الموظفة:

لدراسة موضوع بحثنا ومعالجة محاوره المختلفة وظفنا المناهج العلمية التي تتماشى وطبيعة الموضوع مثل:

منهج تاريخي الوصفي: حيث أن هذا المنهج يتطلب حضوره باعتبارات في نقلنا للأحداث التاريخية فلابد إعتماد تسلسل تاريخي وزمني وذلك إلى وصف الأحداث وصفا دقيقا ومتدرجا بالإضافة إلى وصف الأحداث التاريخية ومدى تأثيرها على الحركة الوطنية التونسية.

منهج التحليلي: وذلك لإستظهار التطور الذي غرفته الحركة الوطنية التونسية ومعرفة الصراعات بالإضافة إلى تحليل ردود الفعل المختلفة حول التطور الحاصل في الحركة الوطنية التونسية وتحليل الإختلاف في المواقف.

خطة البحث:

لدراسة موضوع البحث رسمنا خطة تشكلت من مقدمة وأربعة فصول رئيسية وخاتمة وجملة من الملاحق ذات الصلة بموضوع البحث وقائمة مصادر ومراجع حيث خصصنا الفصل الأول للحديث عن أوضاع تونس منذ فرض الحماية الفرنسية إلى غاية الحرب العالمية الأولى وقسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول الأوضاع السياسية والثقافية في تونس وفي المبحث الثاني تحدثنا عن الأوضاع الإقتصادية وفي الثالث تطرقنا إلى الأوضاع الإجتماعية.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه الى الحركة الوطنية التونسية (1919–1927) وقسمناه إلى خمسة مباحث خصص المبحث الأول لدراسة نشاط حركة الشباب التونسي بعد

الحرب العالمية الأولى والمبحث الثاني للحديث عن ملابسات ظهور وتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي وهياكله وأهم نشاطاته وبرنامجه وتحدثنا في المبحث الثالث عن نشاط الحزب الحر الدستوري وردود الفعل حوله وتطرقنا في المبحث الرابع إلى النقابة التونسية المستقلة منذ تأسيسها عام 1924 وفي المبحث الخامس تطرقنا الى رد فعل سلطات الحماية تجاه ذلك.

بعدها مباشرة إلى الفصل الثالث عالجنا الحركة مرحلة الحركة الوطنية التونسية (1927–1933) من خلال خمسة مباحث مثل عودة نشاط الحزب الدستوري سنة 1927 وصحيفة الصوت التونسي التي ظهرت عام 1929 وتطور النشاط الدستوري والمؤتمر الأفغارستي وإنعكاساته على الحركة الوطنية التونسية وذكرى الاحتفال بخمسينية الحماية الفرنسية على تونس وعدة قضايا تونسية أخرى مثل ظهور جريدة العمل التونسي ونشاطها كما تطرقنا الى موضوع المؤتمر العام الأول للحزب الدستوري وإجتماع نهج الجبل.

أما الفصل الرابع والأخير فخصص للحديث عن الحركة الوطنية التونسية خلال الفترة (1933–1939) وهي فترة مهمة وحساسة في تاريخ الحركة الوطنية التونسية لما عرفته من أحداث عصيبة ومواقف مختلفة وتطور ملحوظ في نشلطها.

التعليق على المصادر والمراجع المعتمدة:

اختلفت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في موضوعنا هذا كل حسب أهميتها والدور الذي أدته في عنصر من عناصرنا لما لها علاقة بموضوع البحث وتباينت المصادر والمراجع بين **الكتب والقواميس وكذا المجلات ... إلخ**

أولاً– المصادر:

- **تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي:** الذي ساعدنا كثيرًا في التزود بمعارف ومعلومات حول الحركة الوطنية التونسية خاصة الحزب الحر الدستوري.
- **كذلك كتاب هذه تونس لحبيب ثامر** والذي ساعدنا كثيرا في تسليط الضوء على الأوضاع السياسية لتونس إبان الحماية.

- كذلك كتاب أحمد توفيق المدني، الجزء الأول والذي أفادنا كثيرا خاصة فيما يتعلق بالحزب الحر الدستوري وأهم الأحداث التاريخية المتعلقة بتاريخ تونس، بالإضافة إلى العديد من الكتب.

أما بالنسبة للمراجع فأهمها:

أولا– الحركة الوطنية التونسية بين الحربين لـ" علي محجوبي " فقد ساعدنا كثيرا وقدم لنا الكثير من المعارف حول الحزب الحر الدستوري بشقيه بالإضافة أنه أعطانا صورة عامة على تاريخ تونس في كل الجوانب.

ثانيا– محمد آيت مدور: الحركة النقابية المغاربية بين (1945–1962) ساعدنا كثيررا في عملنا هذا خاصة ما يتعلق بالنقابة من نشأتها وتطورها وكذلك نشاطها.

أما بالنسبة للدراسات السابقة: التي أفادتنا والتي كانت قريبة من موضوعنا واستفدنا منها نخص منها:

- **الحزب الحر الدستوري التونسي (1919–1934) ليوسف مناصرية:** وقد إعتمدت عليه كثيرا في الكثير من المباحث خاصة حول الحزب الحر الدستوري القديم وتنظيمه.
- **كذلك الحزب الحر الدستوري التونسي القديم لمحمد السعيد عقيب:** الذي أفادني كثيرا في التطرق لبعض جوانب المهمة والتي تثري موضوعنا.
- كذلك دراسة أخرى التي لا تقل أهمية وهي أطروحة الدكتواره للأستاذ الدكتور شايب قدادرة، تحت عنوان: **الحزب الدستوري الحر التونسي وحزب الشعب الجزائري (1934–1954) دراسة مقارنة،** وقد زوتني خاصة بمعلومات هامة حول الحزب الدستوري من برنامجه وهياكله.

الصعوبات:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات طيلة فترة انجازنا لبحثنا مثل صعوبة الحصول على المادة العلمية التي تتعلق موضوع بحثنا(موضوع الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين العالميتين 1919-1939).

- بالإضافة إلى غلق كل المكتبات بسبب جائحة كورونا وعدم حصولنا على المصادر والمراجع الخاصة بالدراسة.
- وبهذا الصدد لا يفوتنا الا ان نشكر أستاذنا الفاضل المشرف الذي على فضله علينا من خلال تشجيعنا على مواصلة البحث والمثابرة وتزويدنا بالمصادر والمراجع بالرغم من الظروف الاستثنائية(وباء كورنا) التي تعيشها الجزائر وكل دول العالم.

الفصل الأول:

الحالة العامة في تونس منذ فرض الحماية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى (1881-1919)

الفصل الأول: الحالة العامة في تونس منذ الحماية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى (1881-1919)

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والثقافية.

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية.

تمهيد:

يسلط هذا الفصل الضوء على الحالة العامة في تونس من أوضاع سياسية وثقافية بالإضافة كذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية التي كان لها أثر على الوضع العام للبلاد وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والثقافية

أ- السياسية:

بمجرد استيلاء فرنسا على تونس أصبحت المشكلة التونسية تحتل مكانا ممتازا في السياسة الفرنسية البحتة التي لم تكن واضحة جلية في أول أمرها لأن معاهدة باردوا[1] لم تتحدث على نقطة حماية بل أبقت على السيادة التونسية كاملة غير منقوصة وكان المستعمرون ينادون بوجوب القضاء على الدولة التونسية وإلحاق البلاد التونسية بفرنسا مثل ما تم فيما يتعلق بالجزائر وكان الفرنسيون مثل: كليمنصو ينددون بالعدوان على الشعب الصديق ويطالبون بإجلاء الجيوش الفرنسية عن تونس فأتخذ رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك **جول فيري(Jules Ferry)*** موقفا وسطا وقال:" **أن فرنسا لا تريد استعمار تونس ولا ترمي إلى إدماج ترابها في التراب الفرنسي وإن احتلالها لها إنما هو ضمان لبقائنا في الجزائر** " فسياسة فرنسا نحو تونس تتلخص في كلمتين **(لا إلحاق ولا انسحاب)**[2] إذ أصبح المقيم العام صاحب الكلمة الأولى في تونس لاسيما بعد أن ألحقت فرنسا معاهدة باردوا بمعادة أخرى عرفت بإتفاقية " **المرسى الكبير**"** في 8 من حزيران 1883 في عهد الباي **علي بن حسين***** وكانت أكثر وضوحا وصراحة في فرض الإحتلال ولم تكتف فرنسا بهذا بل قامت بإصدار مرسوما عام 1884 منع من اختصاصات المقيم العام وتعيين مدراء في

---

(1)- الإطلاع على نص معاهدة باردو، أنظر الملحق رقم (01)

*- جول فيري 1832-1893: هو احد رجال الدولة الفرنسية برز في عهد الجمهورية الثالثة، وهو مهندس التشريع المدرسي، عضو طاقم حكومة الدفاع الوطني، تولى العديد من المناصب. أنظر إلى: محمد قدور: السياسة الفرنسية في تونس (1883-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العوم الإنسانية والإجتماعية، 2003-2004، ص 17.

(2)- علي بلهوان: تونس الثائرة، (دط)، مؤسسة هنداوي، (ب)، 2018، ص ص 13-14.

**- المرسى الكبير: جاءت إتفاقية المرسى الكبير لتوسع قاعدة النفوذ الفرنسي وهي تتويج عديد الترتيبات السرية وأهمها إتفاقية 6 جويلية 1882، التي فرضت بمقتاضاها محمد الصادق باي للمقيم العام حق التصرف في موارد الدولة. أنظر إلى: خليفة شاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ (الحركة الوطنية ودولة الإستغلال)، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، (دط)، 2005، ص 32، أنظر الملحق رقم (02)

***- الباي علي بن حسين: تمت له البيعة أمام باب قصبة، عهد الصلح مع الجزائريين، إهتم بالعمران، وهو أول من إتخذ باردوا مقرا للحكومة إيالة، أنظر إلى: حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، (دس)، ص 51.

الوزارات التونسية خبراء أو مستشارين لكن معظم الوزارات ألغيت وتحولت إلى دوائر كالمالية والمعارف والصحة[1].

حيث ألغيت القرارات التي كانت قائمة ولم يبقى سوى وظيفة رئيس الوزراء ووزير العلم وخضعت الإدارات إلى سلطة المقيم العام ومساعديه من الموظفين والعسكريين والمدنيين ومنح المقيم العام تفويضا بإسم الحكومة الفرنسية للمصادقة على جميع الإجراءات التي تحددها الصيغة القانونية وبذلك أصبح صاحب النفوذ الحقيقي[2] لنجدها بعد ذلك تعتمد على تعويض المجلس التشريعي الذي كان يمثل البلاد أصدق تمثيل وله الحرية التامة في تولي السلطة التشريعية بمجلس صوري تحت اسم (المجلس الشورى) وجعلته خاصا بالفرنسيين المقيمين بتونس والغرض منه هو تنسيق جهود الجالية الفرنسية وجهود حكومة الحماية لإستنزاف ثروة البلاد وإستغلالها وهكذا مثلت الحماية حركة تطور فأبعدت تونس عن تولي حكم بلادهم وشرعت حقهم الأول وهو حق التشريع[3].

وفي 2 فبراير عينت الحكومة عددا من التونسيين أعضاء في هذا المجلس وإختارتهم من بين المتابعين لها المخلصين لسياساتها وعلى الرغم من أن عدد أعضاء الفرنسيين بلغ 22 منتخبين بالإقتراع العام فإن عدد الأعضاء التونسيين المشاركين بلغ 18 يتم تعيينهم بإختيار المقيم الفرنسي[4].

(1)- مجلة الأستاذ، العدد 214، المجلد1، 2015، ص 257.

(2)- محمد علي داهمش: المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية والتغيير)،(د ط)، الدار العربية للمسموعات، لبنان، 2014، ص 101.

(3)- ثامر الحبيب: هذه تونس ، (د ط)، مطبعة الرسالة، (دب)، (د س)، ص 43.

(4)- درمونة يونس: تونس بين الإتجاهات ، تق مكتب تونس الحرة، (د ط)، ، دار الكتاب العربي، مصر، (د س)، ص 37.

كما فرضت على رأس الإدارة التونسية موظف فرنسي دعا بأمين السر العام للحكومة التونسية يعينه الباي بموافقة من المقيم ومنح أمين السر العام الصلاحيات التالية:

- إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية والإشراف على محفوظات وسجلات الدولة.
- عرض القضايا على الوزير الأول ثم توجيهها إلى المراجع المختلفة وبقى الباي في ظل الحماية صاحب السيادة في تونس يمارسها بواسطة وزرائه ومجلس شورى، وتمتع المقيم الفرنسي بموجب المعاهدة بحق تقديم النصائح للباي[1].

وقد بدأ وعي الوطنيين يبرز بين الأهالي التونسيين في مطلع القرن 20 عندما امتزجت الأوضاع ناجمة من النظام الاستعماري بظروف أخرى سابقة للحماية ومن بين الظروف الناجمة عن نظام الحماية:

- كان نظام الحماية قد أفرز تناقضات إقتصادية وإجتماعية وسياسية كانت تقوم بحدة كلما نما الإستعمار بين مصالح الأهالي ومصالح الحماية الفرنسية وبالبلاد التونسية وقد أضر النظام الإستعماري بالأغلبية الساحقة من الأهالي التونسيين في المدينة كما في الريف فأدى هذا إلى التوحد بين مختلف فئات الأهالي فقد نزع التونسيين أمام هذا الخطر وأدى إلى تجاوز تناقضتهم ونتج الشعور باللحمة بالإضافة إلى دخول الرأسمالية الأوروبية الذي تزايد إثر معاهدة باردوا قد مكن البلاد التونسية من التحول من اقتصاد معاشي إلى اقتصاد السوق[2].

(1)- ياغي اسماعيل احمد، شاكر محمود: تاريخ العام الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993، ص ص 100-101.

(2)- المحجوبي علي: جذور الحركة الوطنية التونسية (1904- 1934)، تج: عبد الحميد الشابي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص ص 111-112.

- وقد تجسد هذا الوعي الوطني إلى تكوين العديد من الجرائد والجمعيات لتحول فيما بعد إلى أحزاب سياسية مهيكلة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح التونسيين ومن بينها مايلي:

1- جماعة الحاضرة (جريدة الحاضرة) 1888:

في أواخر القرن 19 م عاد إلى تونس مجموعة من الطلبة التونسيين من خريجي المدرسة الصادقية بعد إتمام تعليمهم في الخارج وهؤلاء الطلبة قرروا السير في الطريق النهضة والدعوة إلى توعية الشعب من خطر الاستعمار الفرنسي فكان لابد من إيجاد وسيلة يعبر بها المثقفون والطلبة التونسيون عن واقع البلاد وفي عام 1888 أسس مجموعة من الشباب الوطني التونسي جريدة بالعربية سميت بالحاضرة تولى إدارتها **علي أبوشوشة***[1] ومن رجال جماعة الحاضرة **البشير صفر**** أبو النهضة العامة التونسية[2].

وتعتبر جماعة الحاضرة أعداء للحركة الإصلاحية التي إزدهرت قبل الحماية بهدف النهوض بالشعب التونسي فكريًا وأدبيًا فكانت كتابات علي أبو شوشة تدور حول أوضاع السياسة في حين كان البشير صفر يكتب مقالات ذات الطابع التعليمي مؤكدا على النظم السياسية والحماية بأوربا لأنه كان متأثر بالثقافة الأوربية[3].

---

(1)- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية " رؤية شعبية قومية جديدة "، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، (دس)، ط2، ص33.

*- أبو شوشة (1859-1917): من عائلة ماجدة من بنزرت درس بالمعهد الصادقي ، أسس سنة 1888 جريدة الحاضرة وكان عضو في الجمعية الخلدونية 1896، وهو صحافي ومؤرخ، أنظر : الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986، ص ص 133-134.

**- البشير صفر (1865-1917): ولد بتونس 27 فيفري 1865، درس بالصادقية لينتقل بعدها لإتمام دراسته بمعهد سان لويس ، أحد مؤسسي الجمعية الخلدونية وجريدة التونسي. أنظر إلى: الصادق الزمرلي: المرجع السابق، ص ص 121- 123، أنظر الملحق رقم (03).

(2)- علال الفاسي: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003، ص 66.

(3)- محمد صالح الحمداني: الحركة الوطنية التونسية (1881-1990)، المعتز، الأردن، 2012، ص167.

وقد تناولت جماعة الحاضرة القضايا التونسية ذات الطابع الديني والسياسي والحريات العامة ، وربط الحركة الوطنية التونسية والجامعة الإسلامية أي أنها كانت حركة دينية وطنية إسلامية ولقيت إنتشار واسعا بين الشعب التونسي كما أن السلطات الفرنسية لم تناهضها في البداية للإعتقاد بأن جماعة الحاضرة تدعو إلى الإصلاح في نطاق الحماية الفرنسية[1].

وعليه فقد أسهمت جماعة الحاضرة بشكل مباشر أو غير مباشر في نشر الوعي من خلال تنوير الشعب بمعالم النهضة الاجتماعية وهذا ما أزعج السلطات الفرنسية وعرض أصحابها إلى مضايقات من طرف السلطات الاستعمارية كالبشير صقر وعلي أبو شوشة[2].

2- الجمعية الخلدونية 1896:

في 22 جانفي 1896 دعى زعيم الحركة الإصلاحية البشير صفر إلى تكوين الجمعية الخلدونية وكان هدفه من تكوينها هو إدخال الإصلاح إلى جامع الزيتونة وتحسين مستوى طلبة الزيتونة ومواجهة المحاولات التي استهدفت محو الشخصية التونسية والقومية العربية ولعبت هذه المؤسسة الوطنية بقيادة البشير صفر دورًا هامًا في نشر العلم والثقافة الحديثة وتغذية الروح الوطنية في الشباب التونسي[3]

وقد رأى البشر صفر في هذه الجمعية فرصة لنشر أفكاره الوطنية والقومية بإلقاء دروس في التاريخ والجغرافيا فأخذ يشرح للطلبة حقائق الاستعمار وأخطاره على العالم الإسلامي مما زاد من إقبالهم لتلقي التوجيهات[4].

(1)- الشاطر خليفة وآخرون، المرجع السابق، ج3، ص 65.

(2)- يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميين (1919-1934)، (دط)، هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص334.

(3)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 334.

(4)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين، ج2، (دط)، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص 26.

3- جمعية قدماء الصادقية 1905:

تأسست جمعية قدماء الصادقية في 23 ديسمبر 1905 وقد أسندت رئاستها إلى خير الله بن مصطفى* بينما تولى علي باش حامبة مهمة الإشراف على معظم أنشطتها وخاصة الثقافية منها فكانت بمثابة الجامعة الشعبية الداعية إلى الأخذ بالأفكار العصرية من خلال إلقاء المحاضرات وتداول النقاشات التي أخذت بُعدًا سياسيا وساعد على نمو الروح الفردية والوعي بالهوية[1].

4- حركة الشباب التونسي " تونس الفتاة " 1907:

ظهرت الحركة الإصلاحية المسماة بحركة الشباب التونسي في بداية القرن 20 ذلك أنه بعد أن قضت الجيوش الفرنسية على المقاومة المسلحة وقد اعتبرت سنة 1907 تاريخ ميلاد حركة الشباب التونسي التي لم تأت من عدم بل هي وليدة نشاط ثقافي توعوي بدأ بعد سنوات قليلة من إنتصاب الحماية[2] وقد كان هذا الحزب مشابها بشكل كبير الحزب الوطني المصري الذي كان قد أسسه مصطفى كامل فقد كان الحزب ينادي لمقاومة الإستعمار الفرنسي والاستقلال الوطني تحت ظل الدولة العثمانية[3] فقد تأسس هذا الحزب سنة 1907 والذي جاء كرد فعل لحركة تركيا الفتاة التي قامت في تركيا وكانت سياسة الحماية الفرنسية هي أهم أسباب تكوين هذا الحزب[4] وتعتبر هذه الحركة السياسة المنظمة المقاومة

---

*- خير الله بن مصطفى (1867-1965): مواطن وموظف سياسي، أجنبي الأصل، وجيء به إلى تونس وأسندت له رئاسة جمعية قدماء الصادقية سنة 1905، شارك في مؤتمر باريس 1908، وكان عضو في جريدة التونسي، أنظر غلى: الصادق الزمرلي: المرجع السابق، ص ص 319- 323.

(1)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 36-37.

(2)- الشاطر خلية وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص65.

(3)- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص ص 99-100

(4)- ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 249.

للإستعمار في تونس بقيادة علي باش حامبة** والشيخ عبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حامبة لقد لعبت دورا بارزا في الفترة الواقعة بين (1907- 1912) وكانت تتمتع بتأييد شعبي قوي وساهمت بشكل فعال في دفع النضال إلى الأمام وبدأت في محاولة تنظيم الجماهير في إطار الحزب(1).

و أول عمل قامت به حركة تونس الفتاة هو إنشاء جريدة بالفرنسية سميت بـ" جريدة التونسي " " Le tunisien" وأعلنت برنامجها السياسي والإجتماعي والإقتصادي وإنضم إليها أغلب الشباب ويساندها الشعب التونسي وتضامن معها وبذلك تم حفر الخلافات على الصعيد الثقافي بين المثقفين ثقافة عربية والمثقفين ثقافة فرنسية الـ" الأنتلجنسيا"(2).

وقد صدر عددها الأول في 7 فيفري 1907 وهي صحيفة ناطقة بالفرنسية تدافع عن مصالح التونسيين لدى الدولة الحامية وبلغتها وتضمن العدد الأول إفتتاحية بقلم علي باش حامبة بعنوان " برنامجنا " قدم فيها مطالب الحركة وتناول فيها معظم المسائل المطروحة من خطاب البشير صفر مع عديد من الإضافات كجعل التعليم إجباريا ومجانيا في الإبتدائي وبناء نظام قضائي عصري وعادل، وإرساء حياة سياسية تمكن التونسيين من ممارسة حقوقهم(3).

وفي سنة 1909 أصدر علي باش حامبة نسخة من جريدة التونسي بالعربية ترأس تحريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي وبذلك انفصلت الحركة الوطنية نهائيا بتأثير الثعالبي عن التأثير الغربي وأصبح مقر جريدة التونسي هو مقر قيادة الحركة الوطنية(4).

**- علي باش حامبة (1876-1918): صحفي ورجل سياسة، ولد بتونس، ينحدر من أسرة تركية عريقة، درس بالصادقية ليصبح بعدها مشرف على إدارتها، كان عضو بالخلدونية، أسس سنة 1907 جريدة التونسي، أبعد عن بلده 1912، توفي 1918.أنظر إلى: الزمرلي: المرجع السابق، ص ص 141-144، أنظر الملحق رقم (04)

(1)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 39.

(2)- المرجع نفسه، ص 39.

(3)- شاطر خليفة وآخرون: المرجع السابق، ص 41.

(4)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 41.

كما خاضت الحركة الوطنية معركة أخرى في سنة 1910 بسبب محاولة اليهود التونسيين إكتساب حق النظر في قضاياهم أمام المحاكم الفرنسية وليس أمام المحاكم التونسية حيث نظرت الحركة الوطنية التونسية إلى هذه المحاولة من جانب المواطنين التونسيين لليهود نظرة سياسية لأنها بداية لحركة تجنس بعض الفئات الوطنية بالجنسية الفرنسية وكان ذلك سببا في عقد مؤتمر شعبي لهذا الأمر وجهت فيه الحركة الوطنية التونسية الدعوة إلى جميع الشعب وخطب فيه قادة الحركة الوطنية و ألحوا على التمسك بالجنسية التونسية والتفاني في الدفاع عنها واحتجوا على محاولة تجنس اليهود التونسيين بالجنسية الفرنسية، وأمام هذا الإجراء تصدت الحركة الوطنية التونسية لهذه الخطة التي تقضي بتجنيس اليهود التونسيين دفعة واحدة وتزعم هذه المقاومة علي باش حامبة وأحمد الصافي* وأدت في النهاية إلى صد اليهود حيث دعوا الشعب التونسي إلى مقاطعة اليهود إقتصاديا وأدبيا الشيء الذي جعل السلطات الاستعمارية تتراجع عن تطبيق القانون[1].

كما تقدم كذلك في 16 نيسان 1910 للطلاب بعريضة إلى وزير القلم بعد أن قاموا بمظاهرة هادئة في الزيتونة فقبضت الشرطة على اثنين منهم وتعقدت الأمور فتدخل جماعة جريدة " التونسي " وخطب بالطلاب علي باش حامبة مهدئا ونجح في النهاية بواسطته بينهم وبين الحكم[2].

*- أحمد الصافي: ولد سنة 1882، تلقى تعليمه في المدرسة الصادقية، وجامع الزيتونة، حصل على إجازة الحقوق وهو أول أمين عام للحزب الحر الدستوري، وقد ترأس أول وفد للحزب الدستوري في باريس، ينظر إلى: محمد السعيدعقيب: المؤتمر الأفغارستي، بقرطاج ماي 1930، مجلة البحوث والدراسات، العدد 22، جامعة الشهيد حمة لخضر، السنة 13، الوادي، 2016، ص32.

(1)- شايب قدادرة: الحزب الدستوري وحزب الشعب الجزائري 1934-1954، دراسة مقارنة، إطروحة لنيل درجة دكتوراه تاريخ حديث ومعاصر. إشراف: عبد الكريم سكفالي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 81.

(2)- الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تر، تق، سام حبدي، ط1، القدس، لبنان، 1985، ص 11.

قبل التطرق إلى حادثة مقبرة الزلاج الشهيرة يجدر بناء الإشارة إلى الحرب الإيطالية على طرابلس الغرب بليبيا آخر معقل الخلافة العثمانية في بلاد المغرب العربي وذلك للعلاقة الوطيدة بين الحادثتين حيث كانت إيطاليا تعتبر طرابلس إمتداد طبيعيا لها وعلى هذا الأساس كانت إيطاليا معارضة لإرساليات تركيا إلى طرابلس وفي 11 ديسمبر 1911 أعلنت الحرب واستولت على مدينة طرابلس[1].

وقد كان لباش حامبة دور فعال في المغرب فكان هو وأنصاره صلة الوصل بين السفارة العثمانية في باريس والقيادة العثمانية في طرابلس وبذلك صارت تونس بفضله ممرا سريا للضباط والاختصاصيين العثمانيين القادمين من أوربا إلى طرابلس هذا ما أدى إلى جو الإضراب إلى المظاهرات انتهت بحادثة تصادم بين تونسيين والإيطاليين فأغتنم المقيم العام الفرنسي وأمر المستعمرين الفرنسيين هذه الفرصة فأعتقل الوطنيين علي باش حامبة وعبد العزيز الثعالبي والبشير صفر وحل حزب تونس الفتاة وأقفل الصحيفة[2].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 85.

(2)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص ص 69-70.

5- حادثة مقبرة الزلاج*:

جاءت معركة الزلاج* بعد محاولة بلدية تونس تسجيل هذه المقبرة في حين كانت المقبرة من أوقاف المسلمين وأعتبر تونسيون أن تسجيل المقبرة هو الإستيلاء على أوقاف إسلامية[1] فقد كانت واقعة الزلاج أول اصطدام بمدينة تونس بين الجماهير الشعبية والجهاز الإستعماري والسبب هو قرار صدر عن بلدية مدينة تونس لتسجيل مقبرة الزلاج بالسجل العقاري وهي مقبرة لها مكانة خاصة في نفوس السكان كما سبق وذكرت بهذه المدينة وأسفرت عن مقتل ثمانية فرنسيين وإيطاليين والعديد من التونسيين كما وقع تحجير كل الصحف العربية باستثناء جريدة الزهرة – وهي جريدة شبه رسمية- إثر حوادث وإعلان حالة حصار بمدينة تونس ودائرة مراقبتها[2] ، بالإضافة إلى حالة القمع ضد حركة الشباب التونسي وفي مقدمتهم علي باش حامبة إلا أن التحقيقات العدلية لم تثبت ضده الإتهامات وعليه أعلنت برأتهم بينما أرسلت باقي من أدانتهم إلى كيان المستعمرة بأمريكا الشمالية[3].

*- الزلاج: تنسب إلى الشيخ محمد عمر الزلاج، من صوفية تونس، وهو صاحب المقبرة ودفينها، ولد بتونس بالمنستير - فهي تحتوي على عدد من قبور المرابطين والعلماء المشهورين،أنظر إلى: يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 19، أنظر الملحق رقم (05)

(1)- الجيلالي بن الحاج يحي، المرزوقي محمد: معركة الزلج 1911، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974، ص ص 20-23.

(2)- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 143.

(3)- شاطر خليفة وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص 76.

6- حادثة الترمواي:

انطلقت أحداث الترمواي في 8 فيفري 1912 أي بعد ثلاثة أشهر من إندلاع إنتفاضة الزلاج وذلك بسبب لما داست عربة ترمواي يقودها سائق إيطالي طفلا تونسيا بالنهج الرابطين باب سويقة وباب بوسعدون فأدى دلك إلى إستياء التونسيين خاصة وأن شركة الترمواي كانت تستخدم كثيرا من الإيطاليين كما أنها كانت تعتمد سياسة التمييز على حساب العملة التونسية[1] هذا ما أدى في 9 فيفري 1912 إلى إضراب عمال الترمواي في تونس احتجاجا على تصرفات الشركة الأجنبية التي كانت تسخر العمال لمصلحتها الخاصة فإتجه الشعب إلى تأييد العمال وتضامن معهم إلى أن رضخت الشركة ولكن السلطة الفرنسية عمدت إلى استخدام الجيش في تسيير " الترمايات " للقضاء على الإضراب فتصدى الشعب لهذه المحاولة يقاومها ويمنع بالقوة كل من يعمد الركوب إلى أجيبت طلبات العمال[2].

وقد كان الإتصال بين المثقفين من أبناء العائلات الكبرى ومن ذوي الثقافة العصرية وعامة الشعب في مدينة تونس بل والعناصر العمالية التونسية فشعرت السلطة الإستعمارية بالخطر الذي يهددها فضربت حركة الشباب التونسي " فأختار علي باش حامبة الهجرة إلى تركيا حيث فاجأته الحرب وحيث قضى نحبه وكان ذلك إيذانا بأن عهدًا قد ولى جديدا[3] .

(1)- شاطر خليفة وآخرون : المرجع السابق، ص 80.

(2)- الحبيب ناصر: المرجع السابق، ص ص 96-97.

(3)- الهادي الشريف محمد: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد شاوش، محمد مجينة، ط3، دار ساراس للنشر، تونس، 1993، ص 115.

ب- الثقافية:

أما في المجال الثقافي نجد أن الحركة الوطنية التونسية قد ركزت الحركة الوطنية التونسية في بداياتها على الوقوف ضد الإدارة الإستعمارية المباشرة ومن تولي الموظفين الفرنسيين للمناصب القيادية العامة وتمثلت أهم القيادات الوطنية في هذه المرحلة الشيخ محمد السنوسي* ومن بعده البشر صفر الذي أعتبر أب النهضة الحديثة في تونس، وتونس هي أكثر بلدان شمال إفريقيا تأثر بالتيارات الفكرية في المشرق العربي، ولذا تأثرت الحركة الوطنية التونسية في نشأتها الأولى بالشباب التونسي الغربي ولذا نجدها تأثرت الإصلاحية الدينية الإسلامية في المشرق والتي تزعمها جمال الدين الأفغاني** والإمام محمد عبده الذي زار تونس والتقى بأهل الفكر فيها[1].

لذلك نجد أن الحركة الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في تونس وحث أهلها على تأسيس المدرسة الخلدونية على نمط المدرسة الوطنية الحديثة في مصر وقد اعتمدت في بداياتها على فريق من الشباب لهم حظ من الثقافة الحديثة في المدرسة الصادقية التي أسسها **خير الله بن مصطفى**[2] والتي كان هدفها نشر الأفكار العصرية وبالتالي تعبر عقلية الشعب التونسي المنبثقة من عصر الإنحطاط قصد تحقيق النهضة الأدبية والفكرية والإلتحاق بركب التقدم والمعاصرة[3] فقد كانت جامعة الزيتونة وغيرها من الكتاتيب والزوايا تشمل على الكثير من التلاميذ الذين يتلقون الثقافة العربية على الطريقة

*- محمد السنوسي: وهو مؤرخ وصحافي، درس بجامعة الزيتونة، إمتهن التدريس، ليسافر بعدها 1882 إلى إيطاليا ثم إلى ...، مؤسس جمعية العروة والثقن تأثر بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده بعد زيارتهما إلى تونس (1884-1885)، عارض نظام الحماية، نفي إلى جنوب تونس، أنظر إلى: بوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 335.

**- جمال الدين الأفغاني (1839-1897): كان يهدف إلى إصلاح العقل والنفوس أولا ثم إصلاح الحكومة، هو أفغاني -(1)

(2)- ماهر إبراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص 248.

(3)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية..... ، المرجع السابق، ص ص 26-27.

الحديثة إلى جانب المدرسة الحديثة الكبرى يتلقى منها الطلاب العلوم العصرية وهي التي أشرنا إليها سابق (المدرسة الصادقية).

أما التعلم بجامعة الزيتونة فينقسم إلى: إبتدائي وثانوي وعال وهو تعليم عتيق شابه التعلم بالجامع الأزهر ولا تنظر السلطة الفرنسية إلى هذا التعليم بعين الرضى بل تعمل على مقاومته ومنع إدخال الإصلاح عليه وقد قامت الحركة منذ أول عهد الحماية للمطالبة بإصلاح برنامج التعليم في هذه الجامعة وأضرب الشعب والطلبة مرات عديدة احتجاجا على إهمال السلطة لشؤون جامعة الزيتونة[1].

وإلى جانب هذه الجامعة يوجد معهد " إبن خلدون " وهو معهد حر به قسم إبتدائي وثانوي يتلقى فيه طلبة جامعة الزيتونة للعلوم الحديثة أما التعليم العال حديث فلا يوجد لذلك فإن الطلبة من يضطرون لإستكمال تعليمهم بمختلف الكليات والمعاهد تقريبا[2]، كما نجد أنه تم بعث مؤسسات تعليمية جديدة بعد المدرسة الصادقية 1875 كالخلدونية 1876 وهي التي ساهمت في بلورة العديد من المفاهيم والآراء الإصلاحية كما إزداد عدد التلاميذ التونسيين المسلمين الذين يتلقون تعليما عصريا حيث وصل عددهم سنة 1897 إلى 4.656 مقابل 2.683 من الفرنسيين علما أن التعليم قد شمل أيضا الفتيات بتأسيس "المدرسة التونسية للفتيات المسلمات" والتي كانت تضم سنة 1909 حوالي 100 تلميذة ولذلك نجد أن كل هذه المؤسسات وغيرها قد أدت إلى زرع بذور الحركة الفكرية والإصلاحية تهدف إلى إيجاد وعي سياسي واجتماعي قوامه تخليص المجتمع من الإستبداد والركود ومقاومة البدع والخرافات

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 59.

(2)- المرجع نفسه، ص 60.

والعودة بالمسلمين إلى الأمس التي كانت عليها حياة أسلافهم و نبذ كل ما ليس له علاقة بالدين والطرق الصوفية[1].

وفي مقابل هذا النشاط الوطني الإصلاحي نجد أن السلطات الفرنسية قد إنتهجت سياسة تعليمية من خلال عدة مشاريع من بينها:

مشروع جول فيري أو مدرسة الإبتدائية العليا (1800-1882):

ظهر إهتمام السلطات الإستعمارية بمسألة تعليم التونسيين في تونس وبمجرد بروز الزوايا في الإمتداد الطبيعي شرقا بعد التمكن من بسط النفوذ على الجزائر وضمن هذا المجال كانت خطة **فيري (FERRY)** القاضية بإنجاز حملات جس النبض في أوساط مختلف الجاليات وخاصة بين السكان المسلمين ، وقد كانت نية فيري تتمثل في تأسيس مؤسسة للتعليم الإبتدائي الأعلى تضطلع بتعليم خاص ومهني موجه إلى فرنسة الطبقة الوسطى وحسب وجهة نظر المسؤول الفرنسي للتلاميذ الذين تتراوح أعمارهم ما بين الحادية عشرة والثانية عشرة سنة من بين أولئك الذين زاولوا دراستهم بالمؤسسات الدينية أو المدرسة الصادقية[2] ومن الناحية الثقافية كذلك نجد أن فرنسا سيطرت على التعليم الرسمي وأخضعته لنظامها أما التعليم الخاص فقد ترك حرًا فكان هناك مائة وأربعة وثلاثون ألف طالب في المدارس الرسمية حتى أصبح الطالب التونسي يتقن اللغة الفرنسية وقواعدها أكثر من العربية إذ قضت فرنسا على المعاهد الأهلية التي خرجت علماء اللغة والشريعة وأبقت الشيء القليل منها في محاولة منها لجعل تونس للثقافة (الفرانكفونية) وهو مصطلح يطلق على الشعوب

(1)- التليلي العجيلي: الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مجلد 2، (دط)،منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992، ص 253.

(2)- محمد قدور: السياسة التعلمية الفرنسية في تونس ...، المرجع السابق، ص 38.

الناطقة بالفرنسية لذلك حاربت فرنسا كل المؤسسات الدينية في تونس وقضت على اللغة العربية وشيدت معاهد فرنسية[1].

ولا ننسى كذلك التعليم الرسمي الذي فرضته أو لجأت إليه دوائر الحماية بعد إنتصابها إلى محاولة تعميم التعليم الرسمي إدراكا منها لإستحالة إنجاز مهامها وقد تميز التعليم الرسمي خلال فترة الحماية بتعقيداته فالمدارس العمومية فتحت أمام الأطفال دون تمييز عرقي أو ديني فقد كان على جميع التلاميذ رغم تباين إنتماءتهم داخل قاعات الدراسة سواسية ويعطي التعليم ضمنها مجانا[2] فنجد أن سياسة فرنسا التعليمية إتجهت إلى محو الوطنية وذلك بمحاربة اللغة العربية والإستعاضة عنها باللغة الفرنسية وبتطبيق برنامج خاص لإخراج الجيل الناشيء عن قوميته العربية الإسلامية وقطع الصلة بينه وبين ماضيه وتاريخه لتتمكن من دمجه في الثقافة الفرنسية وكان هدف فرنسا الأساسي من هذا التعليم هو ليس كان الهدف منه إخراج مثقفين أو أطر كبرى للدولة فذلك من إختصاص الجالية الفرنسية وإنما كان الهدف منه إخراج مساعدين للإدارة الفرنسية يترجمون لمدير الإدارة من كلام يعسر فهمه على المدير أو الحاكم[3] وقد كان التعليم مقسما وكان تعليم الكتاتيب في مقدمة الأوضاع الثقافية التي كانت سائدة فقد كان هذا النوع من التعليم الديني مسيطرا شأنه شأن المنطقة العربية في الشرق منذ زمن بعيد وهذا النوع من التعليم أساسه التعليم الديني الذي يقوم على تحفظ القرآن والقراءة والكتابة البسيطة ولم ينفرد بهذا الأسلوب قطر في الغرب العربي أو في أقطار المغرب فحسب.

(1)- مجلة الأستاذ: العدد 214، مجلد 1، ص 224.

(2)- محمد قدرو: المرجع السابق، ص 160.

(3)- مجلة الأستاذ: المرجع السابق، ص 76.

والنوع الثاني: من التعليم هو التعليم الأهلي الحديث الذي كان تحت إشراف المنظمات والأحزاب الوطنية وكانت مهمته الأساسية الحفاظ على اللغة العربية، كتعبير عن الحفاظ على الشخصية الوطنية وقد كان أول تركيز للثقافة الإستعمارية على اللغة العربية فلم تسلم من تأثير الظروف السياسية والإقتصادية بل استهدفت بشكل مباشر وغير مباشر فقد كان الإستعمار يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في تونس(1).

إذن إن الثقافة التونسية من 1881- 1920 كانت دينية الطابع حيث تأثر رواد الفكر التونسي بالمشرقيين أمثال: محمد عبدو وجمال الدين الأفغاني، وقد تصدت فرنسا للمبادئ الإصلاحية التي عبر عنها جمال الدين الأفغاني وتبناها مؤيدا جمعية "العروة الوثقى*"(2).

(1)- راغب السرجاني: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار أقلام النشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م، ص ص 27-28.

*- جمعية العروة الوثقى: تأسست سنة 1883 على يد الشيخ محمد السنوسي والذي عمل على نشر مبادئ الحركة ودورها وكان من أهدافها تحرير العالم الإسلامية وتوحيده ولها مجلة " العروة الوثقى " التي ربطت الصلات النضالية بين المشرق والمغرب، أنظر: خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 70.

(2)- محمود علي عامر: تاريخ تونس وليبيا المعاصر. ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2017، ص - ص 106-107

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية:

أ- الزارعة:

بمجرد أن احتل الفرنسيون تونس أخذوا يفكرون في أحسن الوسائل لهجرة العنصر الأوروبي إليها، دون مراعاة إختلاف الوضع القانوني بين المحمية والمستعمرة، غير أنه لم يكن من المعقول أن تلجأ الحماية إلى سياسة الإستعمار الرسمي، بينما هي تريد أن تبين للرأي العام الفرنسي أن تونس لا تكلف حكومتهم شيئًا، ولذلك إكتفت في الفترة الأولى بتشجيع الإستعمار الحر، وكانت المشكلة هي إيجاد الوسيلة التي تطمئن الراغبين في إستغلال الأراضي على ثبوت ملكيتهم وحريتهم في التعامل عليها[1].

و لأجل أن تسيطر فرنسا تمام السيطرة على الناحية الإقتصادية في البلاد وجهت هدفها إلى الإستيلاء على الأراضي الزراعية، فإتخذت كافة الوسائل الممكنة وفي مقدمتها إصدار التشريعات المختلفة لإنتزاع الأراضي من يد التونسيين وإقرار الفرنسيين بها[2].

حيث في سنة 1885 تقرر تطبيق نظام تورنز الخاص بتنظيم الملكية العقارية، وبمقتضى هذا القانون يستطيع المالك الجديد لقطعة الأرض أن يضمن ملكيته لها بواسطة تسجيلها في محكمة مختلطة وذلك بعد بيان حدودها ثم الإعلان عنها، ويحتفظ بصورة من حجة الملة في سجل خاص بالمحكمة للرجوع إليه في حالة ما إذا أراد المالك التصرف في قطعة الأرض للبيع، وبدأ يطمئن المشتري الجديد إلى عدم إمكان شخص آخر ملكية العقار[3].

(1)- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الاسلو المصرية، (دت)، 1933، ص 197.

(2)- الحبيب ثامر: مرجع سابق، ص 41.

(3)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص 197، 198.

كانت الهيمنة على الفلاح التونسية، حيث من 1881 إلى 1892 فتحت حكومة الجمهورية التونسية أمام الرأسماليين الفرنسيين الذين مارسوا فيها سياسة إستعمارية بواسطة رؤوس الأموال أو ما يسمى بالإستعمار الحر، حيث شرعت منذ 1892 إلى جانب المحافظة على الإستعمار من قبل الخواص في سياسة الإستعمار الرسمي، وهو يتمثل في تجميع أكثر ما يمكن من الأراضي بين أيدي الدولة قصد توزيعها على الرعايا الفرنسيين بأثمان زهيدة مع التسهيل في الدفع[1].

الهيمنة هذه نتيجة إستعمار الأراضي الذي إستفحل إثر إنتصاب الحماية الفرنسية، حيث فتحت فرنسا البلاد التونسية لرأسماليها حتى يستثمروا أموالهم الطائلة في إشتراء الأراضي، كما مارست ما يسمى بالإستعمار الحر، والتي ترمي إلى فتح الأراضي التونسية لأصحاب الأموال دون غيرهم، وقررت سلطات الحماية سنة 1892 منح الأراضي التونسية إلى فئات فرنسية أخرى، وركزت على الإستعمار الرسمي[2].

ولقد هيأ التسرب الرأسمالي بتونس أعمال الإنتزاع الريفي التي تمت خلال 1881 إلى 1920، حيث إستقر بعض الإيطاليين والمالطيين منذ مدة طويلة في ضواحي مدينتي تونس وبنزرت، وعمدوا على إستغلال بعض القطع الصغيرة من الأراضي بأنفسهم حيث إنعدم وجود مجموعات ريفية فرنسية[3].

كانت رؤوس الأموال الفرنسية تملك في الأرياف ضيعات زراعية متسعة الأرجاء حيث تحصلت مجموعات مالية على مساحات شاسعة من الأراضي، وكان الرأسماليين قد اشتروا الأراضي الزراعية لتحقيق غاية أساسية ألا وهي العمل على بيعها من جديد على أمل حصول إرتفاع في أسعارها، ومنذ ذلك التاريخ إكتسبت الأراضي الزراعية المسجلة بوضعية قانونية[4].

---

(1)– علي المحجوبي: جذور الحركة، المرجع السابق، ص ص 26– 30.

(2)– على المحجوبي: الحركة الوطنية بين الحربين، منشورات الجامعة التونسية، (دط)، 1896، ص 12

(3)– أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر (1881–1956)، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع، 1986، ص 55.

(4)– مرجع نفسه، ص ص 56–59.

وقد وجدت هناك مضاربة توسيع من نطاق زراعة الكروم الإيطالية وزارعة الزياتين الصفاقسية، حيث وجدت المضاربة في أول الأمر حرفاء متهيئين لذلك هم مزارعوا الكروم الإيطاليين المتلهفون على إمتلاك الأرض، حيث إشتروا في حدود سنتي 1886 و 1887 قطعا من الأرض، ولقد تغير منظور تلك الأراضي بفضل العمل الدائب الذي قام به المالكون الجدد فتغطت بالكروم، كما بيعت بعض الأراضي الشاسعة قطعا قطعا إلى مشترين من ذوي الجنسية الفرنسية مثل شركة مرسيليا للقرض[1].

وقد استمرت الحماية على أتباع سياسة إغتصاب الأراضي، ويقسم الإستعمار الزراعي في تونس بالملكيات الكبيرة، إذ أنشئت أربع جمعيات رأسمالية تمتلك من هذه المساحة 54.000 هكتار أي ما يعادل 23 % من مجموع الملكيات الأوروبية، ففي سنة 1897 مثلا إن هناك 275 مالكا أوروبيا في تونس لمساحة قدرها 476.000 هكتار[2]

فمن سنة 1892 إلى 1902 إتسع إلى حد كبير نطاق المساحات التي يملكها المعمرون والفرنسيون منهم بالخصوص، والإستغلال الزراعي الفرنسي لم يزل في معظمه إستغلالا غير مباشر يتسم بسمة المضاربة فالاستغلال الزراعي الأوروبي بالبلاد التونسية حوالي سنة 1900 كان يمثله مالكون فرنسيون يتعاطون المضاربة العقارية أو يستغلون أراضيهم بطريقة غير مباشرة، ومن جهة أخرى معمرون إيطاليون يتولون في غالب الأحيان الإستغلال المباشر[3].

وقد امتلك المعمرون أخصب الأراضي، وإستغلوها بأحدث الآلات الفلاحية، وأقصى الفلاحون التونسيون عن أراضيهم وصاروا أجراء فيها لدى المغتصبين، وكان الفلاح التونسي يعاني من قساوة المعمرين الذين أبعدوه إلى الأراضي القاحلة الجرداء وفرضوا عليه الضرائب ويعاني من إداءات المربين ومقدسي الزوايا المشعوذين، فمن خماس محروم من الملكية الصغيرة مجبور على أداء الضريبة لئلا يتعرض للأحكام الجبرية[4].

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 65-66.

(2)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 200.

(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 70-71.

(4)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص ص 52-54.

وفي الجملة فقد تحصل الأوروبيون في حدود سنة 1892 على أكثر من 430.000 هكتار من الأراضي الزراعية الواقعة في مختلف مناطق البلاد التونسية وبالخصوص منطقة التل والساحل وهذا ولم تدخل تغيرات كبيرة على فنيات وأساليب إستغلال الأراضي الزراعية إلا في حدود 1890[1].

حيث في فبراير 1892 أصدرت مرسوم يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة، وقد أدى ذلك إلى الإستيلاء على مساحات شاسعة في الجنوب حول صفاقس حيث إستطاع الفرنسيون والأوروبيين أن يشاركوا في إنتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصليين[2].

ونتائج الإستعمار الزراعي في تونس كانت ضئيلة حتى الحرب العالمية الأولى، إذ بلغ عدد المستغلين الزراعيين 1708 سنة 1911. وتمكن الإستعمار الإقطاعي الذي كان يستخدم الأيدي العاملة التونسية من استغلال ممتلكاته الكبيرة إلى أبعد مدى، حيث إن مجموع الملكيات الأوروبية في تونس بلغ 770.500 هكتار، هو ما يعادل 5/1 الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها بـ 3.866.000 هكتار، ومع ذلك فإن نصيب الأوروبيين في المنتجات الزراعية بلغ نحو 35 % من مجموعة الثروة الزراعية، والأراضي التي عثر على مناجم الفوسفات فيها أو الحديد أو غيره ضمت كلها إلى الأملاك الأميرية، ثم تنازلت عنها الدولة لشركات الاستغلال الفرنسية، ويعتبر الفوسفات من أهم المعادن التونسية حيث أصبحت تونس من أكبر الدول المصدرة للفوسفات قبل الحرب العالمية الأولى، وبلغت قيمة ما صدرته 3487 مليون فرنك سنة 1914. وقد أصبحت تونس فيما بعد ثاني دول العالم المنتجة للفوسفات[3].

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 61.

(2)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 199.

(3)- المرجع نفسه، ص ص 200-201.

ويرتبط إنتشار الإستعمار الزراعي بتلازم ظاهرتين متكاملتين هما: الحركة الإستيطانية، ونشوء القطاع الفلاحي المضاربي كما ذكرناه سابقا، والمعلوم أن الإستعمار الزراعي كان رافدا أساسيًا من روافد الحركة الوطنية وأحد الأسس التي إرتكز عليها إنتشار الرأسمالية الإستعمارية، وكان القطاع الزراعي الأهلي يشكو جملة من النقائص من أهمها صغر حجم المستغلات " 15 هكتار في المعدل " مع غموض وتشعب في الوضع العقاري وجمود الهياكل الزراعية التي كانت تحول دون تطوير هذا القطاع، فظل مردود الأرض ضعيفًا[1].

قد بادرت الحكومة الفرنسية بإنتزاع ملكية العديد من الأراضي من الفلاحين التونسيين وتركت لهم في الأول حق إستغلالها ثم ما لبثت أن طردتهم منها وأقرت فيها المعمرون الفرنسيون وهذه الأراضي هي أراضي بور بعد أن أصدرت أمر يقضي بإلحاق هذه الأراضي بأملاك الدولة، فأخذت سلطة الحماية على عاتقها تحديد الأراضي البور معتدية في ذلك على حرية الملك الفردية[2].

- **أراضي الأوقاف:**

وهي غير قابلة للبيع نظرا إلى هدفها الديني محظورة مبدئيا على الأوروبيين، على أنها تحتوي حسب بعض التقديرات على ربع أراضي الإيالة[3].

وتقدر مساحة الأوقاف العامة والخاصة بما لا يقل عن أربعة ملايين من الهكتارات، ولم يعدم فقهاؤها من إستنباط الحيل القانونية لتحقيق أغراض الإستعمار، فصدر أمر بتاريخ: 13 نوفمبر 1898 يفوض على إدارة الأوقاف أن تضع كل هام تحت تصرف إدارة الإستعمار جزءا من أراضي الأوقاف العامة التي لا يقل مساحتها عن ألف هكتار، على أن يتم نقل الملكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الإستعمار مباشرة وبدون إشهار[4].

(1)- خليفة شاطر وآخرون: الحركة الوطنية ....، المرجع السابق، ج3، ص ص 48-52.

(2)- الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص 43.

(3)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 35.

(4)- الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص ص 46-47.

ويعتبر الإستيلاء على الأوقاف الحيزية خطوة ثانية من خطوات الحماية وحتى تخفف الحماية من وقع الصدمة الني سيتلقاها عدد كبير من التونسيين الذين يعيشون من ريع هذه الأوقاف، تجنبت مؤقتا الإستيلاء على الأوقاف الأهلية، ولما كانت أراضي الأوقاف غير قابلة للبيع فقد بحث الفرنسيون في الفقه الإسلامي عن الحل الذي يسهل على المستوطنين الإستيلاء على هذه الأراضي بالوسائل الملتوية، فتشبثوا برأي ضعيف في مذهب مالك يبيح الإجارة المستديمة للأراضي الموقوفة[1].

ولإدارة الإستعمار الحق في إختيار أراضي الأوقاف التي تقرر الإستيلاء عليها، وهي ترسل خبيرا زراعيا يباشر وحدة تقويم الأرض، ويكون رأيه فاصلا في تقدير القيمة، وفي جميع شروط نقل الملكية دون أي ضمان لمصلحة الوقف، وهكذا لم تحترم فرنسا الشريعة الإسلامية الغراء التي قضت بأن الوقف ملك لا ينقطع، وأنه لا يباع، ولا يرهن، ولا يوهب، ولا يعوض[2].

وكان المستوطنون يمنحون نحو 100 هكتار سنويا من أراضي الأوقاف الشاسعة التي تغطي 3/1 الأراضي المزروعة في شمال تونس، وذلك في نظير إيجار سنوي ضئيل، لكن المستوطنين لم يحترموا شروط الإستغلال فكفوا عن دفع الإيجار منذ سنة 1905 وفي سنة 1904 قدم المستوطنون إقتراحًا بإنتزاع الأوقاف الأهلية أيضا[3].

ولم تحترم فرنسا إدارة الوقف، فأعلنت أن المؤسسات الخيرية و المساجد، المستشفيات، ودور العلم لا يجب أن توقف من أجلها الأراضي، والأجدر أن تعوض هذه بالمباني والفنادق وقررت أن هذا التعويض مباح، كل هذا مقابل بعض الدور المهدمة والمباني البالية الآيلة للسقوط، أما إذا عوضت أراضي الأوقاف ببناية صالحة للإستغلال فإن هذه البناية تؤجر للإدارة مقابل إيجار صوري[4].

(1)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 199.

(2)- الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص 47.

(3)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 199.

(4)- الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص 43.

ولكن تبين أن المنتفعين بهذه الأوقاف ومعظمهم من الأعيان التونسيين سيتحولون بعد حرمانهم من ثروتهم إلى أعداء لفرنسا مما يقوي صفوف الحركة القومية[1].

- **أراضي الأحباس:**

وهي مبدئيا غير قابلة للتصرف فيها ومقدمة هذه الممتلكات ذات الصيغة الدينية تحتوي على أحباس عامة وخاصة، فالأولى هي موقوفة لفائدة المنشآت العامة مثل المساجد والمدارس والمشاريع الخيرية أو المصالح العامة، ولا يمكن الانتفاع بها في مثل هذه المشاريع إلا في حالة زوال الورثة المستفيدين[2].

ولم يقتصر هذا القانون على هذه الإجراءات بل ذهب أكثر من ذلك مثلما بيربوتيار الفصل الأول للوزير المقيم في رسالة وجهَّها إلى فريسناي بتاريخ: 14 سبتمبر 1885 جاء فيها " ليس كافيا أن تصدر قوانين تتعلق بالأراضي بل يجب كذلك توفير الأراضي للمعمرين"، والقانون الجديد جاء ليكشف بوضوح عن هذه الإهتمامات فهو يبرر شرعيا شكل من أشكال نهب الأهالي، يتمثل في بعث صيغة التبجيل ويسمح للمعمرين بإشتراء الأراضي من كبار الملاكين التونسيين بأثمان بخصة والأبعد من ذلك أن هذا القانون أعطى للمعمرين حظوظا أوفر عندما مكنهم من إقتناء أراضي الأحباس[3].

- **أراضي الموات:**

تعرف بإسم أراضي " السياليين " وهي أرض شاسعة في سنة 1892 إتسعت فكرة أراضي الموات حسبما تقتضيه الحاجة، هذه الأراضي الملائمة لغراسة الزياتين قد وقع منذ 1892 تقسيمها لفائدة الرعايا الفرنسيين[4].

---

(1)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص ص 199-200.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 35.

(3)- علي المحجوبي: إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن منير حليمة ترقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر، 1986، ص ص 130 - 131.

(4)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص ص 31-32.

- **أراضي الغابات:**

توجد بتونس غابات وأحراش شاسعة بالمنطقة الشمالية تبلغ مساحتها مليون و 16 ألف هكتار، وقد عمدت فرنسا الإستيلاء عليها منذ بدء الحماية، وأصدرت أمرا بتاريخ: 14 أفريل 1890 يقضي بإدخالها ضمن أملاك الدولة الخاصة[1].

ثم أصدرت أمر بتاريخ: 22 يوليو 1903 يتضمن وضع حدود نهائية لهذه الغابات، وكان الغرض الحقيقي لهذا الأمر إنما هو إغتصاب أراضي السكان المجاورة لهذه الغابات، بالإضافة إلى أن السلطة الفرنسية قد اتخدت مسألة حراسة الغابات وسيلة إلى الإضطهاد، فأرسلت إلى الغابات جيشا من الحراس الفرنسيين يفرضون على الفلاحين التونسيين الغرامات[2].

حين ننظر في الأهداف البعيدة للنظام الإستعماري، نرى أنّ سياسة الحماية اتجهت بصورة أولية إلى رعاية مواقع الرأسمالية الفرنسية وتشجيع حركة الإعمار، لذلك تركز النشاط الإقتصادي على الإنتاج الزراعي وإستغلال الموارد الطبيعية وأدى ربط تونس بإقتصاد الميترووول إلى إتساع دائرة التعامل الرأسمالي[3].

وفي أول عهد الحماية ترك إمتلاك الأراضي التونسية لمساعي الفرنسيين الفردية، ثم شرعت الإدارة الفرنسية في تنظيم الخطط وتقرير البرامج، وكانت تضع تحت تصرف إدارة الفلاحة والإستعمار ما تنتزعه من الأراضي الزراعية من أيدي العرب لتوزعها على الفرنسيين مقابل أثمان صورية، فمن سنة 1900 إلى 1914 سلمت هذه الإدارة من أراضي الشمال مساحات شاسعة بلغت 125.000 هكتار بينما منحتهم في منطقتي الوسط والجنوب مساحات قدرها 132.000 هكتار وقد ورد في الإحصاءات الرسمية أن مجموع الأراضي التي إستولى عليها الفرنسيون حتى سنة 1914 بلغ 757.000 هكتار من أخصب الأراضي التونسية[4].

(1)- الحبيب ثامر، المرجع الساق، ص 43.

(2)- الحبيب ثامر، المرجع الساق، ص 45.

(3)- خليفة شاطر وآخرون: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 45.

(4)- الحبيب ثامر، المرجع الساق، ص ص 48-49.

و كانت حصيلة إستعمار الأراضي بصفة عامة تقدر سنة 1914 بـ 560.000 هكتار أخذها المعمرون الفرنسيون[1].

ويمكن أن نلخص وضع تونس الزراعي من الحماية إلى نهاية الحرب العالمية الأولى 1919 أنه تمثل في إغتصاب الأراضي والثروة، وأن سياسة الإستيطان التي عملت من أجلها الإدارة الفرنسية تتطلب إنتزاع الأراضي الخصبة من السكان مما دفع الكثير من السكان الهجرة إلى المناطق الفقيرة في الجبال والصحراء[2].

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية.....، المرجع السابق، ص 12.

(2)- مجلة آداب القراميدي غيلان سمير طه التكريتي، الحركة الوطنية في سنوات مابين الحربين 1918-1939، العدد 13، كانون الأول، 2012، ص 188.

ب- الصناعة:

أما من الناحية الصناعية فقد عملت فرنسا على عرقلة تطور البلاد الطبيعي، فلم تنشأ فيها صناعة مهمة، فقد إكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضاعتها الميكانيكية الرخيصة الثمن، حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى يشكون الفقر والفاقة ، والغرض الأساسي من هذه السياسية هي المحافظة على تونس كسوق تجاري للبضائع الفرنسية[1].

يرتكز هذا القطاع على صناعة النسيج والشاشية وخدمة المعادن و الجلد والمجوهرات والعطارة، فقد تأثر هذا القطاع بتدهور الفلاحة وتربية الماشية فتربية الماشية توفر له المواد كالصوف والجلد، كما تأثرت الصناعات المحلية من ضيق السوق الداخلية الناجم عن تدهور المقدرة الشرائية لصغار الفلاحين، إلا أن العامل الرئيسي لتدهور الصناعات التونسية يكمن في منافسة البضائع الأجنبية المصنوعة بطرق عصرية، كما بقيت البضائع التونسية دون حماية جمركية[2].

كما لم تمر الوضعية المتردية التي صارت عليها تربية الماشية دون أن تخلق إنعكاسات على الصناعات المحلية، حيث لم تكن توفر الصوف و الجلد وهي المواد الأولية لصناعة تقليدية، حيث أن صناعة الشاشية التي كانت تزود كل من تركيا وشمال إفريقيا ومصر، فقد أصبحت في ميادين تصديرها التقليدي عرضة لمنافسة الطرابيش المصنوعة بفرنسا والنمسا والمجر[3].

فالصناعات التونسية تأثرت شديد التأثر بمنافسة البضائع الأجنبية المكيفة طبقا لذوق السكان وهي أرخص من البضائع المحلية وتدهورت من أجل ذلك صناعات النسيج والجلد واللوح والخزف والمجوهرات وخصوصا الشاشية[4].

---

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص ص 49-50.

(2)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص ص 14-15.

(3)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 40.

(4)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص15.

وكما هو الحال بالنسبة إلى منتوجات منستير القطنية فإن من منتجات الحرير المصنوعة بمدينة ليون تقلد النموذج التونسي وتصنع السوق الإيالة ملابس تقليدية مثل الحائك والوشاح والفوطة والبرنس، وإنتهى الأمر حتى إلى تأسيس مصنع بمدينة إيققر بفرنسا مختص في صناعة البرانس، وكانت إيطاليا تصدر للبلاد التونسية كميات ضخمة من الأثاث المنزلي المقلد لأشكال الأثاث التقليدي التونسي وألوانه، ولهذا كسدت صناعات النسيج الخشب والخزف والمصوغ من جراء المنافسة الأجنبية[1].

ولم يقتصر إستغلال فرنسا على الفلاحة بل تعدت إلى إمتلاك المناجم ومصائد الأسماك والبنوك والمصارف والمصانع في شكل شركات فأحدث ذلك تقلبات بعيدة الأثر على أحوال المجتمع التونسي، فبدأت الصناعات التقليدية تتدهور والمهن الحرة والحرف تنقرض، وخاصة منها صناعة الشاشية التي كان يرتزق منها ما يزيد على 7000 عامل، ولم تستطيع منافسة ما كان يستورده الأجانب من بضائع[2].

وقد ملكت فرنسا سياسة جمركية تسهل دخول الواردات الفرنسية من جهة، وتصدير المواد الخام التونسية من جهة أخرى، فأصبحت هذه المواد تصدر بأبخس الأثمان ليعود إلى تونس على شكل بضائع تستنفذ معظم مالية البلاد، وتحول دون إنشاء صناعة آلية فيها[3].

ويوجد في تونس مناجم الحديد والرصاص والزنك و المنغنيز، النحاس واليروم واليوناس، ولإظهار أهمية ما يستخرج من هذه المناجم يمكننا القول أن المعادن تحتل 3/4 حمولة كل وسائل النقل بتونس، أما ما يصدر منها إلى الخارج فهو بنسبة 32,12 % من صادرات تونس وكل هذه المناجم وما تتبعها من صناعات آلية بيد الأجنبي، ولا تعود بكبير الفائدة على تونس، إذ لا يرجع منها للميزانية العامة إلا إيجارها السنوي، وهو إيجار صور لا يكاد يذكر، وبالإضافة إلى ذلك فإن رؤوس الأموال التي رصدت لإستغلال المناجم والصناعات الآلية هي رؤوس أموال أجنبية[4].

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، مرجع سابق، ص 42.

(2)- يوسف مناصرية: دور النخبة .....، المرجع السابق، ص 52.

(3)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 50.

(4)- المرجع نفسه، ص 50.

وأن شركات المناجم والصناعات الآلية المتفرعة عنها، وكل شركات الإحتكار بصفة عامة، تثقل كاهل الميزانية بما يقدم إليها من شتى المنح والمساعدات خصوصا إذا لحقها عجز مالي، زيادة على كونها لا تعود بفائدة تذكر لا على الدولة التونسية ولا على الشعب التونسي نفسه، وبعد أن عرقلت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة لم تسمح بوجود صناعة آلية إلا في نطاق محدود، ومنعت إنتشار نوع الصناعات الآلية التي من شأنها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها[1].

وكان تدهور الصناعة التونسية أكثر ظهور في مصانع الشاشية التي كانت تشكل أهم قطاع صناعي بالآيالة، وقد لاقت الشاشية التونسية منافسة في كل من السوق الداخلية، والخارجية، تدريجيا خاصة من إفريقيا[2].

أما الصناعات الحرفية التي في الحواضر فقد تأثرت تأثرا شديدا بإستفحال الفقر بين عامة الشعب بالبوادي، وقد بدأ إنحطاط هذه الصناعات منذ زمن بعيد، ولكنه تفاقم بعد سنة 1930، وقد برزت الصناعات منذ زمن بعيد، ولكنه تفاقم بعد سنة 1930، وقد برزت بتونس طبقة شغيلة بالمعنى العصري، حتى قبل الحرب العالمية الأولى[3].

وكانت الصناعة اليدوية التونسية تشكو في السوق الداخلية ضيقا ناتجا عن إفقار سكان الريف، وتطور حاجيات قسم من سكان المدينة وتسبب تدهور الصناعة في حرمان الصانع التونسي من المواد الأولية مثل الصوف والجلد وكما تأثرت سوق الصناعة المحلية بتطور حاجيات سكان المدن بالإيالة[4].

وهكذا اتبعت فرنسا في تونس سياسة تقوم على منع الأهالي من إنشاء صناعات آلية وتتخذ مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها إلى الخارج وخاصة فرنسا[5].

---

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 51.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ....، المرجع السابق، ص 42.

(3)- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 107.

(4)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص ص 43-44.

(5)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 51.

ج- التجارة:

إن تدهور التجار إضافة إلى إستعمار الأراضي من شأنه أن يجر إلى إفلاس التجارة التونسية، فقد كانت التجارة الصغيرة تشهد سوقها الوطنية تتقلص تدريجيا بينما انتقلت تجارة الجملة تحت سيطرة الأوروبيين[1].

والعوامل التي أدت إلى تدهور الصناعات المحلية هي نفس العوامل التي أدت إلى كساد التجارة المحلية، وهي تعود أساسا إلى ضعف القدرة الشرائية لأغلبية السكان التونسيين وضيق السوق الداخلية وذلك إثر التوسع الإقتصادي الأوروبي بتونس والمنافسة الأجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2].

فبعد إنتصاب الحماية تفاقم كساد التجارة التونسية والهيمنة عليها حيث كانت البضائع الأوروبية تتمتع في البلاد التونسية بإمتيازات جمركية كبيرة، وكذلك الإعفاء من الرسوم المحلية التي كانت توظف على البضائع التونسية[3].

وإن سياسة فرنسا الإقتصادية في تونس ترتكز على النظام الجمركي الذي سنته في البلاد لحماية مصالحها وإيجاد سوق لترويج بضاعتها، وقد إتجهت أنظار فرنسا منذ بداية عهد الحماية إلى هذه الناحية، ولما كانت رغبتها تتعارض مع ما كان يربط تونس من إتفاقات تجارية مع الدول الأوروبية، فإنها إتفقت مع هذه الدول على التنازل من حقها في التساوي معها في كل الإمتيازات الجمركية، فإتسع بذلك لها المجال وتمكنت من القضاء على إستغلال تونس الجمركي وإستصدرت أمرا عاليا مؤرخا في 2 ماي 1898 يعطيها إمتيازات جمركية خاصة، وأصبحت تصدر إلى تونس أنواعًا عديدة من البضائع دون دفع رسوم جمركية[4].

---

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص ص 44-45.

(2)- المرجع نفسه، ص 16 .

(3)- المرجع نفسه، ص 16.

(4)- الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص 51.

وأنشأت شبه إتحاد جمركي مع تونس يخول لعدد كبير من البضائع الفرنسية الدخول إلى تونس دون دفع الرسوم الجمركية، بينما لا يخول لتونس نفس الحق، بل لا تدخل البضائع التونسية المماثلة لفرنسا إلا بشروط معينة، تحت قيود ثقيلة[1].

وكان التجار الأوروبيون يتمتعون في البلاد التونسية بإمتيازات عديدة وذلك طبقا لنظام الإمتيازات الأجنبية، وكانوا يجدون التشجيع والحماية لدى قناصلهم الذين لهم النظر في شؤونهم الإدارية والقضائية، وكان علاوة على كل هذا مجال القرض مفتوحًا أمامهم خلافا لما هو الشأن بالنسبة للتجار المحليين غير متكافئة، وقد أدت هذه المنافسة إلى إفلاس قسط من التجار التونسيين فتركوا تجارة صادرات المنتوج الفلاحي وواردات البضائع المصنوعة لفئة قليلة من تحار مرسيليا وجنوة وعدد ضئيل من اليهود غالبهم من المحميين للدول العظمى[2].

ويعود تدهور التجارة التونسية إلى ضعف القدرة لأغلبية السكان التونسيين وضيق السوق الداخلية وذلك إثر التوسع الإقتصادي الأوروبي بتونس والمنافسة الأجنبية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فكان التجار الأوروبيون يتمتعون في البلاد التونسية بإمتيازات عديدة وكان مجال القرض مفتوحًا أمامهم خلاف الشأن بالنسبة للتجار التونسيين، وقد إزدادت سوءًا وذلك لأن المنافسة الأجنبية قد إستفحلت نظرا لتكاثر الشركات الأوروبية بتونس[3].

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 51.

(2)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 16.

(3)- المرجع نفسه، ص 16.

وقد إزدادت هذه الحالة سوءًا لأن المنافسة الأجنبية إستفحلت نظرا لتكاثر الشركات الأوروبية بتونس التي كانت علاوة على التجارة الخارجية تراقب قنوات التوزيع، وبالتالي التجارة الداخلية، وأصبح التجار الأوروبيون بمعية فئة قليلة من اليهود المحميين يهيمنون على تجارة الجملة ونصف الجملة وكذلك على قسط من التجارة الصغيرة، وإستفحلت هذه المنافسة الأجنبية أكثر فأكثر في نهاية القرن التاسع عشر عندما سنت سلطات الحماية نظاما جمركيا جديدا يعفي كما ذكرنا آنفا[1].

أما بالنسبة للتجارة الخارجية والتبعية التجارية القائمة بين تونس وفرنسا فقد كان لهما دور في التجارة، فمن سنة 1881 إلى سنة 1890 لم تتحدد السياسة التجارية الفرنسية تجاه البلاد التونسية بالنظر إلى مصالح المعمرين الفرنسيين، كما كانت الحكومة الفرنسية مدعوة إلى الأخذ بعين الإعتبار للإتفاقيات المبرمة بين الباي والدول الأخرى أنجلترا وإيطاليا بالخصوص، التي تتنازع مع فرنسا السوق التونسية لترويج بضائعها التجارية[2].

أما التبعية التجارية مثلت السيطرة على التجارة الخارجية هدف ثابت للإستعمار قبل الإحتلال وبعده، وكانت فرنسا بحكم صلتها التاريخية بتونس أسبق دول أوروبا إلى إحاطة علاقاتها لبلادنا بعدد من الاتفاقيات التجارية، وتطور الأمر بعد 1890 إلى إدماج تونس بالتدرج في إطار وحدة جمركية طبقة مع فرنسا، وقد نتج عن ذلك إعفاء السلع والمنتوجات الفرنسية من رسوم الواردات عند دخولها تونس، وفي المقابل ألغيت الأداءات على الصادرات التونسية الأساسية من حبوب وزيوت ومواشي عند ترويجها في فرنسا، ولكن في حدود كميات معينة، ومكن دخول تونس تحت المظلة التجارية الفرنسية من تحقيق جملة من الأهداف الحيوية أولها تفوق التجارة بتونس على سائر تجارة الدول[3].

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص ص 16 - 17.

(2)- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 244.

(3)- خليفة شاطر وآخرون، الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 57.

وثانيهما: خدمة مصالح المستوطنين إذ مكن أسلوب الحصص كبار المزارعين المختصين في إنتاج المواد الأولية الفلاحية من بيع منتوجاتهم بالسوق الفرنسية بأسعار تفاضلية، وثالثهما توزيع المواد الصناعية بتونس بأثمان أرفع من الأسعار الجاري العمل بها في الأسواق الخارجية الأخرى[1].

وبطبيعة الحال كما وقع لأرباب الحرف والصناعات فإن الإفلاس قد شمل كذلك التجار تبعا للمنافسة الأجنبية، وزادت حالة التجار التونسيين سواءًا وذلك لفائدة التجار الفرنسيين خاصة، وبالتالي لفائدة فرنسا التي كانت تطمع إلى جعل البلاد التونسية سوق مقصورة على بضاعتها المصنوعة، فتبعا للمنافسة الأجنبية وإستعمار الأراضي وما نجم عنه من إفقار لسكان الريف، فقدت التجارة التونسية التقليدية السوق الخارجية فحسب بل وكذلك قسما هاما من سوقها الداخلية[2].

ومع الإفلاس المسلط عليهم في قطاعهم التقليدي لم يكن بوسع التجار التونسيين التحول إلى الإتجار بالبضائع الأوروبية حيث يرتطمون بمزاحمة مهولة من نظرائهم اليهود والفرنسيين، ونظرا إلى جهلهم اللغة الفرنسية والطرق العصرية للتصرف لم يكن في وسعهم ربط الصلة بالمؤسسات التجارية الأوروبية ليكونوا وكلاءهم بالبلاد التونسية، وحتى يظهرون إستعداد لتعصير أنشطتهم لم تتوفر لديهم رؤوس المال اللازمة لذلك، فبينما لا تتردد البنوك في منح القروض للأوروبيين واليهود، وقد وضح عبد الجليل الزاوش هذه الحالة عندما صرح أمام مؤتمر إفريقيا الشمالية الملتئم بباريس سنة 1908 ومن المؤسف أن نمو التجارة بالبلاد التونسية لم يعد بصفة متساوية بين مختلف فئات السكان[3].

(1)- خليفة شاطر وآخرون: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 57-58 .

(2)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 64.

(3)- علي المجحوبي: المرجع نفسه، ص 64

كذلك النظام الجمركي التونسي والعلاقات التجارية بين الإيالة وفرنسا إلى حدود سنة 1890 لم تدخل عليها تحويلا.

فالبضائع التونسية كانت خاضعة وعند دخولها لفرنسا إلى الرسوم العامة، كما أن البضائع الفرنسية كانت تدفع عند دخولها لتونس معلوما قدره 8 % ، وذلك أن القانون المؤرخ في 19 جويلية 1890 قد سمح بدخول الحبوب التونسية لفرنسا بدون دفع معاليم القمح والشعير والذرة والفول، أما الخمور التونسية فكانت تدفع عند دخولها لفرنسا معلوما قدره 60 سنتيمًا بالنسبة للهكتولتزو[1].

أما البضائع التونسية الأخرى تدفع أقل المعاليم الموضفة على البضائع الأجنبية المماثلة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من البضائع الفرنسية التي لا تصنع في تونس كالمواد الكيمياوية والأقمشة والقطن وبقية البضائع المصنوعة معفاة من الرسوم الجمركية، وأن البضائع التونسية المعفاة من الرسوم الجمركية عند دخولها لفرنسا قليلة الرواج[2].

فكان التجار الأوروبيون يتمتعون في البلاد التونسية بإمتيازات عديدة وذلك طبقا لنظام الامتيازات الأجنبية، وكانوا يجدون كل التشجيع والحماية لدى قناصلهم الذين لهم النظر في شؤونهم الإدارية والقضائية، وكان علاوة على كل هذا مجال القرض مفتوحًا أمامهم خلافا لما هو الشأن بالنسبة للتجار المحليين غير متكافئة، وقد أدت هذه المنافسة إلى إفلاس قسط كبير من التجار التونسيين فتركوا تجارة صادرات المنتوج الفلاحي وواردات

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 245.

(2)- الحبيب ثامر، المرجع السابق، ص 52.

البضائع المصنوعة لفئة قليلة من تجار مرسيليا وجنوة وعدد ضيئل من اليهود غالبهم من المحيين للدول العظمى[1].

كل هذا أدى إلى التبادل غير المتكافئ و أدى هذا الأخير إلى حصر التجارة الخارجية التونسية في تصدير سلع زهيدة القيمة تلبية لحاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الأجنبية من المواد الأولية، وجلب المواد التجهيزية والبضائع كاملة الصنع والسلع الفاخرة من الخارج، وكانت تونس تختص في تصدير ثلاث سلع زراعية أساسية وهي: زيت الزيتون والحبوب والخمور، وتأتي الزيوت في الرتبة الأولى بنسبة 36%، وإبتداءًا من سنة 1913 تراجعت نسبة المواد الفلاحية في التجارة الخارجية لفائدة الخامات المعدنية والفوسفات[2].

ولقد عاشت البلاد التونسية إلى سنة 1914 تحت ظل نظام حرية المبادلات، ولكن إبتداءًا من أوائل الحرب العالمية الأولى تم تطبيق التشريع الفرنسي المتعلق بالمبادلات الخارجية بحذافيره في البلاد التونسية، وألغيت شيئا فشيئا حرية التجارة وتوقفت جميع الواردات الآتية من فرنسا بصفة ملحوظة، نتيجة لمختلف أشكال الحظر المسلط على البضائع الخارجية من فرنسا، ولقد نزل نصيب فرنسا من الواردات التونسية من 50% قبل الحرب إلى 30% في سنة 1918، كما كانت الصادرات التونسية خاضعة لرخصة مسبقة يمنحها الديوان التونسي للتجارة الخاصة[3].

وبصفة عامة فقد هيمنة الشركات والتجار الفرنسيين على التجارة التونسية على حساب البلاد التونسية فمنذ الحماية لم يزل تراجع التجارة التونسية وهيمنة الأجانب عليها في

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 16.

(2)- خليفة شاطر وآخرون: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 58.

(3)- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 256-257

تفاقم مطرد، كما كانت التجارة الداخلية للبلاد في انهيار وهذا ناجم عن إغلاق البضائع الأوروبية[1].

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية

إن الظروف الإجتماعية هي بطبيعة الحال وليدة التناقضات الإقتصادية فدخول الرأسمالي الأجنبي وتركيز جالية أوروبية بالبلاد التونسية تقدر بـ 148.476 نسمة سنة 1911 قد أدى إلى إنتقال قسط كبير من ثروات البلاد التونسية لفائدة الأوروبيين وخصوصًا الفرنسيين منهم وذلك على حساب السكان الأصليين، ونتيجة كل هذا هي تفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية وإفقار جل التونسيين[1].

فبالنسبة لتفوق الجالية الفرنسية بالبلاد التونسية فقد تكونت بالبلاد التونسية برجوازية فرنسية أخذت تهيمن تدريجيا على قطاعي الفلاحة والتجارة لهذه البلاد حتى أطلق على أفرادها بحق إسم المتفوقين وهذه الهيمنة الإقتصادية نجمت أيضا عن الشركات المالية التي كانت تستثمر بواسطة شركات فرعية مستقرة بالإيالة من شراء الأراضي والصفقات التجارية والتجهيزات الأساسية للبلاد والمناجم[2].

وإفقار السكان التونسيين كان هو الآخر حيث تدهورن فئة المماليك وفقدت هذه الفئة مراكزها في جهاز الدولة وبالتالي المورد الأساسي لرزقها، وإضطر عندئذ المماليك لبيع أراضيهم، كما تأثرت فئة البرجوازية الفقارية إستعمار الأراضي وكانت قاعدة إجتماعية للدولة توفر لها الإطارات الإدارية والقضائية، كما تأثر صغار الفلاحين بالإستعمار الفلاحي، حيث إزدادت حالتهم سوءًا بنمو عدد السكان التونسيين بين 1881 و 1911، فكل هذه العوامل أدت إلى إفقار قسم لا بأس به من هذه الفئة الإجتماعية كذلك الشأن بالنسبة لمربي الماشية الذين تأثروا بالإستعمار الفلاحي الذي أغلق أمامهم قسطًا كبيرًا من المراعي وألغي حق الإرعاء العمومي[3].

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 17.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 48.

(3)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 19.

كما أغلق الاستيطان الآفاق أمام الموظفين التونسيين خاصة أمام الفئة المثقفة وإستولى الفرنسيين على المناصب الهامة، فكان الموظفون التونسيون بإستثناء بعض العناصر بمثابة طبقة كادحة تتقاضى الأجور الضعيفة[1].

وبسبب هجرة الطبقة الفقيرة من المزارعين إلى المدن جعلهم عرضة للمرض والفقر، وأن النقص الغذائي يمتد إلى جميع أنواع الأغذية ويشعر بالفقر، وجميع التحقيقات أثبت أن الوحدات الحرارية الداخلة يوميا في غذاء التونسيين لم تكن بكميات مبالغ فيها في وقت من الأوقات فهي كافية أو غير كافية 18 عائلة على مائة، ولإيضاح ماهو منتشر بين طبقات المزارعين في تونس من بؤس وضعف النشاط العضوي وقلة التغذية وإنهيار القوة الشرائية إلى مبررات مستقاة من تأويل لبعض ظواهر لا علاقة لها مطلقا بالتأثيرات المرتقبة على وجود الإستعمار[2].

أما بالنسبة لسياسة التمييز فمن جراءها تزداد الأوضاع الإجتماعية حدة بسبب ممارستها في ميادين عديدة فعلى مستوى الأجور كان راتب العامل التونسي أدنى من راتب نظيره من الأوروبيين، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين، ولم تكن الضرائب توزع على السكان حسب مداخيلهم بل كان التونسيون رغم تدهور حالتهم منذ إنتصاب الحماية يخضعون إلى الضرائب أكثر من الأوروبيين، فكان الشأن بالنسبة للعشر* أن المعمرون يتمتعون بتخفيض في هذه الضريبة، وكذلك جل الميزانية يرصد لفائدة الجالية الفرنسية، ذلك أن سياسة التمييز تبرز كذلك في توزيع الميزانية، فهذه التناقضات الإقتصادية والإجتماعية هي في إعتقادنا

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 21.

(2)- يونس درمونة: المرجع السابق، ص 80-90-91.

*: العشر هي ضريبة على الحبوب، المرجع السابق، ص 23 .

الباعث الأساسي للحركة الوطنية التونسية التي تجسمت قبل الحرب العالمية الأولى في حركة الشباب التونسي[1].

إنتشار المرض الذي أصبح طابعا إجتماعيا بإتساع ضرره وهي السل، وفيات الأطفال، حمى الملاريا، السرطان، أمراض العمل، وعدم كفاية التغذية الناتجة عن الفقر، وحالة السكن في تونس سيئة جدًا فهي مرتبطة بعدة إعتبارات منها الفاقة القاسية الناشئة عن سوء التغذية والحالة الصحية متدهورة إلى حد كبير وبجانب الإهمال الصحي وعدم العناية من جانب حكومة الحماية بشؤون الأهالي الأصليين ساعد على التكدس وإكتضاض السكن على إنتشار العدوى وإنتقال الأمراض المعدية بسرعة فائقة بين التونسيين، أما في ما يخص الرعاية الأمومية فلم تخصص لها حكومة الحماية ولو مستشفى واحد للولادة[2].

ولم تقم السلطة الفرنسية بواجبها في ميدان الصحة بل أهملت كل الإهمال، ولم تخصص في الميزانية التونسية من الإعتمادات بما يكفي للقيام بشؤون الصحة، وإنعدام الأجهزة، وإنتشار الأمراض المعدية والأمراض الوبائية المنتشرة في القطر إنتشارا كبيرا، ويتضح إهمال السلطة الفرنسية للحالة الصحية بعدد المستشفيات، وعدد الأسرة بها، لا نبالغ إذا قلنا أن السلطة الفرنسية لا تعير الإسعاف العام أي إهتمام فوسائل مقاومة الأمراض المعدية لا تكاد تذكر وأكثر الأمراض المعدية فتكا بالشباب التونسي في المدن والقرى هو مرض السل، إذ توجد مصلحة واحدة لمعالجة هذا المرض وترجع أسباب هذا المرض إلى إنتشار الفقر بين الشعب وقلة غذاء الطبقات الفقيرة، وإهمال السلطة الفرنسية للشؤون الصحية بصفة عامة[3].

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية .....، المرجع السابق، ص 23.

(2)- يونس درمونة: المرجع السابق، ص 91.

(3)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص ص 62-63

كما يمكن توجيه جميع البحوث والدراسات الطبية الإجتماعية إلى تنازل الحالة الصحية إلى فرعين أساسيين: أولا: تحليل العوامل الطبية الصرفة التي سببها إنتشار المرض الذي أصبح طابعا إجتماعيا بإتساع ضرر وهي السل، وفيات الأطفال، حمى الملاريا، السرطان[1]، ثانيا: تحليل العوامل الإجتماعية التي تساعد على إنتشار الأمراض السابق ذكرها، وفي مقدمة العوامل عدم كفاية التغذية الناتجة عن الفقر[2].

هذا أن السياسة الإقتصادية إنعكست على الأحوال الإجتماعية، فعم البؤس وكثر الشقاء وإنتشر الفقر، وليس أول وأبلغ مما وصف به الإداري الفرنسي شارليتي سنة 1907 حالة التونسيين فقال: " إن الحضور الفرنسي قد أطاح بالهياكل التقليدية للحياة الإقتصادية وإن ظروف عمل الأهالي كانت تقودهم حتى إلى الموت السريع، وكانت الضرائب واقعة كلها على عاتق التونسيين ولم يدفع الفرنسيون منها إلا القليل رغم أنهم كانوا يملكون كل الوسائل الإقتصادية وبيدهم ميزانية البلاد كلها، وكان عدد موظفيهم يفوق ثلاثة أضعاف عدد السكان الأصليين، كما سادت روح المحق والقضاء المبرم على الشعب فانتشرت الأمراض خاصة المعدية منها وفتكت بالشعب وعم الفقر والجوع وكثر عدد المتسولين"[3].

أما الطبقة الفقيرة التي يتزايد عددها كل سنة فلا تلقى من السلطة الفرنسية سوى الإهمال، ولا تلقى الجمعيات الخيرة التونسية التي إنتشرت في تونس من السلطة الفرنسية التشجيع اللازم ولا المساعدة الكافية، وسبب كثرة الوفيات في تونس راجع لإهمال السلطة الفرنسية لشؤون الصحة وخاصة مقاومة الأمراض الوبائية والأمراض المعدية كالسل

(1)- يونس درمونة: المرجع السابق، ص 91.

(2)- المرجع نفسه، ص 91.

(3)- يوسف مناصرية: دور النهضة ، المرجع السابق، ص 52-53-54.

والزهري، وهو راجع كذلك إلى الفقر وقلة التغذية التي يعانيها الشعب من جراء سياسة فرنسا الإستعمارية[1].

يبدو أنه يجب القول أنَّ بوادي شمال البلاد التونسية لم تدخلها الوسائل الميكانيكية حتى الحرب العالمية الأولى، وإن القبائل كانت لا تزال قوية ما إنعكت تشد إليها آجالها، ولتلك الأسباب لم تشهد الأرياف التونسية آنذاك داء البطالة[2].

إن تدهور الصحة العامة في تونس واضحا وملموسا في جميع الأوساط، ومرجع ذلك إلى عدة إعتبارات في مقدمتها سوء التغذية الناشئة عن الفقر المدقع الذي شمل جميع طبقات الشعب التونسي من جراء سياسة حكومة الحماية المتبعة، وكان عدد المستشفيات دائما ضئيلا وعديم الفائدة بسبب إنعدام اللوازم الطبية، وليس في تونس معدات لإستكشاف الأمراض إلا بمعهد باستور في العاصمة وثلاثة معامل صغيرة للتحليل في كل مدن سوسة، صفاقص، الكاف[3].

وقد وضع الدكتور وارماند بحثا عن بعض الأحياء في تونس في المدينة ويمكن استخلاص منه الفكرة الواضحة عن مدى سوء الحالة الصحية في تلك الأبنية التي توجد في المدينة القديمة حيث يحي عدد وافرا من السكان[4].

ولم يقف الإستعمار عن هذا فقط وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك فأراد سحق الهوية القومية للشعوب وإلغاء عروبتها[5].

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 65.

(2)- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ث 108.

(3)- يونس درمونة: المرجع السابق، ص ص 96-97.

(4)- المرجع نفسه، ص 94.

(5)- غيلان سمير طه التكريتي: المرجع السابق، ص 188.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تطرقنا في هذا الفصل نستنتج أن تونس قد خضعت للإستعمار الفرنسي وفرضت عليها نظام الحماية 1881 وسيطرت سيطرة تامة عليها في كل الجوانب بدء بالجانب السياسي والثقافي الذي أحبكت قبضتها عليه مرورًا إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، غير أن هذا الشعب قد تصد بكل قوته لهذا المحتل وهذا ما سنوضحه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الحركة الوطنية التونسية

(1919-1927)

الفصل الثاني: الحركة الوطنية التونسية (1919-1927)

المبحث الأول: نشاط الحركة الوطنية التونسية بعد ح ع 1.

المبحث الثاني: تأسيس الحزب وهياكله.

1- عوامل ظهور الحزب.
2- تأسيس الحزب الحر الدستوري.
1- نبذة عن عبد العزيز الثعالبي (1876-1944).
2-برنامج الحزب الحر الدستوري وهياكله.

المبحث الثالث: نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي وردود الفعل حوله

1- نشاط الحزب.
2- ردود الفعل حول نشاط الحزب الدستوري التونسي

المبحث الرابع: ظهور النقابة التونسية المستقلة 1924.

المبحث الخامس: ردود فعل سلطات الحماية منها.

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

يسلط هذا الفصل الضواء على الحركة الوطنية التونسية خلال الفترة (1919-1927) من خلال التطرق إلى نشاط حركة الشباب التونسي بعد ح.ع.ع 1 بالإضافة إلى تأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي وهيكله، قد تطرقنا إلى ظهور النقابة التونسية المستقلة 1924 ومؤسسها علي الحامي والتي لاقت مواجهة عنيفة من قبل السلطات الفرنسية وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل.

المبحث الأول: نشاط حركة الشباب التونسي بعد ح.ع.1

وجد الشباب التونسيين أنفسهم في صف المنهزمين عندما انتهت الحرب وفي هذه الظروف لم تلق المبادرات التي يتخذونها أي صدى لدى القوى الحليفة وربما أضرت في نهاية الممر حتى بالقضايا التي يدافعون عنها وذلك سيكون مآل مذكرة قدمتها " هيئة جزائرية تونسية " لمؤتمر باريس الذي التأم في شهر جانفي 1919 وفي هذه المذكرة التي تحمل إمضاء زعماء الشباب التونسيين في المنفى إلى جانب التنديد " بنظام الإستبداد والعنف والسلب " الذي تفرضه فرنسا على الشعب الجزائري- التونسي وقعت المطالبة بإسم " حق الشعوب في تقرير مصيرها"[1] وخاصة أن تزامن إنتهاء الحرب العالمية الأولى مع وفاة أهم الشخصيات أمثال علي باش حامبة وإسماعيل الصفايحي سنة 1915 ومحمد باش حامبة وصالح الشريف 1920 ما جعل الشباب التونسي يعمل على إعادة بناء الحركة الوطنية[2] فبينما كان الثعالبي يدافع عن بلاده في الخارج كانت تونس تعاني من حدة السياسة الفرنسية في الداخل ما أقنع زعماء الحركة الوطنية بضرورة التنظيم السياسي والعمل على إعادة بناء الحركة الوطنية من جديد من خلال الشروع في تأسيس حزب وطني يواكب الوضع الجديد وينصف حقوق الأهالي[3].

لذلك نجد أن الثعالبي بعد الحرب العالمية الأولى كان قد حاول إحياء حزب تونس الفتاة وقام بالدعوة للقضية التونسية في الأوساط الدولية فقصد باريس عام 1919 على رأس وفد تونسي لعرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح[4] معتمدًا أساسا على مبادئ الرئيس الأمريكي ودرو ولسن غير أن الثقة لم تكن مطلقة في وفاء الأوربيين بوعودهم وهو ما جعل الشيخ الثعالبي يرد على حسن قلاتي* لما سأله في جوان 1919 عن إمكانية تطبيق مبادئ ويلسون في مستعمرات فرنسا بقوله :" إنه ليس طفلا لينخدع بذلك وإنما سيعتمد عليها لبسط

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 217-218.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 219-220.

(3)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص ص 85-86.

(4)- إسماعيل أحمد ياغي، شاكر محمود: المرجع السابق، ص 105.

(*)- حسن قلاتي (1880-1966): وهو مفكر وسياسي وكذلك محامي أصله جزائري درس بالزيتونة وفي معهد سان لويس وتخرج منها عام 1902 متحصل على إجازة في الحقوق،أنظر : الصادق الزمولي: المرجع السابق، ص 335.

مطالب التونسيين أمام السياسيين الفرنسيين" وهو ما يدل على سعة تجربة الثعالبي وحنكته السياسية وإستغلاله للأوضاع العالمية لبسط القضية التونسية بوجه جديد أقل ما ينتج عنه التعريف بها، وقد كان الدكتور أحمد السقا من العناصر المتخرجة من جامعة باريس والمتخصص في الميدان القانوني وخولت له النخبة القيام بمهمة تبليغ مطالب التونسيين إلى مؤتمر فرساي فسافر إلى باريس بداية شهر أفريل 1919 يحمل عريضة مطالب الشعب التونسي[1] وفي تونس استقبل المقيم العام في 1919 وفدا من أعيان تونس قدم مذكرة شفوية بمطالب البلاد[2] وقد رفع كذلك الحزب مذكرة إلى الباي محمد الناصر مطالب بإصدار دستور وإقتصر البرنامج الإصلاحي لهذا الحزب على السعي لإعادة السلطة التونسية[3].

والذي ألفه بالتعاون مع أحمد السقا الذي ساعده على تحريره باللغة الفرنسية وكان أحمد السقا آنذاك الكاتب العام الخاص للنائب الإشتراكي بالبرلمان الفرنسي برتون ومبعوث الحزب التونسي إلى باريس وقد كان لكتاب الثعالبي صدى كبير فقامت السلطة بتحجيره وحجزه ولكنه انتقل حقبة من يد إلى يد في البلاد التونسية[4] إذن من خلال النشاطات التي قام بها عبد العزيز الثعالبي رفقة أحمد السقا نستنتج أن الوفد عرف الرأي العام الفرنسي والعالمي بمطالبه وكسب تأييد عدة قوى[5] لكن كل المساعي التي بذلها التونسيون باءت بالفشل فبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ولم يقع تطبيقه سوى على البلدان الأوربية التي تخضع لألمانيا والنمسا[6] وقد كان إذن فشل الحزب الإشتراكي في انتخابات أكتوبر 1919 وتولى الأحزاب اليمنية السلطة في فرنسا كان بمثابة الضربة القاضية التي قضت على آمال النخبة التونسية بل وكان مفجرا للخلاف بين أعضائها الذين اختلفت إتجاهاتهم وانقسمت إلى[7]:

(1)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص 64.

(2)- إسماعيل أحمد ياغي، شاكر محمود: المرجع السابق، ص 105.

(3)- العرفي علجية بشير: المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، مج5، جامعة بنغازي، 2015، ص 10.

(4)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 500.

(5)- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 500.

(6)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 95-96.

(7)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ...، المرجع السابق، ص 55.

- إتجاه ثوري: سيطر على أصحابه فكرة الجامعة الإسلامية فدعوا إلى الإستقلال الكامل ومعاداة الفرنسيين يمثل هذا الإتجاه محمد باش حامبة.
- إتجاه معتدل: من أجل النهوض بالتونسيين ومشاركتهم في إدارة شؤون البلاد.
- إتجاه إصلاحي: ينادي بالمساواة بين الفرنسيين والتونسيين ويمثل هذا الإتجاه حسن قلاتي.
- إتجاه واقعي: يمثله الثعالبي الذي أخذ موقفا وسط بين الإعتدال والتطرف بعدما كان ينادي الإستقلال التام[1]

وبينما كان السقا يكثف جهوده في باريس وينظم اتصالاته هناك ليعرف بالقضية التونسية كانت النخبة التونسية بتونس تجمع من حين لآخر أعضائها إذ لم يكن لها مقر في هذا الحين ولم يكن لها إسم تعرف به وكان رأسها الثعالبي ومحمد الرياحي وصالح بن يحي وفرحات بن عياد وقد إجتمع من حولهم أعضاء كثيرون من محامين وتجار وصحفيين يعملون كلهم من أجل بلوغ الهدف الذي سافر لأجله السقا واتفق رأيهم على إرسال الثعالبي إلى باريس[2] وقد تحول الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي هو من أبرز قادة الحزب الدستوري إلى فرنسا واستقر بباريس ابتداء من 10 جويلية 1919 محاولا لفت الإنتباه أكبر عدد ممكن من الفرنسيين للقضية التونسية وبما أنه كان يجهل اللغة الفرنسية فقد اعتمدوا على الطلبة التونسيين الذين كانوا على صلة بعدد من الفرنسيين في العاصمة الفرنسية[3] وقد نشر في باريس كتاب بعنوان " تونس الشهيدة "* فضح فيه وبشكل كبير دسائس الإستعمار وإجرامه في حق الشعب التونسي وقد تلقت الجماهير المثقفة في تونس والمغرب الأمر الذي أدى إلى إعتقاله من قبل السلطات الفرنسية ومن ثم تم زجه أحد سجونها ولما بلغ نبأ إعتقال عبد العزيز الثعالبي بعد موقفه في باريس ونشره كتاب " تونس الشهيدة " ودفاعه عن القضية

(1)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص 78.

(2)- المرجع نفسه، ص 68.

(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 499.

- تونس الشهيدة: مطالبها جانفي 1920 صدر باللغة الفرنسية وهو ثمرة مجهود ثلة من أعضاء الحزب التونسي أمثال *الصادق الزمرلي والمنصف المنستيري صاغه رفقة أحمد السقا

من أجل التعريف بالقضية التونسية وهو تلخيص لبرنامج الحزب التونسي وقد لقى صدى كبيرا بتونس، وهو بمثابة البيان الذي على أساسه تكون الحزب الحر الدستوري، أنظر: خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 86-87.

التونسية في المحافل الدولية[1]، وقد استطاع الوفد التونسي برئاسة الثعالبي من الوصول إلى باريس وأن يقنع الكثير من الفرنسيين بعدالة القضية التونسية[2]

(1)- هيثم عبد الخضر جبار السويدي: الإدارة الفرنسية في تونس (1939-1955)، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الدراسي نابل، ص 93.

(2)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1985-1986، ص ص 70-72.

المبحث الثاني: تأسيس الحزب وهيكله

1- عوامل ظهور الحزب:

لقد اجتمعت العديد من الظروف على الساحة الوطنية التونسية أدت إلى بلورة الوعي الوطني لدى الشباب أو نقول الوطنيين التونسيين لتكون الدافع لهم نحو التفكير في تأسيس حزب وطني منظم يضمن لهم حقوقهم ومن أهم تلك الأسباب نذكر":

- زيارة الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى باريس من أجل مؤتمر الصلح ومعه البنود الأربعة عشرة وكان يومئذ عند الشعوب المضطهدة رسول سلام وخلاص واتجهت أنظار هذه الشعوب إلى باريس وأرسلت مندوبين ومن هؤلاء أحمد السقا لكنه لم ينجح في مهمته فأرسل عبد العزيز الثعالبي في 1919 لمساعدته ثم أصدر في أوائل 1920 كما سبق وأشرنا إليه كتابه " تونس الشهيدة "[1].

- كذلك حصيلة الدم " ضربة الدم " لقد كان من نتائج مشاركة الشعب التونسي إلى جانب فرنسا في مجهودها الحربي أن فقدت رصيدا بشريا أثر سلبا على سوق الشغل الفلاحي بفعل نقص اليد العاملة الشيء الذي دفع بالسلطات الإستعمارية إلى تشغيل سجناء الحق العام لسد الفراغ وهو ما أحدث موجة غضب لدى الأهالي والنخبة المثقفة[2] بالإضافة إلى تواصل الإستيلاء على الأراضي وتشجيع الإستيطان الأوربي وتزايد إستيراد المنتجات المصنعة وضرر أرباب الصناعات وصغار التجار المحليين وذلك لقلة المنافسة وهذا ما أدى إلى رفع نسبة البطالة[3].

(1)- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص ص 15-16.

(2)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 85.

(3)- المرجع نفسه، ص 85.

- بالإضافة إلى بروز تأثر التونسيون بمعركة التحرير الوطني المصري ومبادرات الزعيم سعد زغلول المتمثلة في طرحه لفكرة الاستقلال مما أثر في زعماء الحركة الوطنية التونسية وعلى رأسهم الثعالبي وزملائه[1]، بالإضافة كذلك إلى انتصار الثورة البلشفية في روسيا ودورها في مساندة حركات التحرر في العالم وقد بلغت هذه الثورة مسامع الشباب التونسي[2].

- حصول البلاد الطرابلسية على الميثاق الأساسي عام 1919 الذي يقضي بإنشاء برلمان طرابلسي تكون الأغلبية فيه للأعضاء المسلمين[3] والارتباط الوثيق للنخبة التونسية مع الجامعة الإسلامية والمشرق التي ساندت البلاد التونسية في نضالها التحرري وحمايتها للهوية[4] إلى جانب كل هذه الظروف كان الثعالبي يدافع عن بلاده في الخارج هنا كانت تونس تعاني من حدة السياسة الفرنسية في الداخل ما أقنع زعماء الحركة الوطنية بضرورة التنظيم السياسي والعمل على إعادة بناء الحركة الوطنية من جديد من خلال الشروع في تأسيس حزب وطني يواكب الوضع الجديد وتضمن حقوق الأهالي[5] وفي سبيل هذا عقدت العديد من الاجتماعات كان أولها إجتماع مارس 1919 في صالون مقهى فرنسا سابقا برئاسة خير الله بن مصطفى وهو أكبر الباقين من عهد جريدة " التونسي " وقد ضم الإجتماع ستين عضوًا ثلاثين مسلما و ثلاثين يهوديا حيث إنقسم المشاركون خلال النقاشات إلى نزعتين متباينتين بوضوح الأولى بزعامة عبد العزيز الثعالبي طالبت بمنح دستور للبلاد والثانية بضعة تونسيين واليهود الثلاثين لم تكن تبتغي الإرتماء في أية مغامرة وترى أن نشاطها يقتصر على تعديل الحماية والمطالبة بإصلاحات لا غير[6].

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 85.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 107.

(3)- خولة لعيرج وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة)، 1881-1964، (دط)، إصدارات جامعة منوبة، تونس، 2008، ص ص 84-85.

(4)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص 59.

(5)- خليفة شاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ، المرجع السابق، ص 85.

(6)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 219-220.

2- تأسيس الحزب الحر الدستوري:

لم تكن البداية الأولى إلى نشأة الحزب سنة 1920 تعتمد قاعدة شعبية واسعة، إذا إستثنينا المطالب والعرائض التي بعثت بها كافة الجهات بتونس تطالب بالدستور، فلم ينشأ الحزب دفعة واحدة، ورغم انسجام القاعدة الشعبية منذ البداية فإن النخبة هي التي كانت أفكارها متباينة حتى قبل الإنقسام الأول وتأسس الحزب الإصلاحي[1] وقد أقامت النخبة التونسية قبل ذلك العديد من الاجتماعات في نوادي عديدة مثل نادي غرناطة بباب المنارة ونادي بناة وتمحورت خلالها فكرة ضرورة وضع المطالب في إطارها القانوني وضمت المعاهدات ورأى آخر يرى ضرورة تقديم المطالب السياسية عبر مراحل ومن أنصاره حسن قلاتي[2] إذن تعود فكرة تأسيس الحزب الدستوري إلى النضج الذي عرفته الحركة الوطنية التونسية خلال الحرب العالمية الأولى[3] فنرى أن بروز هذه الشعارات المتصارعة دفع بالأعضاء النافدين للحزب التونسي إلى عقد اللقاءات السرية في تونس إلى جانب توصل النقيضان إلى الإتفاق على برنامج عمل غايته الوصول إلى دستور لتونس وعليه تقرر إرسال لجنة إلى باريس لتساعد الثعالبي في مهمته وأطلقوا على حركته إسم " الحزب الحر الدستوري التونسي"[4] وقد تأسس الحزب رسميا تحت إسم " الحزب الحر الدستوري التونسي" يوم إنعقاد مؤتمره الأول بمدينة تونس بدار الشيخ المختار كاهنة بتاريخ 14 مارس 1920، لكنه لم يعلن عنه جهرا إلا يوم انعقاد مؤتمره الثاني بتونس 3 جوان 1920 بمنزل الشيخ "حمودة المنستيري " بالمرسى حيث تقرر الإعلان عنه حالا وإتخذ من مدينة تونس مقرا له وإعترف به رسميا على إثر إستقبال الباي محمد الناصر للوفد الدستوري[5] وعليه فقد تأسس الحزب الدستوري الحر التونسي بزعامة عبد العزيز الثعالبي وكانت قاعدته الإجتماعية تتكون من المثقفين الليبراليين والبورجوازية الوسطى وكان ذو اتجاه عربي إسلامي وسعى من خلال

(1)- الهادي التيمومي وآخرون: المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، ط1، تونس، 1999، ص 667.

(2)- المنجي الزيدي: التجمع الدستوري الديمقراطي ورهانات التغيير، جريدة العربية، تونس، 2008، ص 26.

(3)- أحمد ين ميلاد ومحمد مسعود إدريس: الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية (1896-1940)، بيت الحكمة، تونس، ط1، (دس)، ص 195.

(4)- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص 18.

(5)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص 96.

مسيرته إلى زيادة وتعميق الروابط مع المشرق العربي[1] وعين المحامي أحمد الصافي أمينا عما له فبدأ الحزب في تكوين الشعب والفروع في أنحاء البلاد التونسية جميعا وبث الدعوة الوطنية في نفوس المواطنين ورص صفوفهم ليكونوا أداة الكفاح الوطني ضد الإستعمار[2] ولم يكن هذا الحزب الحديث النشأة حزب بمعنى الصحيح المتعارف عليه الآن بل كان عبارة عن تجمع وطني غايته لا تتجاوز إجراء إصلاحات[3] إلا أنه إستطاع في فترة جد بسيطة ان يجمع الأنتلحسنيا التونسية حوله فكثر المنتسبون إليه وقد ضم الحزب إلى جانب الثعالبي أحمد الماخي وحسن قلاتي وقدماء حركة الشباب التونسي[4]

وقد ساعد علي باش حامبة[5] وقلة من المحامين والأطباء والصحفيين المتشبعين بثقافة فرنسية صياغة خصائص الحزب وتجسيدها[6].

(1)- محمد علي داهش: دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات الإتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004، ص 46.

(2)- هيثم عبد الخضر جبار السويدي: المرجع السابق، ص 93.

(3)- الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 195.

(4)- علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 49.

(5)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 505.

(6)- المرجع نفسه، ص 505.

3- نبذة عن عبد العزيز الثعالبي (1876-1944):

وهو عبد العزيز ابن إبراهيم عبد الرحمان الثعالبي الزعيم السياسي والخطيب والكاتب[1] ولد في تونس وهو من أصول جزائرية إهتم به جده عبد الرحمان الثعالبي وقام بتعليمه[2].

وحسب ما ورد في كتابه تونس الشهيدة " كنت صغيرًا ورأيت أمي تبكي فسألتها السبب فقالت: آما رأيت الإفرنج مروا من هنا؟ هؤلاء لا يخرجون إلا بالحرب" وقد كان عمره يبلغ 7 سنوات لما مروا الإفرنج[3].

وقد كان الشيخ عبد العزيز الثعالبي[4] عند من درسوا حياته من المعاصرين من الرجال المغاربة الثوريين والدعاة الدينيين والمصلحين الإجتماعيين قبل أن يكون من الرجال السياسيين[5] قام جده بتعليمه وتحفيظه للقرآن ومبادئ النحو والعقيدة كان عمره سبعة سنوات عندما فرضت الحماية الفرنسية على تونس، درس بجامع الزيتونة وكان من أبرز وجوه الحركة الوطنية التونسية[6] فتلقى بالجامع الأعظم علوم اللغة العربية والشريعة عن كبار الأساتذة الذين بلغوا غاية بعيدة في سعة العلم والتحصيل من بينهم: المشايخ مصطفى بن خليل، حسين بن حسين، سالم بوحاجب[7].

(1)- محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، (ط1)، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999، ص 213.
(2)- محمد بن موسى الشريف: علماء منسيون، ج2، (ط1)، دار الأندلس الخضراء، الرياض، 2010، ص ص 9-10.
(3)- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص 05.
(4)- أنظر الملحق رقم (06).
(5)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري ....، المرجع السابق، ص 213.
(6)- محمد بن موسى الشريف: المرجع السابق، ص ص 11-12.
(7)- حمادي الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص ص 282-283.

تميز عبد العزيز الثعالبي بسعة ذكائه والإندفاع بغزارة للمعرفة وقد قضى سبعة سنوات في مرحلة التعليم الثانوي وتخرج بشهادة التطويع سنة 1896 م التحق بالمدرسة الخلدونية بعدها[1].

وفي سنة 1896 أصدر مجلة " سيل الرشاد " وكانت باللغة العربية وكان عمره 19سنة ولكنها تعرضت إلى تعطل بسبب السلطات الفرنسية[2] وقد اهتم الثعالبي في عمله الإصلاحي بأمرين أساسيين هما: الفكر الديني وإصلاح المجتمع الإسلامي ولذا دعا في مؤلفاته وكتاباته وحتى في دروسه ومحاضراته إلى نبذ البدع المنافية للكتاب والسنة ومقاومة الطرق الصوفية التي إعتبرها من أكبر الأسباب التي أسهمت إلى حد كبير في تعطيل تقدم الحضارة[3] سافر إلى طرابلس ومصر وتركيا بين (1897-1902) وشارك في تحرير جريدة " التونسي " الصادرة سنة 1907 وعرف بنشاطه النضالي من أجل القضية التونسية وقضايا العالم العربي الإسلامي مع حركة الشباب التونسي[4] وقد أشرف سنة 1909 على تحرير النشرة من جريدة " التونسي " الفرنسية اللسان التي أسسها علي باش حامبة في 1907[5] فقد كان من العناصر النشطة في أحداث التراموای 1912 فقام بحركة تحسيسية رفقة معاونيه بالإتصال بالأهالي في المنازل والأحياء الشعبية منها باب السويقة والحركة العمالية في الموانئ قصد ركوب الترموای[6] أي أنه انضم إلى اللجنة التي تأسست سنة 1912 لتحديد المساعدة إلى عملة الترموای التونسيين ماديا وأدبيا وقد أزر الشيخ عبد العزيز

(1)- عبد اللطيف الحناشي: الشيخ عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية المنستيرة في المغرب العربي، أستاذ في التاريخ المعاصر، جامعة منوبة، تونس، ص 78.

(2)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 315.

(3)- محمد الفاضل عاشور: أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000، ص ص 179-180.

(4)- محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 160.

(5)- عبد العزيز الثعالبي: تاريخ شمال إفريقيا من الفتح الإسلامي إلى نهاية الدولة الأغلبية، المرجع السابق، ص 28.

(6)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 160.

الثعالبي طلبة جامع الزيتونة المعمور في نضالهم وساهم في تأسيس " جمعية الآداب" لنشر التمثيل باللسان العربي الفصيح[1].

وقد قام الثعالبي بنشاط كبيرفي باريس من أجل القضية التونسية، حيث عبر عن ذلك في إحدى الرسائل التي كتبها إلى السيد القبائلي بتاريخ: 09 أوت 1919[2].

ويعتبر كتابه "تونس الشهيدة " قد فضح فيه وبشكل كبير دسائس الإستعمار وإجرامه في حق الشعب التونسي وقد تلقفت الجماهير المثقفة في تونس والمغرب العربي الأمر الذي أدى إلى إعتقاله من قبل السلطات الفرنسية ومن ثم زجته في أحد سجونها ومن الغريب أن تعرف أن المستعمرين كانوا قد إتهموا عبد العزيز الثعالبي بالزندقة والخروج عن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف وكانوا قد حاكموه من قبل على أنه زنديق خاصة بعد أن نشر كتابه **(الروح الحرة في القرآن)** وهذا ليكشف عن حالة خطورة الدعوة الاجتماعية الكامنة وراء الموقف الديني للثعالبي ولما بلغ نبأ إعتقال عبد العزيز الثعالبي بعد موقفه في باريس ونشره كتاب " تونس الشهيدة " ودفاعه عن القضية التونسية في المحافل الدولية وكان هذا الأمر هو الذي دفع بجماهير تونس بأن تخرج إلى المظاهرات والإضطرابات في كافة أنحاء تونس هذا ما أجبر فرنسا على إخلاء سبيله فألتف حوله الشعب والطبقات المثقفة والمناضلون ودعوا إلى تأسيس حركة سياسية وطنية[3] إذن فقد ركز الثعالبي في نضاله على القيم والمبادئ التي تحفظ الشخصية القومية حتى تستطيع أن تصمد في وجه الإستعمار وما يبذله من جهود وقد إستطاع أن ينتصر في تحدياته إلى جانب ثلة من أقرانه حينما أسسوا " الحزب الحر الدستوري"[4].

(1)- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص 8.

(2)- دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين (1919-1936)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 81.

(3)- هيثم عبد الخضر جبار السويدي: الإدارة الفرنسية في تونس (1939-1955)، المرجع السابق، ص 93.

(4)- محمد السعيد عقيب، المرجع السابق، ص 40.

هذا الحزب طالب بعدة مطالب كما سبق وقد تحدثنا عنها ولعل أهمها:

- مجلس تفاوضي.
- حكومة مسؤولة لدى المجلس.
- التفريق بين السلطات الثلاث (التنفيذية- القضائية – التشريعية).
- المساواة في المرتبات ...[1].

ولقد كانت مبادئ الحزب الحر الدستوري التونسي البعيدة ترمي إلى تخليص البلاد من نير العبودية وهذا ما جاء في بيان نشر للشعب:" **إن الغاية من تأسيس الحزب هي تبليغ الوطن بها رشده وتحريره من الاستعباد كي يصبح الشعب التونسي حرًا متمتعا بكامل الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الحرة، وهو يريد أن يصل بهذه الغاية عن طريق التحقيق العاجل لنظام دستوري يسمح للشعب بأن يحكم نفسه بنفسه وفقا للأسس التي يسير عليها العالم التمدن**"[2].

وفي سنة 1923 أبعدته السلطات الفرنسية قاصدا إيطاليا ومصر فالعراق دون أن يتونا مواصلا مشوار الكفاح بكل عزيمة إنتدب من طرف الحكومة العراقية للتدريس بجامعة آل البيت أين ألقى دروسا حول التشريع الإسلامي لينتقل بعدها إلى الهند وبقي فيها 03 سنوات وقد عاد إلى مصر وهناك قامت بدعاية قوية لصالح القضية التونسية[3].

كتب الثعالبي العديد من الصحف العربية داخل تونس وخارجها ما ساهم فيها بشكل أو آخر أشهرها: **البصيرة، المبشر، المنتظر، سيل الرشاد، بريد تونس، التونسي، الفجر،**

(1)- بلقاسم بن محمد بن جراد: المرجع السابق، ص 243.

(2)- علال الفاسي: المرجع السابق، ض 59.

(3)- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص97.

الإدارة، الشورى[1] عاد إلى تونس 1937 وبقي فيها[2] توفي في أيلول من تشرين الأول 1944 قبل أن يرى رايات الحرية والاستقلال ترفرف على أرض تونس[3].

(1)- بن بلعيث الشيباني: النظام القضائي في البلاد التونسية 1857-1921، مكتبة علا الدين، صفاقص، تونس،ص152

(2)- محمد بلقاسم : المرجع السابق، ص 214.

(3)- عمر محمد العسو: شخصية المجاهد عبد العزيز الثعالبي في الشعر الإسلامي المعاصر 1874-1941، (ط1)، 1435 هـ، 2013، ص 40.

- **حزب الإصلاح:**

ما إن مرت سنة على إنبعاث الحزب حتى بدأت الإنشقاقات بدء بتأسيس الحزب الإصلاحي في أفريل 1921 ويتزعمه حسن قلاتي ويطالب بالإلتزام بنصوص الحماية ويمنح التونسيين إصلاحات في إطارها[1] وقد وجدت هذه النزعة في صلب الحركة الوطنية التونسية منذ صيف 1920 والمقصود هو دعمها وتوطيدها فبعد اعتقال الثعالبي وفشل الوفد الأول تشكلت بضاحية سيدي أبي سعيد في أحوار مدينة تونس مجموعة من الأعيان يرى أعضاؤها أن بعض المطالب التي قدمها الدستور يستحيل تحقيقها ويرون أنه بواسطة مطالب معتدلة يستطيعون الحصول على حكومة وحدث الانقسام داخل الحزب الدستوري[2] وقد وافق الحزب الإصلاحي على الإشتراك في الانتخابات الجديدة وسمح ذلك لفرنسا بأخذ وثيقة جديدة تمثلت في تدعيم النفوذ الفرنسي في تونس وقد نجحت فرنسا بـ: مشروعاتها الإصلاحية" في سنة 1922 في الوصول إلى عملية الإنشقاق داخل الحزب[3] فقد الحزب الجديد يؤاخذ القادة الدستوريين على عجزهم عن تكييف برنامجهم وفي ظروف وإن لم يرفض فكرة منح دستور للبلاد فإنه كان يراها هدفا بعيدا لا يمكن بلوغه إلا بمراحل متتالية أما في هذه الحالة فلم يكن الظرف مناسبا لإصلاحات متعلقة بتأسيس مجلس برلماني[4] أما بالنسبة لمطالب هذا الحزب فكانت كالآتي:

- فتح أبواب العمل للتونسيين.
- تخيف السلاح.
- شرعية إمتلاك تونس لمؤسسات حرة.
- إنشاء برلمان يتكون من التونسيين والفرنسيين عن طريق الإنتخاب أما الحكم التنفيذي فيكون بموافقة الشعب.
- الحكم الذاتي التونسي في الإطار الفرنسي.

(1)- فتحي بوعجيلة: ثورة النخبة الإصلاحية التونسية واقعها وأفكارها راهنيتها، (دط)، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس 2014، ص 230.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة ....، المرجع السابق، ص 197.

(3)- يحي جلال، المرجع السابق، ص ص 250-251.

(4)- علي المحجوبي: جذور الحركة ....، المرجع السابق، ص 297.

- المرحلية في تحقيق الأهداف.
- ترقية الصحافة التونسية.
- سلطة تنفيذية معينة مسؤولة أمام البرلمان.
- نشر التعليم الابتدائي بين الآهالي بإحداث مدارس إبتدائية وصناعية
- توحيد مرتبات الموظفين[1].

وقد نجح هذا الحزب في جذب فئة كبيرة من المتنورين إليه، وشن بجريدة البرهان والنهضة حملات ضد الحزب الدستوري[2] وقد إنهزم هذا الحزب سنة 1926 في إنتخابات المجلس الكبير واختفى بعدها الساحة[3].

(1)- محمد بوطيبي: دور المثقفين الجزائريين ...، المرجع السابق، ص127.

(2)- فارس العيد: علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس، 1848-1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، 2016-2017، ص 219.

(3)- خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 90.

4- برنامج الحزب الحر الدستوري التونسي وهياكله:

أ- برنامجه:

لقد قام الحزب على مطالب ومبادئ تقضي بإنقاض تونس من العبودية وبإنهاء هذا الوضع عن الشعب التونسي ومن أجل تكريس حقه في التحرر مثلما هي كل الشعوب[1] وكان برنامج الحزب عامة يطالب بإستعادة تونس لحقوقها وسيادتها ويطالب بتطبيق دستور 1871 [2] حيث أن المؤتمرون قرروا الإلتزام بالبرنامج المستمد من روح كتاب تونس الشهيدة والمتمثل في:

1- تشكيل مجلس إستشاري يتكون من أعضاء فرنسيين وتونسيين منتخبين بالإقتراع العام تكون له سيادة كاملة في وضع برنامج أعماله كما له صلاحيات واسعة لاسيما فيما يتعلق بالقضايا المالية.
2- منح التونسيين حق شغل الوظائف الإدارية.
3- تنظيم بلديات منتخبة بالإقتراع العام في جميع أنحاء المملكة.
4- إجبارية التعليم[3].
5- تأليف وزارة مسؤولة أمام المجلس.
6-المساواة بين الموظفين الفرنسيين والتونسيين بالرواتب[4].
7- بالإضافة إلى هذا فصل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية عن بعضها.
8- حرية الصحافة والاجتماعات[5].
9- حق التونسيين في إمتلاك أراضي الدولة[6] بالإضافة إلى إنشاء جيش وطني[7].

---

(1)- عقيب محمد السعيد: الحزب الحر الدستوري التونسي القديم (1934-1956)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف حباسي شاوش، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2009-2010، ض 31.

(2)- أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 101.

(3)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، المرجع السابق، ص 80.

(4)- أحمد إسماعيل ياغي: المرجع السابق، ص 361.

(5)- بن جراد بلقاسم محمد: قابس عبر التاريخ، (دط)، مطبعة الخدمات السريعة، تونس، (دس)، ص 248.

(6)- شوقي عطا الله الحمل: المرجع السابق، ص 413.

(7)- يحي جلال: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والإستقلال، ج2، (دط)، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص 704.

و بذلك نجد أن مطالب الحزب انقسمت إلى قسمين مطالب بعيدة ومطالب قريبة فالمطالب البعيدة تمثلت في:

1- الإستقلال الذاتي:

حيث كان برنامجه يهدف مبدئيا إلى إلغاء نظام الحماية وتحقيق الاستقلال التام للبلاد غير أن الهدف صعب المنال في العشرينات نظرا لميزان القوى والظروف السائدة بتونس وبفرنسا آنذاك ومن أجل ذلك وقع التركيز في بداية الأمر على إرساء نظام دستوري[1] يقضي التفريق بين السلطة التنفيذية و والتشريعية والقضائية ويضمن للأمة التونسية الحكم الذاتي وفقا لمبادئ العدل والمساواة[2].

2-الحكومة:

تتألف الحكومة من الوزراء الذين يختارهم من يعينه الأمير لتأليف الوزارة التي تسند إليه رئاستها وتكون الوزارة مسؤولة أمام مجلس الأمة التونسي ولبقائها في الحكم يجب عليها أن تتمتع بثقة الأغلبية[3].

3- مجلس الأمة التونسي:

يتكون من أعضاء ينتخبهم التونسيون، أما الجالية الأجنبية فينوب عنها ممثلون لا يمكن أن يتجاوز عددهم ثلث مجموع أعضاء المجلس وفيما يخص الحقوق المدنية فإن كل تونسي له من العمر واحد وعشرون سنة له الحق في إنتخاب الأعضاء التونسيين بمجلس الأمة[4].

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 60.

(2)- زهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 276.

(3)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 109.

(4)- المرجع نفسه، ص ص 110-111.

كما تأسست مجالس عامة في مراكز الولايات (القائدات) تكون وظيفتها مشاركة رئيس المجلس (القائد) في إدارة الولاية وينتخب أعضاؤها بالإقتراع العام كبقية المجالس الإنتخابية الأخرى[1].

والملاحظ كذلك أن هذه المطالب لم تتعدى حد المطالبة بتقييد سلطة الحماية أمام مختلف الصلاحيات العودة مبدئيا إلى تطبيق نص معاهدة باردوا لخدمة مصالح التونسيين مثل: عودة السلطة للباي بصفته رمزا للدولة التونسية وإكتفاء المقيم العام بتسيير وزارة الخارجية إضافة إلى تمكين الشعب التونسي من إسترجاع سيادته تدريجيا من خلال التمتع بحق الاستقلالية في تسيير شؤونه بنفسه داخل المجالس التي تمثله[2] وقد قام الحزب بنشر هذه المطالب والتي ركز من خلالها على تحرير الشعب التونسي من قيود الاستعباد ومنحه دستور بموافقة الباي يمكنه من حق حكم شؤونه بنفسه دون سواه بإشراف العائلة الحسينية، ويكون البرلمان منتخبا من التونسيين وحسب، وتكون الحكومة مسؤولة أمامه وعلى نفس القاعدة تنتخب المجالس البلدية والحجر التجارية، والفلاحية ويجب إتخاذ إجراءات لإسترجاع أراضي الأسعار وإحياء الملكية الأهلية[3] وقد لاقت هذه المطالب إلتفافا جماهيريا واسعا حولها ومما حد بالسلطات الإستعمارية الفرنسية إلى أن تقدم بعض التنازلات في سبيل إمتصاص حالة القلق والتوتر التي انتشرت بين الشعب التونسي وفي الحقيقة أنه هذه الإصلاحات، كانت شكلية بالدرجة الأولى تصب في صالح فرنسا[4].

وعموما نرى أنه من أهدافه النهوض بالبلاد وتمكين التونسيين من أسباب الرقي خاصة أمام حرص المستعمر على جعلهم يتخبطون في أوضاع متردية على مستويات عديدة حتى لا يكون لهم دخل في تسيير شؤونهم بأنفسهم فإن الحزب الحر الدستوري ومن خلال المطالب، أو المبادئ التي أنشئ على ضوئها فقد عمل على تجسيدها على أرض

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 111.

(2)- حباسي شاوش: محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية (1914-1920)، مجلة الدراسات التاريخية، ع7، جامعة الجزائر، 1993، ص 146.

(3)- آندري جوليان شارل: إفريقيا الشمالية...، المرجع السابق، ص 92

(4)- أحمد إسماعيل راشد: المرجع السابق، ص 102.

الواقع وذلك من خلال بعث الخصال الإسلامية الكامنة في نفوس من مرقدها وكذلك تقوية إنتشار الأخلاق الفاضلة[1]، إذن فإن موقفه هذا منذ البداية كان في منتهى الإعتدال[2].

ب- هياكله:

حدد النظام الإداري للحزب فيمايلي:

1- الشعب المحلية:

نص الفصل الخامس من قانون الحزب على السماح لأعضائه بتأسيس شعب عندما يصل منخرطوها إلى تسعة منخرطين وهو الحد الأدنى[3] وقد حدد النظام الداخلي لهذه الشعب حيث إعتبر حضور جلساته أمرا ضروريا على كل عضو تابع يملك بطاقة إنخراط ولذلك عليه أن يقوم بواجبه وإن حدث وأخل عضو بأحد واجباته تقترح اللجنة التنفيذية المحلية على اللجنة المركزية للجهات طرده من الحزب وقد تمثل دور الشعب المحلية في ربط الحزب في الجهات وقيام أعضائه بنشر الدعاية للحزب[4].

2- اللجان التنفيذية المحلية:

هي السلطة العليا في الشعب المحلية، تتركب من ثلاث أعضاء على الأقل، كما أنها تجتمع كل 15 يوم على الأقل لأجل توزيع العمل على جميع أعضاء الشعبة وتكوين

(1)- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص ص 32-33.

(2)- البشير الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس الحديث (1891-1924)، (ط1°، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، دس، ص 197.

(3)- عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص ص 361-362.

(4)- الهادي التيمومي: مساهمة شرائح الشعبية في الحركة الوطنية ، الحر الدستوري في مدنية تونس 1920-1934، المعنيون في تاريخ تونس الجماعي، (ط1)، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، قرطاج، 1999، ص 677.

الحركات المحلية وإستدعاء الجلسات العامة التنفيدية وهي ملتزمة بالإرتباط المستمر بلجنة الجهة وإعطائها تقرير بدقة مستمرة[1]

3- شعب الجهات

لقد نص قانون الحزب على تأسيس شعب للجهة شرط أن تحتوي على خمس شعب محلية لا يقل عدد أعضائها عن خمسة مئة عضو من مهام شعب الجهات إحترام مبادئ برنامج الحزب ومقررات المؤتمر العام واللجنة التنفيذية المركزية[2].

4- اللجان المركزية للجهات:

يتركب من خمسة أعضاء على الأقل مسؤولة عن أعمالها أمام مؤتمر الجهة التي تقوم بإنتخابه[3] ومن أهم مهامها ربط العلاقات مع الشعب المحلية ومدها بتعليمات اللجنة المركزية الرئيسية بتونس مع جميع الإرشادات التي تقيدها في أعمالها، ولها سلطة مطلقة[4].

5- مؤتمرات الجهات:

يتألف مؤتمر الجهات من نواب الشعب المحلية ويقوم بالنظر في حالة الحزب بالجهة وتعيين نواب الجهات، وتحرير المقترحات المراد عرضها على المؤتمر العام.

(1)- يوسف مناصرية: دور النخبة ...، المرجع السابق، ص 91.

(2)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 117-118.

(3)- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ث 38..

(4)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 117.

6- المؤتمر العام:

يتألف من نواب شعب الجهات الواقع تعيينهم من طرف مؤتمرات الجهات بنسبة عضو واحد على كل شعبة واجب وجوده في مؤتمرات الجهات لتمثيلها وعضو آخر عن كل فريق يتألف من مائتين وخمسين عضو عاملا[1].

7- اللجنة المركزية الرئيسة (اللجنة التنفيذية):

تتركب هذه اللجنة من خمسة عشر عضوا وهي مسؤولة عن أعمالها لدى المؤتمر العام الذي يفرض عليها وجوب دعوته لعقد جلسة دائمة وتتلخص مهام هذه اللجنة في مراعاة مقررات المؤتمر وكذلك الحفاظ على برنامج الحزب[2] كما أنها تدعو لعقد جلسة عامة إستثنائية[3].

وقد ضمت اللجنة التنفيذية:

- الشيخ عبد العزيز الثعالبي رئيس.
- أحمد الصافي أمين عام.
- صالح فرحات أمين عام مساعد.
- حمودة المنستيري أمين المال.
- محمد صالح ختاش أمين المال المساعد.
- المنصف المنستيري عضو.
- الطيب الجميل عضو.
- محي الدين القليبي عضو.

(1)- محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي (1910-1954)، (ط1)، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص 218.

(2)- الهادي التيمومي: المرجع السابق، ص 677..

(3)- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 38.

- أحمد توفيق المدني عضو.
- علي عاهية عضو.
- الشادلي خزندار عضو.[1]

أما في قانونه الأساسي للحزب فقد ورد أو إشترط مايلي:

- أن تكون تونس العاصمة مركز الحزب الحر الدستوري، مع إمكانية تأسيس شعب في كامل أرجاء البلاد.
- وفي كل منخرط أن يكون تونسيا مسلما أو يهوديا وأن يلتزم بمبادئ الحزب.
- أن تسهر على إدارة هذا الحزب لجنته التنفيذية تتركب من كاتب عام مصحوب بمساعدين ومن أمين مال ومساعد أمين المال وأن تكون هذه القيادة مسؤولة أمام المجلس العام يضم زيادة على اللجنة التنفيذية عشرة ممثلين عن تونس العاصمة وإثنين عن كل شعبة دستورية ويجتمع مرتين في السنة على أقل تقدير.
- أن يكون على رأس كل شعبة دستورية هيئة قادرة تشتمل على كاتب وكاتب مساعد وأمين المال ومساعد أمين المال[2].
- كذلك الإنخراط فقد نص القانون الأساسي للحزب غلى أن تكون عضويته مقترحة للمسلمين واليهود التونسيون الغير متجنسين بجنسية أجنبية والقاطنين بتونس وفي حالة قبوله عليه أداء الإخلاص[3].

(1)- البشير بن الحاج عثمان الشرف: المرجع السابق، ص 197.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية التونسية...، المرجع السابق، ص ص 59-60.

(3)- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج1، البصائر الحديثة للنشر والتوزيع، 2010، ص ص 194-195.

- كذلك الأمر بالنسبة للإشتراكات: لقد حدد الحزب كيفية تمويله رسميا وإن على كل مشترك أي كل عضو يشترك بفرنكات شهريا كما يتقبل الحزب كل التبرعات التي تقدم إلى أمين ماليته[1].

(1)- يوسف مناصرية: دور النخبة ...، المرجع السابق، ص 94.

المبحث الثالث: نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي وردود الفعل حوله:

1- نشاط الحزب:

1-1- الوفد الدستوري الأول لدى الباي:

يعتبر تأييد الباي للقضية الوطنية ذا أهمية كبيرة، إذ يضفي عليها صبغة شرعية، ويدحض في نفس الوقت حجة السلطات الفرنسية القائلة بأن فرنسا قد ضمنت بمقتضى معادة باردوا سيادة الباي ولا يمكن لها إذن الحد منها بواسطة دستور[1] قرروا إرسال أول وفد للباي فقد إتصل بالباي ما يسمى " بوفد الأربعين" حيث كان الدستوريين يعولون كثيرا على تعاون القصر معهم فليس من المنطق أن تعرض المطالب التونسية على الحكومة الفرنسية دون أن تعرض على الباي وإشراكه في المسوؤلية خاصة وأن الدستوريين أكدوا على الولاء للعائلة الحسينية كما سبق وأشرنا إليه[2] لذلك فقد ضم الوفد ممثلين طبقات الشعب التونسي (علماء، مدرسين، قضاة، تجار، صناع ...)[3] وأسندت رئاسته إلى الشيخ الصادق النيفرو فتقرر إرسال الوفد يوم 8 جوان 1920 وقد إستقبلهم محمد الناصر باي إستقبالا حسنًا

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 253.

(2)- أحمد توفيق المرني: ج1، المرجع السابق، ص 182.

(3)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري ...، الرجع السابق، ص 137.

*- الصادق النيفرو: هو محمد الصادق ابن الشيخ محمد الطاهر بن محمود ابن الشيخ أحمد النيفر، فقيه وسياسي وخطيب، التحق بجامع الزيتونة 1894، أخذ العلوم عن أعلامه كالمشايخ: سالم بوحاجب، محمد النخلي، بن عاشور، تولى التدريس بجامع الزيتونة، ولما تأسس الحزب الحر الدستوري عام 1918 انتسب إليه وكان يتردد على نادي الحزب بنهج انكلترا، كان عضو باللجنة التنفيذية للحزب، توفي عام 1938، أنظر إلى: محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين،ج5، (ط1)، دار الغرب الإسلامي، 1986، لبنان، ص ص 79-82.

**- المنصف باي (1881-1948): لو بتونس كان مع الحركة الوطنية التونسية ضد الاستعمار تولى العرش 1942، طالب دائما باحترام الشعب التونسي وبمطالبه، في عهده عرفت تونس الحرية، هذا ما دفع بفرنسا إلى عزله من العرش 1943 بتهمة الموالاة للمحور، توفي 1948. أنظر إلى: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، بيروت، دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج6، (دس)، ص 105.

وعرضوا عليه مطالبهم بحضور إبنه المنصف باي وقد وافق عليها الباي ووعدهم بالسعي جاهدًا من أجل تحقيق هذه المطالب[1].

كما عبر عن ثقته في أن الفرنسيين سوف لا يعترضون على إقامة هذا الدستور، وقصد بذلك حكومة باريس التي بيدها سلطة القرار ومنذ ذلك الوقت توطدت علاقة الباي بالدستوريين وخاصة بعد إنضمام المنصف للحزب ومناصرته له[2]، إذن نرى أن العلاقة بين الدستوريين والباي توطدت وكذلك نجد أن الأمير محمد المنصف قد دعم الحزب وإنضم إليه كذلك أدى يمين الإخلاص للمبادئ الدستورية غير أنه سنة 1920 أبدى الباي الناصر لأول مرة التنازل عن العرش رغبته وذلك كي يدعم المطالب الدستورية[3] وإحتج بشدة لمعاقبة سلطة الحماية رجال وفد الأربعين و رفض وضع خاتمه على العقوبات التي وجهتها لهم[4] لأن المقيم العام كان قد توجه للمرسي وقد لائحة للملك تشمل على أسماء 36 شخصا من زعماء الحركة الوطنية من أجل المصادقة عليها فرفض ذلك قائلا: أن اللائحة ناقصة بنقصها إسمه وأسماء أفراد عائلته[5].

هذا ما أدى إلى نفي محمد المنصف وبعدها توفي الباي محمد الناصر بمرض غير معروف[6] وبوفاة محمد الناصر في 10 جويلية 1922 فقدت الحركة الوطنية أحد أهم

(1)- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص 183.
(2)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري ...، المرجع السابق، ص 138.
(3)- المرجع نفسه، ص ص 138-140.
(4)- أحمد بن ميلاد، محمد مسعود إدريس: المرجع السابق، ص 251.
(5)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 59.
(6)- المرجع نفسه، ص ص 64-65.

مساندين[1] ليتولى بعد ذلك محمد الحبيب مقاليد الحكم وتعهد بتطبيق تعليمات الناصر باي وأنه سيضحي بحياته من أجلها لكنه عَدل عن ذلك لسلطة الحماية[2].

1-2- الوفد الدستوري الأول لدى الحكومة الفرنسية (3 جوان- جويلية 1920):

سافر الوفد الدستوري لدى الحكومة الفرنسية إلى باريس[3] وقد إلتحق هذا الوفد بعبد العزيز الثعالبي الذي مازال مقيما بباريس ليواصل على أسس جديدة العمل الذي قام به بمعية أحمد السقا منذ شهر جويلية 1919 لذلك كان ينبغي له أن يبرز كممثل للسكان التونسيين وأن يبحث عن المساندين بين كل الأحزاب السياسية الفرنسية ويظهر حرص الوفد على تأكيد صبغة التشكيلة في هذه المئات من التوقيعات التي وضعها التونسيون من كل طبقات السكان[4].

وكان مؤلفا من: أحمد الصافي بصفته رئيس وخمسة أعضاء هم: حسونة العياشي، صالح بلعجوزة، البشير عكاشة، مصطفى الباهي، والشيخ البشير البكري، وقد قام الحزب حال وصوله إلى باريس بتقديم مذكرة بين فيها مطالبته بالضمانات الدستورية التي وردت غي برنامج الحزب وقد قوبل الوفد بكل حذر من قبل الأوساط السياسية[5] وقدم عريضة مطالبه المذيلة بعشرات الآلاف من إمضاءات المثقفين وأهل الصناعة والتجارة والفلاحين إلى الحكومة الفرنسية واستقبل هذا الوفد من طرف رئيس البرلمان الفرنسي ولجنة الحزائر والمستعمرات وبلاد الحماية واللجنة الفرنسية التي كان يترأسها **إدوارد هيليو (Edouard Herriot)** وحررت هذه اللجنة اقتراحا أرسلت به إلى وزارة الخارجية بواسطة

(1)- نور الدين دفي وآخرون: تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية (1881- 1956)، المعهد الأعلى للتاريخ، الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 1998، ص 186.

(2)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 68.

(3)- محمد الأزهر الغربي: تونس رغم الإستعمار، مخبر الدراسات مغاربية، تونس، 2013، ص 263.

(4)- علي المحجوبي: جذور الحركة ....، المرجع السابق، ص 253.

(5)- محمد الأزهر الغربي: المرجع السابق، ص 263.

أريو كما إستقبل الوفد من طرف **دي بورماشي (Di bormach)** مدير الأمور الأفريقية نيابة عن ميلران (Milrans) الذي كان رئيس الوزراء آنذاك[1].

وقد قام أحمد الصافي بشرح مطالب حزبه الثمانية للجنة بلاد الحماية بمجلس النواب الفرنسي وركز على اضطهاد سلطة الحماية للدستوريين وبين المضار التي يمكن أن تلحق بمصالح التونسيين الاقتصادية والدينية من جراء مشروع فرمن فلاندان وحل أملاك الأحباس[2] كما كان محتوى المذكرة كذلك تذكير نظام الحماية بتضحيات الشعب التونسي خلال الحرب العالمية الأولى لصالح فرنسا ومطالبا بضمانات الدستورية التي نص عليها برنامج الحزب الحر الدستوري[3]، وفي 13 جويلية 1920 تقدم الوفد بعريضة إلى الرئيس الفرنسي ذكره فيها بموافقة الباي على مطالب الحزب وفي إنتظار رد الرئيس الفرنسي على عريضة الوفد قام السيد أحمد الصافي بشرح مطالب حزبه الثمانية للجنة بلاد الحماية كما سبق وذكرنا، وكذلك نجد أن هذا الحزب قد إستقبل بحفاوة من طرف رئيس غرفة نواب الحزب الإشتراكي وفي هذه الأثناء تمت محاصرة عبد العزيز الثعالبي والحد من نشاطه ثم استقبل الوفد بوم 31 جويلية من طرف السيد (بومارشي) نائب مدير أفريقيا في ديوان الرئيس الفرنسي وقد قدمت له كذلك عريضة وقد أضاف الوفد لائحة أخرى عنونها " المسألة التونسية " وكانت هذه العريضة موجهة للشعب الفرنسي وذكر فيها حرمان الشعب التونسي من حرياته وحقوقه[4] غير أن هذا الوفد إكتفى نائب مدير الشؤون الإفريقية بتأكيد عزم حكومة فرنسا على مكافأة الفئات التونسية التي وفرت لها مقاتلين خلال الحرب العالمية الأولى وذلك بضمان قرض يعتقده الباي قصد إعطاء دفع جديد كذلك قد ذكر أن حكومة

(1)- البشير بن الحاج عثمان: المرجع السابق، ص 202.

(2)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 63.

(3)- المرجع نفسه، ص 64.

(4)- يوسف مناصرية: الحزب الدستوري...، المرجع السابق، ص 234.

فرنسا مستعدة من أجل النظر في مطالب التونسيين[1]، غير أن مطالبه قوبلت بالرفض وإعتقل زعيمه فتقرر إرسال وفد برئاسة الطاهر بن عمار[2].

1-3- الوفد الدستوري الثاني إلى باريس 22 ديسمبر 1920- جانفي 1921:

بعد فشل الوفد الأول في تحقيق ما سعى إليه تم إرسال وفد ثاني إلى باريس برئاسة الطاهر بن عمار[3] وشمل هذا الوفد عناصر معتدلة من بينها: حسن قلاتي وضم سبعة أعضاء وثلاثة فلاحين وهم: الطاهر بن عمار، فرحات بن عياد، حمودة المنستيري، صناعيا عبد الرعمان لزام وهو أيضا ممثل بنزرت في المجلس الإستشاري ومحامين هما: حسونة العياشي و إيلي زاره وهو يهودي بالإضافة إلى حسن قلاتي كما سبق وذكرنا زعيم الشق المعتدل في الحزب الدستوري[4] وقد نجح فرحات بن عياد ممثل الحزب الدستوري الذي نجح في نشر الدعاية لإيقاظ الرأي العام الفرنسي وتنبيهه إلى ما يجري في تونس فأستمال إليه نواب البرلمان الفرنسي الذين قدموا مشروع وزاري إلى مجلي النواب يدعو نصه إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنح تفاوضي منتخب بالاقتراع العام وتكون فيه المسؤولية عن تصرفها بشرط ألا يتجاوز الاهتمام المحلي البحت[5] حيث أن المطالب التي قدمها الوفد لا تطعن في الحماية الفرنسية على البلاد التونسية وقد صرح الطاهر بن عمار رئيس الوفد في جريدة لوتون (الزمان) بأن السبب سوء تفاهم بين الطرفين الفرنسي والتونسي هو الإتهامات التي يوجهها بعض الفرنسيين للوطنيين التونسيين كما أقر الحتمية التاريخية للحماية الفرنسية على البلاد التونسية وصرح بقوله:" **إننا نقر الحماية الفرنسية كحدث تاريخي لا ينبغي أن نناقشه علما بأن فرنسا لو لم تحتل هذه البلاد المكانة الممتازة التي تخولها إياها المعاهدات**

(1)- المرجع السابق نفسه، ص 234.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، 257.

(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 507.

(4)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، 87.

(5)- المرجع نفسه، ص 87.

الموجودة في مفترق الطرقات الكبرى للقارات القديمة يجعل هذه البلاد الصغيرة تحتل مكانة هامة في الجغرافيا العسكرية ..." ومن شأن هذه التصريحات أن تغير في نظر الأوساط الفرنسية السياسية الفرنسية صورة " الشباب التونسي " الذين قدموا كوطنيين متطرفين وبالتالي إنفصاليين[1].

وتمكن الوفد من مقابلة رئيس الحكومة الفرنسية **جورج لايف(George Leygues)** في جانفي 1920 وصرح له بأنه قد عين مقيما عاما جديدًا من أجل دراسة الوضع بالبلاد التونسية والقيام بالإصلاحات اللازمة وقد حظي الوفد بإستقبال مميز من طرف المقيم الجديد لتونس **لوسيان سان*** **(Lucien Saint)** الذي أكد على ضرورة القيام بإصلاحات كمكافأة على مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى[2].

1-4- الوفد الدستوري الثالث نوفمبر- ديسمبر 1924:

في 29 نوفمبر 1924 توجه الوفد الدستوري[3] بقيادة أحمد الصافي وثلاثة من أعضاء هم: صالح فرحات*، الطيب جميل، وأحمد توفيق المدني** كاتبا وكان الحزب قبل

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 265.

*- لوسيان سان(Lucien Saint): (1921-1939) ولد 1867، وقد إشتغل بالمحاماة، كما أنخ رفع حالة الحصار بتونس سنة 1921،

وهو صاحب إصلاحات 1922، إحيل لتقاعد 1938، ليتوفى في 1938، أنظر إلى: نور الدين دقي وآخرون: تنظيم الحكم بتونس ...، المرجع السابق، ص 186.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 266.

(3)- أنظر الملحق رقم (07)

*- صالح فرحات: ولد بتونس 1890، زوال تعليمه بالصادقية، كما أنه حصل على إجازة الحقوق في فرنسا، ساهم في المناقشات أدت إلى تأسيس الحزب الدستوري الحر، كان عضو في اللجنة التنفيذية، إستغل مهمته للدفاع على مصالح التونسيين، أنظر: محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 51.

**- أحمد توفيق المدني: (1899-1983) ولد بتونس، من أسرة جزائرية، دخل الكتاتيب درس بها، كذلك درس في في المدرسة الأهلية، تخرج 1913، يعتبر من الذين تفاعلوا مع القضايا الوطنية بالرغم من صغر سنه لحادثة الزلاج والترامواي، أحد مؤسسي الحزب الحر الدستوري 1920، سافر رفقة الوفد الثالث إلى باريس، كما أنه تعرض للسجن، أنظر إلى: أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص ص 13-14.

ذلك جمع لسفر هذا الوفد المال الكافي وأخذ تفويض من الشعب الدستورية بالإضافة إلى أن جندت الصحافة من أجل مساندة هذا الوفد[1] وأمام تركيز الوفد مساعيه على مقابلة هبردو رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك فقاموا بالإتصال بالعديد من الشخصيات من المسوؤلين في الحكومة وأعضاء البرلمان الفرنسي لتبليغ المطالب التونسية وللتوسط لمقابلة رئيس الحكومة لكن الصورة المشوهة عن توجه الحزب التي تبنها المقيم العام بقيت عالقة بأذهان الرأي العام الفرنسي[2] وإكتفى المقيم العام بوعد مخاطبيه بإدخال بعض الإصلاحات التي بإمكانها إيجاد حل للمعضلة التونسية[3] وقد رجع الوفد إلى تونس خائبا[4].

أما بالنسبة للنشاط الصحفي فإن الحزب الدستوري قام بحملة صحفية كبيرة لتحسيس الرأي العام التونسي بضرورة منح دستور للبلاد وأول مجلة أسست كان مقرها في شارع باب البنات وكان اسمها " الفجر " وترأسها راجح إبراهيم وكان ظاهر المجلة علمي أدبي فكري وباطنها كان أحد الوسائل لجمع الأموال للحزب وتغطية مصاريفه[5].

وبعد عودة الوفد إلى تونس تم تعيين الشاذلي خير الله بن مصطفى ليكون نائبا للحزب لكن هذا الأخير ساهم أو نقول أنه شارك في تأسيس نجم شمال إفريقا 1926 حيث ترأسه الشاذلي خير الله وشغل فيه مصالي الحاج آنذاك منصب الأمين العام هنا تفطن محي الديني القليبي لفكرة الشيوعية التي كان يجعلها خير الله بن مصطفى خائفا على أسرار الحزب الدستوري التونسي[6].

---

(1)- المرجع نفسه، ص ص 180-290.

(2)- أحمد بن ميلاد، محمد مسعود إدريس: المرجع السابق، ص 282.

(3)- يوسف مناصرية: الحزب الحر ...، المرجع السابق، ص 17.

(4)- أحمد بن ميلاد، محمد مسعود إدريس: المرجع السابق، ص 282.

(5)- أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص ص 181- 290.

(6)- رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الاستقلال مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص 19.

2- ردود الفعل حول نشاط الحزب الدستوري التونسي:

2-1- موقف الشعب التونسي من الحزب:

لم يكن الشعب قبل الإعلان عن الدستور فاقد الشعور، بل كان يستمد إحساسه الروحي بالإضافة إلى نشاط الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى، مما كان يقلنه له جامع الزيتونة من مبادئ إسلامية فتلامذة الزيتونة هم الذين قادوا المظاهرة التي شارك فيها جمع كبير من المسلمين التونسيين بتاريخ: 10 مارس 1920، إحتجاجا على إحتلال القوات الإنجليزية الأستانة، ولعل أول رد فعل قام به الشعب التونسي لصالح الحزب الدستوري هو سخطه على إعتقال الثعالبي في جويلية 1920، كما كانت الشعب الدستورية في مطلع 1922 منتشرة في المدن تنشر الوعي بين صفوف الشعب وأصبحت المبادئ الدستورية في مطلع 1922 منتشرة إنتشارا واسعًا في كامل أرجاء البلاد حتى قبل أنه كان بإمكان الحزب الدستوري إستضافة الشعب بكامله بمجرد إشارة بسيطة وجمعه حول مبادئه، ولقد لعب طلبة جامع الزيتونة الأعظم دورًا بارزًا في الدعوة إلى الحزب، ولقد كان للصحافة الدستورية أثر كبير في إثارة الحماس الشعبي حيث كانت هناك مظاهرات شعبية إثر نشر جريدة الحماس خبر تنازل الباي محمد الناصر عن العرش سنة 1922، والسخط الشعبي على القوانين الفرنسية وكانت مدينة تونس هي مسرح أعظم نشاطات الحزب الدستوري والمظاهرات الشعبية التي وقعت بين سنوات 1920 و 1926، وكان الدستوريون يغتنمون مواسم الأعياد الدينية والوطنية ليجتمعوا بالشعب ويحركوا فيه الشعور الديني والوطني، ويبعثوا فيه كراهية الإستعمار ويحثوه على الإنخراط في الحزب ودفع الإشتراكات، وكانت دعاية الحزب يكسوها طابع وطني ديني معاد للفرنسيين، ذلك أن صالح فرحات صرح في أحد إجتماعات الحزب بالشعب سنة 1924 " يجب الإنخراط في الحزب للتخلص من نيل الطغاة " فقابله الشعب بالهتاف " يحيا الدستور" " تسقط فرنسا"، وكان دعاة الحزب ينشرون الدعوة الوطنية في الأوساط الشعبية بإيمان قوي، ويدل هذا التضامن بين الشعب والحزب على مدى قوة الحزب

الدستوري، وقوة إنصافه الفئات الشعبية في الشمال والجنوب من جهة ومدى تمسكه من توجيه الشعب نحو أهدافه، وتربيته على معاداة سلطة الحماية من جهة أخرى[1]. ولم تأت سنة 1933 على الحزب الدستوري حتى كان يضم جميع الشرائح الإجتماعية التونسية مع شيوخ جامع الزيتونة وطالبته وكذلك المثقفين والمحامين و أساتذة المدارس الحرة، والصناع والتجار والفلاحين، ولعل أصدق شريحة إلتزمت بالمبادئ الوطنية الحقة هي الطلبة الزيتونيون الذين كانوا متعلقين تعلقا شديد بالحزب الدستوري، وذلك بحكم إنتمائهم الاجتماعي[2].

2-2-موقف الباي محمد الناصر:

ساند الباي محمد الحزب الدستوري مساندة مطلقة وإنخرط إبنه الأكبر محمد المنصف فيه وأدى يمين الإخلاص للحركة[3] وقد عرف الباي بحبه للإصلاح وتفاعله مع المطالب الدستورية ونظرا للقيمة التي يكتسبها الباي لدى الأهالي أرسل الحزب وفدا لكسبه أكثر وتدعيمه النضال الوطني حتى يكسبه مزيدا من الشرعية وتتبين مواقفه من خلال سلسلة مطالب التي قدمها كشرط لتراجعه عن التنازل عن العرش والمتمثل على المطالب التي كان تقدم بها الحزب الحر الدستوري التونسي[4] والتي تمثلت فيما يلي:

- مجلس تشريعي منتخب بالإنتخاب العام وموافقة مولان الباي عليها.
- يختار الباي رئيس مجلس وزراء الذي يشكل وزراء على غرار الدول العظمي.
- يكون جميع الوزراء ومستشريهم تونسيين تحت عبارة " إدارة ".
- لا يرفع الجنود التونسيين إلا علمهم.
- إحترام كافة الأحباس الخاصة والعامة.

(1)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ... ، المرجع السابق، ص ص 83-84.
(2)- المرجع نفسه، ص 87.
(3)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 55.
(4)- التليلي لعجيلي: المرجع السابق، ص 288.

- التعليم الإجباري.
- بالإضافة إلى عزل الجلولي والطاهر خير الدين وخير الله بن مصطفى[1]

ووعد الباي الدستوريين بالعمل على تلبية مطالبهم ووطدت علاقة التونسيين بالباي رغم المكائد التي كان يقوم بها الوزير الأكبر الطيب الجلولي وغيرهم من رجال حكومة الباي[2].

2-3- موقف الحماية الفرنسية من الحزب:

وتتمثل ردود الفعل هذه خصوصا في الحد من حرية الصحافة وتشجيع الوطنيين المعتدلين على الانشقاق على جماعة الثعالبي والمضي قدما في تكوين حزبهم الإصلاحي وذلك حتى تنقسم الحركة الوطنية التونسية.

أ- الحد من حرية الصحافة:

كان قانون الصحافة في بداية 1922 متساهلا حتى مع الجرائد الناطقة بالعربية والعبرية ذلك أنه وإن كان يخول للوزير الأول بإتفاق مع المقيم العام منعها من الصدور، فإنه يكفي لكل جريدة وقع تعطيلها أن تغير اسمها لتبرز من جديد، وفي 4 جانفي 1922 سنت سلطات الحماية قانون آخر يلزم صاحب كل صحيفة جديدة إبلاغ السلطة كتابيا وعدم إصدارها مادام لم يتحصل على موافقة الدوائر المختصة وزيادة على هذه الإجراءات التي تحد من الدعاية الدستورية فقد حرصت سلطات الحماية على إنقسام الحزب الحر الدستوري، وذلك بتشجيع نزعته المعتدلة على الإنشقاق على النزعة المتطرفة[3].

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 380-310.

(2)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص 192.

(3)- علي المجحوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 70-71.

ب- محاولة إضعاف الحزب الدستوري:

و منها إتهام القادة الدستوريين بالتآمر ضد أمن الدولة وللحد من الهيجان الدستوري بدأت السلطات الفرنسية بمحاصرة عبد العزيز الثعالبي الذي كان يعتقد أنه هو مؤلف "تونس الشهيدة" والذي كان منذ شهر جويلية 1919 يقوم في باريس بحملة ضد سياسة فرنسا بالبلاد التونسية، ومنذ شهر جانفي 1920، وعند عجزها عن حظرها توزيع كتاب " تونس الشهيدة " بفرنسا، كما كان هناك رأي المقيم العام فلاندان الذي ألح في شهر فيفري 1920 على ضرورة مراقبة تحركات الثعالبي وإنذاره إن ألزم الأمر وفي بداية جوان 1920 أي قبل يوم من سفر الوفد الدستوري الأولى إلى باريس، رأى فلاندان أنه قد يكون من المفيد جدا القيام بالطريقة القانونية، بحجز قانوني للوثائق التي وقع إعتراضها والتي لا يمكن أن يكون لها حاليا أي وجه من وجوه الاستعمال، وهذا الحجز العدلي قد يصلح فما بعد أساسا لتحقيق قضائي ضد القادة الدستوريين، وطلب المقيم العام من وزارة الخارجية النظر فيما إذا كان من الممكن إصدار إذن إلى قاضي التحقيق بمقاطعة السيد المكلف بالتحقيق في المؤامرة على أمن الدولة بإجراء تفتيشات فروية ضد الثعالبي وشركائه، وأضاف بأن تحجز في الآن نفسه المراسلة في مكتب البريد طبقا للفصل العاشر من قانون التحقيق الجنائي[1].

ولم تلبث هذه الإجراءات التي نادى بها آتيان فلاندان أن أثارت حكومة الجمهورية الفرنسية، ففتح المجلس العسكري بمدينة تونس تحقيق ضد الثعالبي لقيامه بحركة إنفصالية، وإثر ذلك أجرت الشرطة العدلية يوم 23 جوان 1920 في الساعة الرابعة صباحًا، بطلب من وزارة الحرب، وبمقتضى إنابة قضائية بالتفتيش في منزل زعيم الشباب التونسي، والهدف من هذا هو حجز ما قد يكون لدى الثعالبي من وثائق ووسائل للاستدلال على تواطئه مع المشاغبين من حركة تركيا الفتاة الموجودة في أسطنبول أوفي برلين. وفي 31 جويلية 1920 أوقف زعيم الحزب الدستوري ثم حبس بباريس في سجن " شيرش ميدي" قبل أن ينقل

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة ....، المرجع السابق، ص 289.

في 22 اوت الموالي إلى السجن المدني بمدينة تونس وبعد ذلك بثلاثة أشهر في 28 أكتوبر 1920 أصدر الجنرال قائد جيش الاحتلال أمرا بالتحقيق ضد عبد العزيز الثعالبي ومحمد باش حامبة وفرحات بن عياد، ومحمد الرياحي وصالح بن يحي بتهمة التآمر على أمن الدولة وأوقف هذان الأخيران في 30 أكتوبر 1920 بعد تفتيش منزليهما وكان باش حامبة آنذاك في المنفى في برلين إلى أن توفي على هذه القضية المتعلقة بالتأمر على أمن الدولة ستنتهي بالحكم بعدم سماع الدعوى وإطلق سراح الثعالبي الذي إستفاد مثل شركائه في التهمة من قانون العفو العام الصادر في 29 أفريل 1921 ولكن هذا لم يمنع تهمة التآمر على أمن الدولة من أن تشكل حتى تاريخ 18 جوان 1921 وهو تاريخ صدور الأمر بإتفاق التبعات سيفا مشرعا يرمي إلى السيطرة على الحزب الدستوري، ومن جهة أخرى فقد إتخذت موازاة لقضية التآمر هذه إجراءات لإيقاف موظفين تونسيين عن العمل لنشاطهم في الحزب الدستوري[1].

(1)- علي المحجوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص ص 290-291.

❖ نبذة عن محمد علي الحامي:

الزعيم النقابي الوطني الشهير ولد 1894 بالحامة وبها نشأ ثم نزح إلى مدينة تونس وإشتغل في سوقها المركزية وتمكن في هذه الفترة من حفظ الكثير من اللغة الفرنسية، 1911 حل بالبلاد التونسية الضابط التركي أنور باشا في طريقه إلى ليبيا فانتدب محمد علي[1] لسياقة سيارته فتمكن بهذه الوسيلة من التعرف على الكثير من زعماء المسلمين الذين هبوا لحماية ليبيا من الإستعمار الإيطالي ولما عاد أنور باشا إلى تركيا أخذه معه ثم لم يلبث أن إنتقل إلى برلين إثر إنضمام تركيا إلى ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وتمكن محمد علي في تلك السنوات من الدراسة في علم الإقتصاد، وفي سنة 1924 أحرز على شهادة عليا في مدرسة العلوم والاقتصاد السياسي ببرلين، ثم عاد إلى أرض الوطن وعمره 30 سنة[2] حيث كان أول شبابه عاملاً مجدًا لأهله في تونس وعاد إلى بلاده رجلا مفكرا، متقنا للغات (الأوروبية- تركية- العربية) وكان يعتقد أن الشعوب تحاول أن تفتك السيادة من بلادها من سلطات أوربا عليها وقد كان يرى أنها فاقدة للقوى الحقيقية ولا تملك وسائل الحياة الحاصرة كما أنه يرى أن الحياة الإقتصادية والاجتماعية متلاشية[3] وقد إستطاع بعث أول حركة نقابية في تونس عن طريقة حيث أنه بعدما رجع إلى تونس كون " جامعة عموم العملة التونسية)[4] حيث خاض العمال التونسيون معركة فكون جمعية التعاون الاقتصادي ثم كون النقابات التونسية التي إنضم إليها كل من إنفصل عن الإتحادية العمالية الفرنسية (س.ج.ت)[5] لكن فرنسا اتهمته إتهامات خطيرة وأشاعت حوله الشائعات وأثر إتحاد النقابات الفرنسية على الحزب الإصلاح الذي تكون فيما بعد وطالب بإنضمام العمال التونسيين إلى "الإتحادية الفرنسية" ونجحت الفكرة نوعا ما وأحدث نزاع حول محمد علي وقد اتهم بالشيوعية

(1)- أنظر الملحق (08)

(2)- محمد بوذينة: مشاهير التونسيين، (ط1)، منشورات محمد بوذينة الحمامات، تونس، 2001، ص 481.

(3)- الطاهر حداد: المرجع السابق، ص ص 162-163.

(4)- بن جراد محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 246.

(5)- عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ج3، ص 319.

التي هي ضد الإسلام وهي دعاية أرادت فرنسا أن ثبتها في تونس ضده والواقع أنها كانت تعتقد أنه جاء ليهدم ما بنته خلال نصف قرن[1]

وقد قال أنه كان يقرأ الصحافة التونسية وهو يدرس في برلين وأن كلها كان يغلب عليها الطابع الشعبي، وقد جاء إلى تونس قبل 1923 إذ زار تونس وهو لا يزال تلميذا، كما أنه كان يتأثر جدًا بمناظر البؤس وكثيرا كان يتردد ذكر مشاهد الجوع التي رأها في جهات الجنوب التونسي[2].

وقد كان الزيتونيون الدستوريين في مقدمة من احتضنوا محمد علي منذ البداية وسارعوا بتحويل وجهته من مجرد إنشاء شركات تعاونية للعمال إلى تأسيس نقابات وطنية وكان هدفهم من ذلك إغتنام الفرصة لتقوية الحزب الحر الدستوري وإدخال حركية جديدة في دمه عن طريق إسناده بالقوة العمالية على إثر الإضرابات العمالية التي حدثت في أوت 1924 وتم إنتخاب الحداد إلى جانب الزيتوني العربي القروي عضو في اللجنة التنفيذية الوقتية لجامعة عموم العملة التونسية خلال الاجتماع المنعقد يوم 3 ديسمبر 1924 ضمن الأعضاء المكلفين بالدعاية[3] وفي سنة 1925 تم إيقافه عن كل نشاط بتهمة التآمر على أمن الدولة فقضت المحاكمة بإبعاده لمدة عشرة سنوات إثر التبرأ منه ومن رفاقه في البلاغ الصادر عن إجتماع 21 فيفري 1925 بين كاتب اتحاد النقابات الفرنسي بتونس ونواب الحزب الدستوري القديم والقسم التونسي بالمجلس الكبير وعن حزب الإصلاح فإنتقل محمد علي إلى مصر لكنه لم يطلب نفسه بالحياة فهاجر إلى جدة.

(1)- بن جراد محمد بلقاسم: قابس، المرجع السابق، ص 246.

(2)- الطاهر حداد: المرجع اللسابق، ص 162

(3)- علي الزيدي: الزيتونة دورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، جامعة صفاقس، تونس،2016-2017،ص146.

في 7 ماي 1928 اصطدمت سيارته بأخرى بين مكة وجدة فتوفي متأثر بجراحه إثر هذا الحادث الأليم[1] وبهذا الفكر النقابي لم يكن يبتعد عن الفكر السياسي وقد كان الجامع المشترك بينهما وهو الإستغلال الإقتصادي الذي تقوم به الشركات والمؤسسات الرأسمالية في تونس هذا على المواطنة[2].

(1)- محمد بوذينة: المرجع السابق، ص 492.

(2)- عبد الكريم غلاب: ج3، المرجع السابق، ص 320.

المبحث الرابع: ظهور النقابة التونسية المستقلة 1924:

قبل الحديث عن النقابة وتطورها في تونس لابد لنا أن نتطرق للحديث عن الظروف العامة التي عجلت من ظهور النقابة في المغرب العربي ككل وهي:

- سوء الأحوال الإقتصادية في بلدان المغرب العربي بعد ح ع 1 الناتج عن السياسة الإستعمارية في إستغلال المنطقة وسكانها لمواجهة متطلبات الحرب ومواجهة الصعوبات الناتجة عنها أدى إلى إفقار الطبقة العاملة بسبب تدني أجور العمال ومحاولة إستغلالهم.

- كان للوعي السياسي الناتج عن التعليم وطبيعة الصراع مع القوى الإستعمارية دور في دفع العناصر الواعية الوطنية إلى البدء في إقامة التكوينات والتنظيمات السياسية التي واكبها تطور على مستوى الحركة العمالية.

- كذلك بدأت الحركة السياسية والحركة العمالية عملها بنفس وحدوي لتوحيد النضال ضد الإستعمار وتوحيد المنطقة بعد الاستقلال فإتخذ النضال النقابي في المستعمرات وشبه المستعمرات صبغة خاصة فهو فضلا عن طابعه الطبقي المباشر أي تركيزه في فئة معينة عن فئة أخرى ونقصد هنا الطبقة الكادحة يتخذ طابعا وطنيا معاديا للإستعمار والإمبريالية[1] فتكونت هذه المنظمة النقابية التونسية في ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة مرت بها البلاد التونسية غداة الحرب العالمية الأولى مثل إضراب عمال الرصيف 13 أوت 1924 الشرارة الأولى إذ تحولت لجنة الإضراب الذي أطرته نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية[2] بعدما إنسحب العمال التونسيون من النقابة الفرنسية تدريجيا لما كان يلحقهم من تمييز وجور وقد تنظموا تحت قيادة الدكتور محمد علي الحامي[3] هنا ترسخ لدى العمال التونسيين في خضم الإضرابات الوعي بضرورة قيام تنظيم نقابي مستقل وبدأت الفكرة في تكوين نقابات

(1)- ليلى بوجلال: المرجع السابق، ص 213.

(2)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 127.

(3)- عبد الكريم غلاب: ج3، المرجع السابق، ص 319.

تونسية تنتشر شيئا فشيئا في الأوساط العمالية التونسية وخاصة في القطاعات التي شهدت حركة الإضرابات وكما سبق وذكرنا قد أشرف محمد علي ورفاقه في لجنة مساندة الإضرابات في الدعاية لهذه الفكرة وتجسيدها بصفة عملية[1] فتكون 1924 نقابة تحت إسم " جمعية التعاون الإقتصادي التونسي" وشارك في حركة الاعتصامات التي قام بها العمال التونسيون، فبدأت الجامعة تناضل وتقدم المطالب[2] وتكونت كذلك في شهر أكتوبر 1924 نقابات مستقلة لعمال السكك الحديدية وعمال سوق الحبوب وعمال معمل الإسمنت وعمال النسيح وعمال القمح الترام بعد إنسلاخهم عن إتحاد النقابات ولم تقتصر النقابات على العاصمة فقط بل تعدت إلى جهة بنزرت وصفاقس وقد تولى التنسيق بين هذه النقابات المستقلة في بداية لجنة المساندة التي تكونت أثناء الإضراب عملة الرصيف وذلك قبل الإعلان عن تأسيس جامعة عموم العملة التونسية بصفة رسمية أثناء الإجتماع العملي المنعقد ببورصة الشغل 31 أكتوبر 1924[3] فقد كانت تهدف الجامعة إلى الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال بصرف النظر عن جنسياتهم بالإضافة إلى تحقيق المساواة بين الفرنسيين والتونسيين، وتحسين ظروف العمل[4] ووقع إنتخاب اللجنة التنفيذية الوقتية لجامعة عموم العملة التونسية يوم الأربعاء الجاري فأسفرت النخبة على مايلي:

1- **المكتب:** الكاتب العام محمد علي – الكاتب المعاون إبراهيم بن عمر- أمين المال محمد قدور- أمين المال معاون البشير الجودي.

2- **بث الدعوى:** المختار العيادي- محمد البكادي- محمد الغنوشي- الطاهر حداد- البشير القالح.

(1)- الأمين يوسفي: الحركة النقابة في تونس (1900-1981)، (دط)، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، ص 27.

(2)- عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ج3، ص 319.

(3)- الأمين اليوسفي: المرجع السابق، ص 27.

(4)- محمد آيت مدور: الحركة النقابية المغاربية (1945-1962)، الجزائر وتونس أنموذجا، (ط1)، هومة للنشر، الجزائر 2013، ص 29.

3-المراقبة: أحمد الدرعى- محمد الخياري- الطاهر عجم- محمد القلاوي وتقرر المكتب بنهج سيدي منصور عدد 31 وقد وزعت نسخ هذا الإعلان على الصحافة التونسية المحلية فنشرته جرائد " النهضة " و " الزهرة" و" تونس الفرنسوية" لسان الإستعمار وأشارت إليه إشارة فقط بإشمئزاز جريدة " تونس الإشتراكية" لسان الإتحادية الفرنسية في تونس ومن ذلك الحين إنهمك الأعضاء في وضع القانون الأساسي وتحريره[1].

وقد كانت دائما تدعو إلى تحقيق المساواة بين الفرنسيين والتونسيين وتحسين ظروف العمل كما أن معظم نشاطها كان مركز على:

الإتصال المباشر بالعمال حيث كان قائدها محمد علي الحامي ومختار العياري وأحمد بن ميلاد يعقدون الإجتماعات بالعمالة بالإضافة إلى تأسيس النقابات القطاعية في عدة مدن منها: بنزرت وماطر وزغوان و تأطير الإضرابات والإعتصامات العمالية[2].

وفي 18 جانفي 1925 انتظم أول مؤتمر للجامعة وتمت فيه المصادقة على قانونها الأساسي وقد أكد في فصله الأول على أن الجامعة تهدف إلى تجميع الإجراء بقطع النظر عن جنسياتهم وأديانهم للدفاع عن مصالحهم المادية والأدبية وكان ذلك بمثابة الرد على من كان يتهم النقابة المستقلة بالعنصرية والتعصب الديني[3].

(1)- الطاهر حداد: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، (ط1)، دار صامد، صفاقس، تونس، 1997، ص 160.
(2)- محمد آيت مدور: المرجع السابق، ص 29.
(3)- الأمين اليوسفي: المرجع السابق، ص 28.

المبحث الخامس: ردود فعل سلطات الحماية منهما:

بدأ إتحاد العمال التونسيين المنضوي تحت لواء الكونفيدرالية العامة للشغل CGT ذات التوجه الاشتراكي في التحرك ضد العمال التونسيين عبر جريدته الناطقة بالفرنسية في تونس **(تونس الإشتراكية)** فشن حملة شديدة ضد مشروع تأسيس إتحاد نقابات تونسية ووصفته الجريدة بأنه مشروع **(صليبي إسلامي)** سيقضي على وحدة الطبقة العاملة واثناء تأسيس جامعة عموم العملة التونسية قدم إلى تونس جوهو 1924 للتعرف على حقيقة الوضع الجديد إثر إنتشار النقابات التونسية في شتى القطاعات وكان جوهو على موعد في 31 من الشهر نفسه في قاعة ببوصة الشغل بنهج الجزيرة مع العمال التونسيين وقادتهم في إجتماع مهم دعت إليه نخبة الدعاية وترأسه محمد علي وتولى كتابة الجلسة أحمد توفيق المدني وكان الطاهر حداد والمختار العياري من ضمن الهيئة المشرفة على تنظيم الإجتماع و يذكر إيفانوف أن حوهو كان على إتصال وثيق مع رئيس الإتحاد CGT إدوراد هيرو وحكومته فرأى هيرو أن محمد علي قائدا وطنيا وأنه حركة تمثل تهديدا بتونس حيث إفتتح محمد علي الجلسة وتحدث فيها على الوضع العمالي التونسي وحمل المسؤولية لسلطات الحماية وقال جوهو كلمته الشهيرة " سأتي بعد سنة لأرى أنكم لا تنجحون أبدا " وغادر تونس 1924 من دون أي نتيجة ورفض العمال التونسيون الإنضمام إلى الإتحاد النقابي الفرنسي وقد شعرت السلطات الفرنسية بخطر لجامعة عموم العملة التونسية لاعتمادها على القوة الشعبية المتجاوبة معها وبعد تأسيس النقابة ولضمان أوضاع العمال في حالة حدوث مشاكل عمالية.

استمر إنتشار النقابات وأصبح محمد علي مركز الإرتباط بين هذه النقابات إلى بدأت مرحلة جديدة من أعماله التي كانت أكثر تأثير على المراحل التي سبقتها إذ توجه إلى الشعب يحثهم على تنظيم أنفسهم هذا ما جعل السلطات الفرنسية تخشى هذه الحركة لا بل

تحارب هذه الحركة العمالية ليس فقط بالقضايا الإجتماعية بل السياسية والوطنية لمقاومة الاستعمار[1].

عقدت اللجنة التنفيذية للجامعة إجتماعا للنظر في سير الجامعة وما يلزمها وقد وقف محمد علي خطيبا وما إن أتم خطابه حتى أقتحم جولينوا كمبالة رئيس الشرطة قاعدة الإجتماع وأمر العمال أن يتوقفوا فرفضوا كذلك دعا رئيس الشرطة كمبالة محمد علي وإتهمه بإستخدام الدين وآيات القرآن الكريم لإثارة الحماس للعمال لتأزم الوضع خاصة في شركة الحبر والسمان بحمام الألف[2] وقد أتى جوهو خصيصا لتجنب بروز هذه النقابة التونسية، التي كان بعثها بجهور جبارة من محمد علي الحامي لكن الإستعمار لم يمهله إذ سارع إلى حل النقابة في جانفي 1925[3] وقد واجه العمال الرجعية التونسية والمعمرين الفرنسيين إلى جانب الجيش الفرنسي واعتقلت السلطات زعماء الحركة العمالية في مقدمتهم محمد علي الحامي 1925 وحُوكم بالنفي وتنقل إلى منفاه حتى وصل مصر ثم توفي في حادث سيارة في الحجاز[4] وهكذا فضت فرنسا على أول حركة نقابية في المهد وتخوفت منها وإتهمت أصحابها ورئيسها بشتى التهم وهكذا نرى أن هذه المنظمة الفتية قد لاقت مقاومة عنيفة من السلطة ومن المنظمة الفرنسية وإنتهى الأمر بحلها[5] ولكن كتب لهذه الجامعة أنها لم تدم طويلا ولم تنجح في عملها لأنها لم تتكون من نقابات ذات أهمية كعمال الفلاحة والمناجم[6].

خلاصة الفصل الثاني:

(1)- سعد توفيق عزيز عبد الله: الحركة العمالية في تونس (1943-1952) نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف الأستاذ الدكتور محمد علي داهش، كلية الآداب جامعة الموصل، 2005، ص ص 45-47.

(2)- سعد توفيق عزيز عبد الله: المرجع السابق، ص 48.

(3)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 57.

(4)- عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ج3، ص 320.

(5)- بن جراد محمد بلقاسم: المرجع السابق، ص 246.

(6)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 129.

من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن الحركة الوطنية التونسية من سنة 1927-1919 قد عرفت تطور خاصة بعد ح ع 1، وظهور الحزب الحر الدستوري 1920 الذي عرف بنشاطه سواء داخل البلاد أو خارجها، غير أن هذا الحزب وقع في الصراعات ليعرف هنا الحزب ركودا في نشاطه وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث

الفصل الثالث:

الحركة الوطنية التونسية

(1927-1933)

الفصل الثالث الحركة الوطنية التونسية (1927-1933)

المبحث الأول: عودة نشاط الحزب الدستوري 1927 (مؤتمر بروكسل)

المبحث الثاني: ظهور صحيفة الصوت التوني 1929

المبحث الثالث: تصاعد النشاط الدستوري وبروز الجماهير على الساحة الوطنية

1- المؤتمر الأفغارستي وإنعكاساته
2- الإحتفال بخمسينية الحماية
3- قضية دفن المتجنسين وردود الفعل الشعبية.

المبحث الرابع: ظهور جريدة العمل التونسي ونشاطها

المبحث الخامس: المؤتمر العام الأول للحزب الدستور (نهج الجبل)

تمهيد:

سلطنا الضوء في هذا الفضل الذي كان تحت عنوان الحركة والوطنية التونسية (1927-1933) على عودة نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي 1927 خاصة مؤتمر بروكسل بالإضافة إلى صحيفة الصوت التوننسي 1929 بزعامة الشاذلي خير الله، كما عرجنا للحديث عن نشاط الدستوريين وبروز الجماهير والذي سنفصله بوضوح في هذا الفصل، كذلك تطرقنا للحديث عن جريدة العمل التونسي ونشاطها لنختم الفصل بالمؤتمر العام الأول للحزب الحر الدستوري الذي عقد بنهج الجبل وأثره على الحركة الوطنية.

- ماهي أسباب الخلاف الذي أدى إلى ظهور الإنقسام؟
- هل تأثرت الحركة الوطنية بهذا الصراع؟ وما مصير الحزب القديم؟

المبحث الأول: عودة نشاط الحزب الدستوري 1927 (مؤتمر بروكسل)

في سنة 1927 وجه أحمد الصافي رسالته إلى المؤتمر العالمي للشعوب المضطهدة المنعقد في بروكسل أواخر شهر جانفي وقد جاء فيها بالخصوص مايلي:" **إن تونس المستغلة بحدة والواقعة دوما تحت تأثير نير الإستعمار مازالت هي تونس الشهيدة ... إننا نتأسف عن الماضي ونتألم من الحاضر ولكن المستقبل سيكون أسوأ إذا لم يواصل الشعب التونسي إلى أبعد حد الكفاح الذي يخوضه اليوم والذي هو سبيله الوحيد للنجاة ...**"[1].

وقد شارك خير الله في مؤتمر بروكسل في فيفري 1927 الخاص بمكافحة الإستعمار بإسم الشعب التونسي ولم يستشير الحزب في ذلك الأمر الذي آثار إستغراب الدستوريين على لسان محي الدين قليبي بصفته مديرًا لمكتب الديوان السياسي للحزب، وكتب إلى خير الله يلومه على عدم إستشارة الحزب لكونه الممثل الوحيد لدى التونسيين وعلى القيام بتمثيل الشعب التونسي دون علم به وإستاء القليبي أن يحضر خير الله المؤتمر غير مزود بالمعلومات الكافية والقضايا اللازم شرحها في هذا المؤتمر حتى يؤدي الوفد مهمته عن حالة تونس بعلم وإحصائيات لا أن يلقي خطاب يملأه الحماس والعواطف الجميلة[2] وفي إنتظار تحسين الأحوال تتمثل خطة الحزب حينئذ في إبقاء " الجهاز الدستوري " تحت الضغط والإقتصار على المطالبة بإصلاحات داخلية والتعبير بأكثر من وجه ممكن عن عواطف الولاء وإستعمال الوسائل السلمية ببرقيات إلى المقيم العام[3].

ومع أن خير الله لم يأخذ برأي الحزب في المشاركة في مؤتمر بروكسل فإنه قرأ أمام المؤتمرين رسالة إعتذار، رغم أن أحمد الصافي كاتب الحزب الدستوري العام قد وجهها إلى المؤتمر واعتبرت دورية (إفريقية فرنسية) تلك خدعة من أحمد الصافي إذ أرسل من ناحية خير الله في المؤتمر بإسم الدستور وأرسل معه تلك الرسالة لتجنب الضغوط الفرنسية على حزبه ولكن الدارس لرسائل القليبي المذكورة إلى الشاذلي من مصطفى خير الله يتأكد أن الحزب لم يتلق في المؤتمر إلى المشاركة في أعماله، أضف إلى ذلك أن المتمعن في

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص530.

(2)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص ص 251-252.

(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص530.

مطالب خير الله وخطبته في المؤتمر نجد أنه إقتصر فقط على تمثيل برنامج (جمعية نجم شمال إفريقيا) ويظهر أنه علاقة بالشيوعيين هي التي سهلت إنتخابه عضو في لجنة المؤتمر وهذا الرأي يدعمه قول القليبي أيضا في نفس إلى خير الله في نفس الرسالة: "**أنا لو كنت مكانك لذهبت إلى بروكسل ولخطبت في جمعية النجم الإفريقي، وكتبت في صحف الشيوعيين و القرضويين ولكني لا أنخرط في سلك أي هيئة منها ... أنظر إلينا ونحن في توتر هل في إمكاننا الاعتراف لبعض أعمالك وخطبك التي لتعلم مقدار تأثيرها أم هل من مصلحة إنكارها** ..."، ويبدو أن إحساس خير الله بعدم القيام بالواجب والإنسلاخ من مبادئ الحزب الدستوري الحر هو الذي جعله يبعث برسالة إلى صالح فرحات الكاتب العام المساعد للحزب الدستوري يستفسره فيما أن كان الحزب قد غير موقفه منه نظرا لإنتمائه إلى أحزاب أخرى مخالفة لمبادئه وقد أولى الحزب إهتمامًا خاصا لسند الرسالة وناقشها في مجلس اللجنة التنفيذية للحزب المنعقد 7 أكتوبر 1927 وإستقر رأي أعضائها على إبقاء إليه عضوا بها وممثلا للحزب بباريس شريطة أن يطلب رأي اللجنة التنفيذية في كل أمر، والظاهر أن خير الله لم ينجح في أداء مهمته كنائب للحزب[1]، وقد كان مؤتمر بروكسل قد بعث الحياة من جديد في الدعاية الدستورية العاملة منذ مدة إذ تشجع الحزب بما لقيته هذه التظاهرة من صدى لدى السكان التونسيين وفي 1927 كما سبق وذكرنا كلف الحزب إثنين من أشهر مناضليه وهما: **الشاذلي خزندار و زين العابدين السنوسي** للقيام بجولته داخل البلاد لإلقاء محاضرات أدبية لإيقاظ الجماهير الشعبية وتعبئتها ولكن ولو كان الوضع الإجتماعي والإقتصادي منفجر في هذه الفترة لأمكن لتظاهرة بروكسل أن تكون بمثابة الفتيل وأن ترتب عنها تعبئة كبيرة للسكان التونسيين غير أن الظروف الداخلية آنذاك كانت أبعد ما تكون عن التفجير لأنه منذ صيف 1926 تحسنت كثيرا الحالة الإقتصادية والإجتماعية بالبلاد هو الذي يفسر ركود الحركة الوطنية التونسية ما بين (1925-1930)[2].

(1)- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري ...، المرجع السابق، ص 251.

(2)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 105.

المبحث الثاني: ظهور صحيفة الصوت التونسي 1929

لما أوقفت الحكومة جريدة الحزب أسس السيد الشاذلي جريدة فرنسية أخرى تحمل إسم " **العلم التونسي** " سنة 1927 وقد نجحت هذه الجريدة برغم أنها لم تكن لسان الحزب الرسمي في أن تلتف حولها الشباب الدستوري المثقف ولكن الحماية لم تمهل هذه الجريدة إلا قليلا ثم أوقفتها سنة 1929 فلم يتقهقر الدستوريين بل سرعان ما عوضوا العلم التونسي بـ "**صوت تونسي** "[1] فقاموا بتأسيس هذه الجريدة 1928 وكان يديرها الشاذلي خير الله ابن مصطفى ويساعده في التحرير والده الأستاذ **خير الله بن مصطفى**[2].

وهكذا تطورت الأحداث وصدرت هذه الجريدة بالعربية والفرنسية بإدارة الشاذلي خير الله سنة 1929 وقد كتب فيها الشاب الحبيب بورقيبة القادم من فرنسا بعد إنهاء دراسته في الحقوق كما كتب في هذه الجريدة غيره من الشباب وكانت مقالاتها تعرب عن الجرائد الأخرى وترسل إلى أطراف الإيالة التونسية وكانت المجموعات الدستورية بقابس توزعها على المواطنين فكانت تبعث فيهم الحماس وخصوصا وقد تحدثت عن المؤتمر الذي عقده المسيحيون في تونس 1930[3] والتف حول جريدة " **صوت تونسي** "[4] نخبة من شباب الحزب الحر الدستوري وبعض الشباب من خارجه ممن أنهوا دراستهم في فرنسا وقد إستطاعت صحيفة " صوت تونسي" التي إمتازات بالصراحة والجرأة والصلابة أن تخلق تيارًا واسعًا أدى إلى تنشيط الحزب وإعادة الحياة إلى صفوفه ولم تمضي مدة طويلة على هذه الجريدة حتى إنشق عنها نفر من الشباب[5].

(1)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 70.

(2)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 57.

(3)- بن جراد بلقاسم بن محمد: المرجع السابق، ص 248.

(4)- أنظر الملحق رقم (09).

(5)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 57.

وفي سنة 1928 إلتحق بسلك المحاماة شاب خريج الجامعات الباريسية الحبيب بورقيبة ومع أنه كان عضوا في الدستور منذ 1922 فإنه لم يلتزم جديا بالعمل السياسي إلا في 1930 من خلال الإسهامات في جريدة يومية باللغة الفرنسية " الصوت التونسي " لسان حال اللجنة التنفيذية للحزب الوطني سهرت على مناهضة نظام القرارات البابلكية التي كانت تصدر عن الإقامة العامة والإمتيازات التي كان يحظى بها الأوربيين وناضلت لفتح المجال التوظيف الإدارية للتونسيين وكانت ضد تجاوزات تعمير الأراضي ودافعت عن حرية الصحافة والتجمع[1] كذلك ساعدت الصحف الناطقة بخط الحزب الدستوري على تصلب المقاومة فشكلت رافدا لالتفاف العديد من الأقلام حول أفكارها وصارت تقدم طرحًا جديدًا لم يعد مبنيا على التعاون الإشتراك بل على الإستقلال وقد كتب الشاذلي في شهر أكتوبر 1930 بصحيفة " صوت تونسي " قد حافظ هذا الشعب على خاصية البدانية والطبيعة الخاصة اللتين يؤهلانه عند الإقتضاء لان يزيل الحجاب ويرفع عاليا راية الإستقلال[2] كما أن هذه الجريدة قد عقدت مؤتمر للحركة الوطنية في 8 جمادى الأخرة 1349 هـ 1930 وانتخبوا هيئة للكفاح برئاسة الدكتور الشاذلي وعضوية الدكتور أبو رقيبة وأخيه الدكتور محمود المطيري والطاهر صفر وتمكن هؤلاء من إحباط محاولة فرنسية للإحتفال بذكرى مرور خمسين عامًا على الإحتلال[3] وقد استطاع هذا الجيل أن ينفخ في هذه الجريدة روحًا جديدة بموافقة الشاذلي خير الله وقاموا بحملة للتشهير بالإستعمار وفضح مخططاته الأثيمة وإستجابة لدعوة المقيم العام دعا صاحب الجريدة الشاذلي خير الله المحررين لتخفيف من لهجتهم فانفصل عدد من الوطنيين الأحرار من جريدة "صوت تونسي " وحاولت السلطة الفرنسية من جهتها عليهم وعلى نشاطهم فقدمتهم للمحاكمة سنة 1930 ولكن الشعب تضامن معهم وقام بمظاهرات في الشوارع أجبرت سلطة الإحتلال على التراجع وإلغاء قرار المحاكمة وكان لذلك إنعكاس إيجابي على مسار الحركة الوطنية الصحيح وعمت فرحت طبقات الشعب وقوت إيمانه وتعلقه بهؤلاء الشباب الذين تولوا الدفاع عنه ثم بادر هؤلاء

(1)- أحمد عبيد: المرجع السابق، ص 188.

(2)- محمد الطيب رؤوف: البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإدارة (1948-1955)، مذكرة ماجستير، ص97.

(3)- أحمد إسماعيل ياغي: ج2، المرجع السابق، ص ص 108-109.

الشباب إلى إصدار جريدة وطنية جديدة ناطقة بالفرنسية منذ أول نوفمبر 1932 " **العمل التونسي L'action Tunisienne**) بإدارة المحامي الحبيب بورقيبة رفقة بعض أعضاء هيئة إدارة " صوت تونسي "[1].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 108.

المبحث الثالث: تصاعد النشاط الدستوري وبروز الجماهير على الساحة الوطنية:

1- المؤتمر الأفغارستي وإنعكاساته

وقع تنظيم هذا المؤتمر من 7 ماي إلى 11 ماي 1930[1] وتم أثناءه استعراض آلاف الأطفال الذين يرتدون موشاة بصليان تَذَكُرًا بالحملة الصليبية الثامنة التي قادها لويس التاسع لاحتلال تونس 1270 وهو إستفزاز للمشاعر الإسلامية لتونسيين ونظروا إلى هذا المؤتمر على أنه الحملة التي نجحت خاصة وأنه كان يجري الحديث حول تجريد البلاد من صبغتها الإسلامية وتعهد الكنسية المنتصرة بجلب الشعوب التي بقيت " ضالة " إلى ذلك التاريخ حضيرتها وذلك بفضل ما لديها من وسائل إقناع عديدة وقد ظهرت صبغة التبشرية للمؤتمر منذ البداية عندما كان رجال الدين يوزعون المنشورات باللغة العربية لدعوة المسلمين إلى إعتناق المسيحية[2] فقد أراد الإحتلال ورجال الدين النصارى لمؤتمرهم أن يقنعوا الشعب العربي في تونس بأن الإحتلال الفرنسي هو عمل طبيعي بل عودة الأمور إلى طبيعتها وعلى حد زعمهم قد آتى الفرنسيون لتخليص الأرض التونسية من العربي الذي أتى غازيا لتلك الأرض الرومانية واستفاضوا في شرح تلك الدعوة وفي الحديث عن مزايا الإحتلال وحضوره الذي يريد العودة بالتونسيين الذين أصلهم مسيحي روماني وأن العرب غزاة محتلين[3] وسبب إنعقاد هذا المؤتمر هو مرور نصف قرن على الإحتلال الفرنسي لتونس[4] بالإضافة إلى الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر 1830 وإصدار الطهير البربري بالمغرب الأقصى في نفس الشهر ماي 1930 لذلك إعتبر هذا المؤتمر تحديا لتونسيين ولمشاعرهم الإسلامية خاصة[5].

---

(1)- أنظر إلى الملحق رقم (10)

(2)- محمد السعيد عقيب: المؤتمر الأفغارستي بقرطاج ماي 1830 وتطور العمل الوطني بتونس، مجلة البحوث والدراسات، ع 22، السنة 13، 2016، ص 292.

(3)- عواد إبراهيم خضر العبيدي، حسن علي خضر العبيدي: الخلافات الإيدلوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 23، ع4، ص 10.

(4)- غنية شليغم: ميلاد ظاهرة الحزبية في المغرب، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 27 ديسمبر 2016، ص 20.

(5)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 532.

وقد كان إنعقاد المؤتمر إعتداء صريحًا على المشاعر الدينية لتونسيين فوقف الشعب بمواجهته منددين به وقام شيوخ الإسلام وعلماء الزيتونة ورجال الحركة الوطنية بحملة شعواء على هذه المزاعم[1] وقد ضمت القائمة الشرفية للمؤتمر وجوها تونسية بارزة تتقلد وظائف دينية وسياسية[2] ومن أمثال هذا شيخ الإسلام محمد بيرم والمفتي المالكي بن عاشور والوزير الأكبر خليل بوحاجب والوزير الأسبق الطيب الحليوي بالإضافة إلى محمد شنيق ومحمد بن رمضان وعمر اليكوش أعضاء القسم التونسي في المجلس الكبير والشاذلي العقبي شيخ مدينة تونس، وانعقد تحت رئاسة شرفية للباي[3] وكان انعقاد المؤتمر خير مثال على الهجوم الإستعماري على الهوية العربية الإسلامية نظرا إلى ما كان يرمي إليه من محاولة إحياء المسيحية في تونس لتحل محل الإسلام وقد وقع الإختيار على قرطاج لأنها تحتوي أقدم الكنائس في أفريقيا فضلا عن احتوائها جثمان لويس التاسع قائد الحملة الصليبية الثامنة على تونس في القرن الثالث عشر ميلادي[4] ولئن أبرز المؤتمر الأفغارستي للعيان أحد مظاهر سياسة النظام الإستعماري الإستغلالية فإنه مكن كذلك من تصوير سياسة التمييز التي كانت تمارسها السلطات الفرنسية في المجال الديني فالدينتان الممثلتان لأغلبية السكان هي أبعد ما أن تكون عن الإستفادة من الإمتيازات التي تقدمها الحكومة للكنيسة المسيحية فقد كانت المساعدات الممنوحة لجامع الزيتونة والخاخامية زهيدة بالقياس التي تخصص للأبرشية[5].

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 85-86.

(2)- إبراهيم عبد الله: شروق و غروب أو نافذة على تاريخ النضال الوطني، مؤسسة سعيدان، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع، سوسة، تونس، ص 39.

(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 532.

(4)- مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية والإجتماعية، ج4، المرجع السابق، ص 10.

(5)- علي المحجوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص 504.

حيث لقي هذا المؤتمر مساندة معنوية ومادية من مختلف الأطراف إذ ساندت انعقاده الحكومة الفرنسية بل و أن وزير الخارجية الفرنسية بريان (Briand) أراد أن يظهر المؤتمر على أنه إنتصار وطني قبل كل شيء أما رئيس الجمهورية قاستون دومرق فقد إستقبلا أسفق قرطاج وشجعاه في نفس الإطار خصصت سلطات الحماية للمؤتمر مبلغا ماليا هاما زيادة على ما تتلقاه كنسية قرطاج سنويا من دعم مالي فهذه الاحتفالات التي كانت تبدو عادية بالنسبة للمسيحيين قد بدت وكأنها إهانة للمسلمين وتشكل بذلك تحديا لسكان أغلبيتهم الساحقة من المسلمين[1] كما أنه كان بمثابة الفرصة للقوى الوطنية وللصحافة لطرح مواضيع على غاية من الأهمية تتمحور حول الضمانات الدستورية والرقابة المالية لميزانية الدولة كما أنه قد وجه نداءات في رسائل الممضاة للباي والشخصيات التونسية للمشاركة لمقاطعة المؤتمر[2].

(1)- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 293.

(2)- عميرة علية الصغير وآخرون: مواقع من الذاكرة (تونس 1881- 2014)، مركز النشر الجامع والمعهد العالي لتاريخ تونس، 2018، ص ص 78-79.

- **ردود الفعل حول المؤتمر الأفغارستي:**

لم يقف الوطنيون في تونس أمام إنعقاد هذا المؤتمر موقف المتفرج بل سعوا للوقوف ضد تنظيمه والعمل على التشويش على مجرياته منذ إنطلاق أشغاله بداية بقدوم الوفود[1] واستخدام التونسيون العديد من الوسائل التي كانت متاحة لهم لتعبير عن موقفهم الرافض لتنظيم هذا المؤتمر على الأرض التونسية، كالإضرابات والنداءات والمظاهرات والتجمعات والتظاهرات ... إلخ، وإغتنم التونسيون فرصة هذه التظاهرة المسيحية لإخراج الحركة الوطنية من السبات الذي أصابها منذ 1926 وقد وفر المؤتمر الأفغارستي الفرصة لتعبئة السكان التونسيين ضد النظام الإستعماري الذي كان له آثاره الملموسة بوجه خاص وفي هذا الجو المتفجر إستغل الوطنيون إنعقاد المؤتمر للتنديد بتحالف الإستعماري مع الكنيسة الموجه للإسلام والرامي للقضاء على الشخصية التونسية[2]، كما أنه قد تحرك الجماهير فكثف عقد الإجتماعات وقد نظم ببنزرت وطلبة الزيتونة تحركات شعبية فإنطلقت إضرابات عمال الرصيف كما سبق وأشرنا بكل من بنزرت وجامع الزيتونة بالإضافة إلى تلاميذ معهد كارنو والمدرستين الصادقية والعلوية، وأغلقت الدكاكين احتجاجا على انعقاد المؤتمر وعلى وقاحة المسيحيون الذين كانوا يتجولون في شوارع العاصمة الفرنسية مرتدين زي الصليبيين مما شكل تحديا إضافيا لهم[3] حيث أن عندئذ الطلبة والتلاميذ نظموا اجتماعا في جامع الزيتونة ونزلوا على إثره في مظاهرة عظيمة في المدينة فتدخلت الشرطة لتشتيتهم وتم إيقاف 17 متظاهرا في اليوم الموالي إستأنف التلامذة إحتجاجاتهم رغبة في مواصلة الإضراب حتى يفرج عن رفاقهم فقدموا عريضة إلى الوزير الأكبر وإلى الصحافة واحتجوا على مس كرامتهم ومس حرياتهم الديمقراطية وأكدوا على ضرورة إطلاق سراحهم وواصلو المظاهرات حتى بعد الإفراج عن خمسة أشخاص من الموقفين حيث إستدعى مدير الأمن البعض منهم: الشاذلي خير الله، محي القليبي، عمر بن قفصة ونسبت لهم الأحداث الأخيرة[4] أما فيما يخص الحزب الدستوري فقد كان موقفه من المؤتمر فقد عدو الحملة صليبية جديدة على تونس

(1)- أنظر الملحق رقم (11)

(2)- محمد السعيد عقيب: المؤتمر الأفغارستي بقرطاج ماي 1930...، المرجع السابق، ص 295.

(3)- حفيظ طبابي: البناء الوطني وتحديات الإستقلال، الدار التونسية للكتاب، أريانة، تونس، 2011، ص 93.

(4)- علي المحجوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص ص 517-518.

وكتب إحتجاجا وجهه إلى الباي ورجال دولته نبههم إلى خطورة الموقف ومخاطبا الباي:" **فقد رأينا ان نفلت نظر جنابكم إلى أن المؤتمر جاد في صبغة لا تسمح معها منزلتكم من الإسلام من الاستمرار بالمشاركة فيه** " إلا أن الباي لم يولي إهتماما إلى حركة الاحتجاجات التي آثارها الحزب الدستوري على الرغم من أن الحزب لم يقم بتلك الحركة لوحده بل شاركته فيها مختلف الأحزاب والمنظمات الفرنسية (الشيوعية والاشتراكية والراديكالية) الذين عملوا على إبعاد الطابع الرسمي للمؤتمر الأفغارستي وتمويلية رسميا من طرف الحكومة واحتجوا على الحكومة الفرنسية بإسم الحرية الدينية ومبدأ حياد الحكومة فيما يتعلق بالقضايا الدينية[1].

(1)- مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ع4، المرجع السابق، ص 11.

2- الإحتفال بخمسينية نظام الحماية:

لم تضمي سنة على إنعقاد المؤتمر الأفغارستي وإعلان الظهير البربري والإحتفال بمئوية إحتلال الجزائر حتى شرعت سلطات الحماية في الإعداد للإحتفال بخمسينية بسط الحماية على تونس، وهو احتفال تريد فرنسا من ورائه تأكيد هيمنتها على البلاد التونسية وفرض سيطرتها بدون رجعة ، كما أرادت من وراء حملة إعلامية منظمة إبراز المنجزات الفرنسية، وإستعراض قوتها والتعبير عن إعتزازها بما حققته السياسة الفرنسية في " تونس الفرنسية " في إطار ما تسميه بالمهمة الحضارية... وقد كلف الإعداد والإحتفال بخمسينة بسط الحماية الميزانية التونسية ثلاثمائة مليون فرنك، كان التونسيون في أشد الحاجة إليها، ورد الحزب الدستوري على ذلك بتكثيف إجتماعاته ودعوته الأهالي إلى مقاطعة الاحتفال، كما فعل الشعب الجزائري قبل سنة، وانطلقت الصحف الوطنية منددة بهذه الممارسات اللأخلاقية واللامقبولة وقامت بالرّد على الدعاية الإستعمارية فاضحة مساوئ الإستعمار والحرمان الدي يتخبط فيه التونسيون منذ خمسين سنة، في مجال الحقوق السياسية ومصادرة الأراضي وإنتشار مظاهر البؤس، وأمام الحملة الصحفية العنيفة والتوتر الذي أحدثه الإحتفال بالخمسينية، سارعت سلطات الحماية إلى إيقاف بعض الجرائد كالوزير والنهضة ورفع دعوى قضائية ضد الصوت التونسي الناطقة بالفرنسية والتي لا يسمح قانون الصحافة بتعطيلها غير أن ضغط الرأي العام الوطني دفع بالسلطة الفرنسية إلى حفظ القضايا المتعلقة بأصحاب الجرائد المعطلة، وإطلاق سراح محرريها فكان ذلك نصرا رائعا للقوة الوطنية وأكد مرة أخرى أن قوة الجماهير ضرورية وحاسمة لإكساب العمل النجاح المطلوب ويتأكد ذلك مرة أخرى في المحنة التي تعرض لها التونسيون بخصوص دفن المجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية[1].

(1)- عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق، ص ص 79-80.

وحوالي سنة 1930 كانت السلطات الإستعمارية تبدي تفاؤلها بإقامتها إحتفالات ذات وقع أليم في نفوس التونسيين من ذلك المؤتمر الأفغارستي سنة 1930، وخمسينية بسط حمايتها سنة 1931، ومن جهة أخرى أخذت تلك السلط تعطي دفعا جديدا لسياسة توطين الفرنسيين وإتخذت في هذا الإطار إجراءات الغرض منها تسيير تجنس التونسيين بالجنسية الفرنسية وهو ما جعل الوضع متفجرًا[1].

أحدث الإحتفاء بخمسينية الحماية شعورا ثقيلا بالإهانة على غرار ما أحدثه إنعقاد المؤتمر الأفغارستي وكان من العسير تحمل هذه التظاهرة لاسيما وأن إقامتها التي جرت بعد إحياء مائوية إحتلال الجزائر دليل على إرادة الحكومة الفرنسية وضع البلاد التونسية وهي مجرد حماية في وضع مماثل للجزائر وهي مستعمرة. وإزداد الإستنكار عندما حملت سلطات الحماية الميزانية التونسية مبلغ 300 مليون فرنك لتنظيم إحتفالات الخمسينية في فترة كان فيها السكان التونسيون في أشد الحاجة إلى مثل هذا المبلغ وكانت المجاعة قد فتكت بمناطق مختلفة من الإيالة. كما بلغ العنف أشده أمام تأكيدات السلطات الفرنسية على أن البلاد التونسية قد حققت منذ خمسن سنة تقدما في كل الميادين طبقا للرسالة الحضارية التي قامت بها فرنسا منذ 1881 وهذه التبريرات الناشرة في فترة أزمة إقتصادية وإجتماعية رددها رئيس الجمهورية الفرنسية بمانسبة زيارته البلاد التونسية في شهر أفريل 1931، ورغم أن وضع قسم هام من السكان التونسيين كان ينذر بالخطر، رسم قاستون دومير الفرنسي صورة مثالية لعمل فرنسا بالبلاد التونسية وقد تجلى حسب رأيه في إزدهار إقتصادي عظيم وتنظيم محكم للبلاد مؤسس على المبادئ الإنسانية السامية التي ألهمت دوما سلطات الحماية ومن ناحية أخرى كان المعرض الإستعماري المقام بباريس في شهر ماي 1931 يهدف إلى تمجيد عمل فرنسا الإستعماري لتلقين الجماهير الفرنسية مشاعر الإجلال للإمبراطورية، وقد أحس الوطنيون بأنهم خدشوا في شعورهم الوطني وأدركوا رهان كل هذه التظاهرات، فقاموا برد فعل شديد على الإحتفاء بخمسينة الحماية، ومنذ شهر سبتمبر 1930 شرع الدستور والصحفات في حملة ضد خمسينية الحماية وفي إجتماعات دستورية متزايدة[2].

(1)- محمد الهادق الشريف: المرجع السابق، ص 119.

(2)- علي المحجوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص 520.

كان الوطنيون يحذرون عامة الناس من المشاركة في الاحتفالات الرسمية لهذه المناسبة وفي 28 أكتوبر 1930 خلال إجتماع نظمه الدستور، ذكر محي الدين القليبي بأن الجزائريين قد تظاهروا ضد الإحتفال بمئوية إحتلال الجزائر وذلك بالبقاء في منازلهم وفي آخر سنة 1930 أرسلت اللجنة التنفيذية إلى كافة الشعب الدستورية منشورا دعت فيه الأهالي إلى إجتناب الحضور والمشاركة في الإحتفالات بالخمسينية بعد أن دحضت الأطروحات المعروضة في الصحافة الفرنسية الإستعمارية والقائلة أن سنوات الحماية الخمسين قد تجلت في إنتصار فكري وسياسي وأدبي لفرنسا بالبلاد التونسية، على أنه وقع التوضيح أن هذه المقاطعة لا ينبغي تطبيقها على رئيس الجمهورية الفرنسية الذي يجب إستقباله إستقبالا ودي لا أكثر، وفكر الدستور في تنظيم إضراب للتجار في 12 ماي 1931 للبرهان على أن البلاد التونسية قد فقدت إستقلالها في مثل هذا اليوم بالذات، وشاركت الصحافة التونسية في القيام بهذه الحملة ضد الإحتفال بخمسينية الحماية، فأعتبر محمد الجعايبي مدير " الصواب " في مقال له بعنوان " بعد خمسين سنة من الحماية " نشر يوم 5 سبتمبر 1930 إلى الإحتفاء بالخمسينية يشكل مظهر تعال على الشعب التونسي غير مرغوب فيه[1] وفعل سياسي سيء وليس له مبرر و لاسيما أن فرنسا لا تستطيع بعد خمسين سنة من إنتصاب الحماية أن تعتبر أنها قامت بواجبها إزاء الشعب التونسي الذي لم يزل يعد محروما من الحقوق السياسية وكل الحريات والمساواة والذي يعتبر عربيا في بلاده بالذات وقد حذرت صحيفة " الزهرة " والحال أنها قريبة من الإقامة العامة مما قد يحدثه " الاحتفاء بالخمسينية " من الأخطار إلا أن أشد الحملات حدة قد شنتها " الصوت التونسي " الصحيفة الوطنية الناطقة بالفرنسية وقد احتجت الصحيفة أول الأمر على تكلفة الاحتفالات التي شكلت وطأة على الميزانية التونسية وإستغلالا فاحشا للأهالي التونسيين وذكرت بالمناسبة سلطات الحماية يمثل هذه المظالم من وخيم العواقب على العلاقات الفرنسية التونسية، كما شرعت الصوت التونسي من جهة أخرى في تفنيد أطروحات رسالة فرنسا الحضارية بالبلاد التونسية " ودوام الحماية " التي عرضتها الصحافة الإستعمارية بمناسبة الخمسينية وللقيام بهذه الحملة على أحسن وجه والتصدي لخطر الإستعمار الفرنسي المهدد أكثر فأكثر

(1)- علي المجحوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص ص 520-521.

أصبحت " الصوت التونسي " الأسبوعية حتى ذلك الحين يومية بداية من 15 فيفري 1931[1].

وأضافت إلى هيئة تحريرها شباب وطنيين معروفين بمواقفهم المتصلبة بدأت الصوت التونسي منذ 24 جانفي 1931 في تفنيد الأطروحات المعروضة من قبل الأوساط الإستعمارية، وهي لم تزل بعد أسبوعية في مقال قيم تولى شمس الدين العجيمي الرد بسخرية على القائلين برسالة فرنسا الحضارية بالبلاد التونسية التي لا تبررها حسب قوله لا المساعدة ولا الصحة العمومية وقد كانت دون المستوى، ولا السل ولا الأمراض الزهرية والملاريا التي تزل تفتك بالأهالي التونسيين، ولا وضع الفلاح الصغير المحروم من أكبر قسط من أراضيه لصالح المعمرين ولا حرمان التونسيين من الحقوق السياسية المقصورة على الفرنسيين دون غيرهم، وواصل صالح فرحات السير بإطناب في نفس الإتجاه في مقال بعنوان " حول الخمسينية " صدر يوم 10 أفريل 1931 فقد إستنتج الأمين العام المساعد للدستور بعد أن دعم تحليله بأرقام وأحداث موضوعية ما نصه " إن الدفاع عن الرأي القائل بأن مشكلة الإستعمار أساسها الفكرة المجردة من كل نزعة إنتفاعية والرامية إلى نقل الحضارة كما هاجم محمود الماطري بشدة محمد شنيق الرئيس المساعد للمجلس الكبير يوم 6 ماي من نفس السنة في جريدة " صوت التونسي " فأخذه على تمجيد عمل لم يستفد منه التونسيون إلا الشيء القليل وتقريض مفاخر حضارة لم تصل إلا إلى أقلية صغيرة من الأهالي التونسيين والتزييف عن رؤية للحقيقة إرضاء لأسياده وذلك بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى تونس، وإستعمل التونسيين فضلا عن الصحافة طرقا أخرى لتحذير السكان من المشاركة في الاحتفاء بالخمسينية والتنديد بنفس المناسبة بالسياسة التي تمارسها فرنسا بالبلاد التونسية منذ 1881 فأصدر الدكتور أحمد بن ميلاد في شهر ماي 1931 نشرية بعنوان خمسون سنة من التفوق الفرنسي بالبلاد التونسية إنطلق فيه من تحليل سياسة الحماية في المجالات الإجتماعية والتربوية للبرهنة على أن هذه السياسة هي خلافا للدعاية الرسمية النفي بعينه لكل رسالة حضارية، وفي شهر مارس من نفس السنة عثر على معلقة ملصقة في العديد من أحياء مدينة تونس وهي تتضمن التذكير بالأضرار الناجمة حتما عن الاحتفاء بخمسينية

(1)- علي المجحوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص 522.

الحماية على حساب الأغلبية الساحقة من السكان التونسيين في وقت كانوا فيه عاجزين عن تأمين معاشهم، تحذيرا من أن تظاهرة كهذه من شأنها أن تحدث معركة شاملة لأن " الشعب التونسي " يرثر الموت من حراء الكفاح على الموت من المجاعة والاستعباد، وجاء في معلقة ثانية عثر عليها في 27 أفريل الموالي داخل جامع الهواء بمدينة تونس، مؤاخذة الأهالي التونسيون على سباتهم ولامبالاتهم وخمولهم إتجاه الخطر المتربص بهم، حثهم على اليقظة لزعزعة الهيمنة الأجنبية، تذكيرهم بالمناسبة أن النبي محمد دعا المسلم إلى التضحية عند اللزوم[1] من أجل روحه وعائلته ووطنه، وكانت جمعية الفداء التي نسبت إلى نفسها إصدار هذه المعلقات هي التي وجهت أيضا رسالة مجهولة المحرر إلى كل من أحمد باي والمقيم العام ورئيس الجمهورية الفرنسية ووزير الشؤون الخارجية وقد جاء فيها لتعلموا أننا نكتب إليكم هذه العبارات القليلة بدمائنا ممتزجة لنحذركم بأننا أقسمنا بقتل كل شخص يقبل بتنظيم الخمسينية التي تريد فرنسا الشروع فيها ببلادنا المسلمة أو يشارك فيها، وهذه الأقوال التي كانت تتضمن تهديدات كانت صادرة ولا شك عن الأوساط المتطرفة إلا أنها أسهمت في تعبئة السكان التونسيين ضد النظام الإستعماري ومن جهة أخرى فقد مكن الاحتفاء بخمسينية الحماية كل إتجاهات الحركة الوطنية التونسية من التنديد بنظام الحماية، وكان تفنيد أطروحات الأوساط الإستعمارية الممجدة للعمل الدي أنجزته فرنسا بالبلاد التونسية منذ 1881 قد ساعد على فهم أحسن لطبيعة الإستعمار ومن هنا بالذات على تنمية الوعي الوطني بين السكان التونسيين وبصفة عامة فإن هذه الحملة العنيفة من شأنها أن تقلص سلطان الحماية التي كانت آنذاك تسلط عقابها على الوطنيين التونسيين الذين توصف أقوالهم عند اللزوم بأنها " دم منظم وشامل " لذلك صدر الإذن في 12 ماي 1931 أي في نفس خمسينية معاهدة باردو بالذات بتعطيل صحيفتين ناطقتين بالعربية " النهضة والوزير " وأن الجرأة التي أظهرها الوطنيون التونسيون رغم كونهم يقعون تحت طائلة التتبعات العدلية إضافة إلى الحملة المنظمة ضد الإستعماري بمناسبة خمسينية الحماية، عوامل خلقت في نفس الجماهير الشعبية حركة تضامن تجلت في 9 جوان 1931 يوم إفتتاح محاكمة "صوت التونسي " بإغلاق المحلات التجارية وتجمع كبير قرب قصر العدالة، وعند خروج المتهمين الشبان من المحكمة رفعوا على الأعناق بإبتهاج وطاف بهم عبر الشوارع الرئيسية لمدينة

(1)- علي المجحوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص ص 524-526.

تونس فقررت سلطات الحماية إزاء هذه المساندة المكثفة من السكان إرجاء المحاكمة لأجل غير مسمى تحسبا للأسوأ، وهو ما إستخلص منه الوطنيون الشبان آنذاك أن تدخل الجماهير في الساحة السياسية قادرة دون سواه على حمل الحكومة على التراجع ومن هنا فصاعدا ستكون مساندة الجماهير الشعبية هي القاعدة لعملهم السياسي وستتجلى نجاعة هذا السلاح بصفة محسوسة أكثر بمناسبة المظاهرات التي إندلعت إثر دفن المتجنسين التونسيين بالمقابر الإسلامية[1].

لقد إستاء الرأي العام التونسي كذلك بالاحتفاء بذكرى خمسينية الحماية الذي يعبر هو الآخر عن إرادة فرنسا على أرجاء نفوذها بتونس خصوصًا وأن هذه التظاهرة تكلف الميزانية التونسية 300 مليون فرنك في فترة كان الأهالي في أمس الحاجة إلى مثل هذه الإعتمادات للتصدي إلى الجماعات التي عرفتها البلاد آنذاك، وزاد في سخط السكان تأكيد السلطات الفرنسية في هذه الظرفية المتأزمة على التقدم الذي حققته فرنسا بتونس منذ خمسين سنة وذلك طبقا " للرسالة الحضارية " التي اضطلعت بها لتحسين حالة هذا البلد، ورد الوطنيون التونسيون الفعل ضد هذه التظاهرات، فدعا الحزب الحر الدستوري السكان إلى مقاطعة الاحتفالات التي ستقام بمناسبة الخمسينية، كما فندت الصحف الوطنية الصادرة باللغتين العربية والفرنسية بالإدعاءات الفرنسية حول الرسالة الحضارية للاستعمار وتحسين حالة السكان التونسيين منذ إنتصاب الحماية ونددت بكلفة هذه الإحتفالات التي تتحملها الميزانية التونسية وتفطنت سلطات الحماية إلى خطر هذه الحملة الصحفية التي ترمي إلى توعية الرأي العام التونسي بطبيعة الإستعمار وتحريضه على مقاومته، فإتخذت إجراءات زجرية ضد بعض الصحفيين وتعطلت إثر ذلك جريدتا النهضة والوزير الناطقتان بالعربية ومادام قانون الصحافة المعمول به بتونس آنذاك لا يسمح للسلطة الإدارية بتعطيل الصحف الناطقة بالفرنسية، فقد أجريت تتبعات عدلية ضد هيئة تحرير جريدة " الصوت التونسي " فنجم عن ذلك تضامن الرأي العام مع جماعة هذه الصحيفة، وقد تجسم هذا التضامن في إغلاق المغازات وتجمع عدد كبير من التونسيين أمام قصر العدالة يوم 9 جوان 1931 عند بداية المحاكمة وحتى لا يتعفن الوضع قررت السلطات الفرنسية تأجيل القضية لأجل غير مسمى

(1)- علي المجحوبي: جذور الحركة ...، المرجع السابق، ص ص 524-526.

وإخلاء سبيل الوطنيين التونسيين فتأكد هؤلاء أن تدخل القوة الشعبية يمثل أنجع وسيلة للكفاح ضد الاستعمار، وقد بدت نجاعة هذه الطريقة أكثر فأكثر خلال المظاهرات التي نجمت عن دفن التونسيين المتجنسين في المقابر الإسلامية[1].

بمناسبة الإحتفال بخمسينية الحماية قام الدستوريون الشباب بحملة دعائية مكثفة، حث السكان على مقاطعة هذه التظاهرة، وللتعريف بالقضية الوطنية أرسلت جريدة صوت التونسي كلا من الحبيب والطاهر صفر والبحري قيقة لتغطية أشغال مؤتمر رابطة حقوق الإنسان والمواطن المنعقد بمدينة فينش[2] بفرنسا ماي 1931 وكان من نتائج هذه الحملة الصحفية المناهضة لنظام الحماية أن أجرت السلطات الإستعمارية تتبعات ضد هيئة تحرير " صوت التونسي " بتهمة إثارة الحقد بين الأجناس[3].

كما إنتظمت في نفس تلك السنة إحتفالات باهرة بمناسبة الذكرى المائوية لإحتلال الجزائر الذي مهد لإحتلال كامل الشمال الإفريقي الإسلامي وإنتضمت في السنة الموالية على حساب التونسيين إحتفالات مماثلة بمناسبة مرور خمسين سنة على إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس ولقد إنتهزت السلطات الفرنسية تلك الفرصة المتحدث بإعجاب عن العمل التمهيدي الذي تقوم به فرنسا بالبلاد التونسية والتأكيد على الروابط المتينة على أبد الدهر والتعبير بسذاجة مغرورة عن المستقبل الذي يتصوره المتفوقون مفعمًا بالآمال، ذلك أن فرنسا التي هي دولة أوروبية من أول طراز، قد ضمدت جراح الحرب وأقرت العزم على الحفاظ على سلامة إمبراطورية وحمايتها من كل خطر يمكن أن يهددها من الداخل أو الخارج[4].

(1)- علي المجحوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 89-90.

(2)- خليفة شاطر وآخرون: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 97.

(3)- المرجع نفسه، ص 97.

(4)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 533.

3- قضية دفن المتجنسين وردود الفعل الشعبية:

لعل السياسة الفرنسية أحست بفشلها في فرنسة التونسيين عن طريق المسيحية فبدأت بنشر دعواتها لتجنيس المسلمين بصفة إجتماعية بعد أن فتحت أماهم باب التجنيس الفردي ولكن الروح القومية لا يمكنها أن تترك هذه المهاجمة الجديدة[1] فاستأنفت السلطات الفرنسية في أواخر 1932 سياسة (فرنسة) التونسيين بإغرائهم على التجنيس بالجنسية الفرنسية وعارض الشعب هذا الإجراء[2] ذلك أن المحاولات الإستعمارية التي فشلت رغم جميع الإجراءات المشجعة لهجرة الفرنسيين إلى تونس وتعمير البلاد بالعنصر الفرنسي قد صارت ترمي إلى تجريد رعايا الباي من جنسيتهم فرد الفعل الحزب الدستوري بإعتباره التجنيس مساويا للتفكير ورفض دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية وفي أواخر 1932 رفض سكان بنزرت المسلمون دفن أحد المتجنسين بمقبرتهم وأجبروا عائلته على دفنه بالمقبرة الأوروبية ولقد وافق مفتي المدينة الشيخ إدريس على هذا الإجراء وسانده وأصدر فتوى بأنه " يصح قبول توبة المتجنسين "ولكن التونسيون لم يأبهوا بتلك الفتوى وواصلوا مناهضتهم لسياسة التجنيس[3] فقد إنطلقت هذه القضية من مدينة بنزرت يوم 31 ديسمبر 1932 عندما رفض أحد السكان المسلمون كما سبق له الذكر دفن أحد المتجنسون التونسيين في المقبرة الإسلامية وقد ساندهم في ذلك مفتي المدينة الذي اعتبر المتجنس مرتدا ويرجم وبالتالي دفنه في مقبرة إسلامية وآثارت هذه القضية العديد من المواقف ورأت الصحافة الوطنية التونسية أن التجنيس هو محو الشخصية التونسية ونددت بموقفه المجلس الشرعي[4].

وقد حاولت السلطات الفرنسية أن ترد على هذا بأن إستصدرت فتوى من بعض رجال الدين من المتواطئين معها فحواها أن التجنس بالجنسية الفرنسية لا يشكل خروجا عن الدين الإسلامي وعليه فلا ضير على دفنهم في المقابر الإسلامية ولما حاولت السلطات الإستعمارية الفرنسية إستخدام القوة في تنفيذ قرارها بدفن المتجنسين في المقابر الإسلامية

(1)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 73.

(2)- جاسم محمد حسن عدول وآخرون: تاريخ الوطن العربي المعاصر، مكتبة زيد الإلكترونية، جامعة الموصل، دار الأثير للطباعة والنشر، 2005، ص 501.

(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 535.

(4)- أحمد توفيق المدني: ج1، المرجع السابق، ص 380.

تصدى الشعب لها وقام بإضرابات ومظاهرات إشتبك خلالها مع السلطات الفرنسية وذهب ضحيتها الكثيرون لاسيما في مدينة المنستير مما اضطر السلطات الفرنسية إلى العدول عن موقفها[1] حيث أن الخطاب الذي ألقاه ميسو بول بونكور في مجلس النواب الفرنسي معلنا أن الحماية التونسية عازمة على إتخاذ سياسة تحسيس جماعي لأهلي تونس فقد ثارت عليه البلاد ثورتها وقامت الصحافة الوطنية بحملة صادقة وقد قرر الشعب خلالها مقاطعة المتجنسين كما أكد على عدم التزاوج معهم ومنعهم من دخول المساجد وكذلك حرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين وقد نجحت هذه المقاطعة نجاحا كبيرا أدى إلى تقليل من عدد الذين حاولوا التجنس أولا ثم إنقطاعه نهائيا وقد سجلت الحركة الوطنية إنتصارا كبير على سياسة الإدماج الفرنسية[2].

وقد شنت جريدة العمل التونسي أو جماعة العمل التونسي حملة كبيرة على قانون التجنيس لما يمثله من خطر يهدد الهوية العربية الإسلامية إذ روجت لفتوى منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية فكثرت المصادمات الشعبية وقوات السلطات الإستعمارية في عدد من المدن التونسية بمناسبة وفاة عدد من المتجنسين إلى أن إضطرت السلطة في نهاية الأمر لتخصيص أماكن دفن لهم للتموفين من المتجنيسين خارج المقابر الإسلامية فكان إنتصارا كبيرا أحرزته الحركة الوطنية بوجه عام وجماعة العمل التونسي بوجه خاص وقد كان مشروع التجنيس سيفًا ذو حدين موجها أساسا ضد الشعب للقضاء على الشخصية الوطنية والأخلاقية وضد الحزب الدستوري لإحداث الشقاق في صفوفه وجاء مكملا لعملية إغراء المعتدلين المنخرطين في إنتخابات المجلس الكبير والقضاء على الفئة الأولى ذات ثقافة عربية إسلامية[3].

(1)- جاسم محمد حسن العدول وآخرون: المرجع السابق، ص 501.

(2)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 73.

(3)- عواد إبراهيم خضر العيدي وآخرون: مجلة جامعة تكريت ...، المرجع السابق، ص ص 8-9.

المبحث الرابع: ظهور جريدة العمل التونسي ونشاطها

بمناسبة مرور خمسين عاما على إحتلال البلاد أي في سنة 1931 قررت السلطات الفرنسية إقامة إحتفالات عظيمة ولقد أدت هذه الأعمال إلى إتحاد الشباب المثقف ثقافة غربية والأرستقراطية المحافظة معًا، إلا أنّ الشباب كانوا أقدر على إظهار نشاطهم السياسي فمنذ أكتوبر 1930 عاد الدستوريون إلى إصدار جريدة الصوت التونسي، ولكن ظهر من المقالات التي نشرت في هذه الصحيفة إختلال بين تفكير الفريقين، ولذلك آثر الشباب المشبع بالثقافة الغربية إنشاء جريدة مستقلة للتعبير عن آرائهم وأن ظلوا متماسكين مع الأعضاء القدامى داخل الحزب وفي سنة 1930 إستقل شخصية الحبيب بورقيبة كزعيم للإتجاه الجديد الذي يريد بناء الوطن التونسي على أسس إجتماعية وسياسية حديثة، فنلاحظ أنَّ جريدة العمل كانت تعالج موضوعات إجتماعية وإقتصادية لم يهتم لها المحافظون القدامى، من ذلك مثلا الدعوى إلى تشجيع الصناعة القومية والتنديد بفتح تونس للبضائع الأجنبية دون قيد وكذلك التفرقة بين الموظفين التونسيين والفرنسيين في الاجر، وإرهاق الميزانية التونسية الضئيلة من أجل أحد عشر ألفا من الموظفين الفرنسيين الذين يتمتعون بإمتيازات عظيمة وقد إهتمت الجريدة بصفة عامة بموضوع تحرير المرأة من تقاليد الماضي والمطالبة بفتح جميع ميادين العمل والتعليم أمامها كذلك أثار الشبان في صحيفتهم إحتجاجات قوية على نظام الخامسة الذي يحرم الفلاح من ثمرة عمله، فلا يعطيه الحق إلا في خمس المحصول بينما يستولي مالك الأرض على الأربعة أخماس، لم تكن السلطات الفرنسية لتسكت عن عودة الدستوريين إلى نشاطهم القديم ففي 6 مارس 1933 إستصدر المقيم العام منسرون مرسوما يجيز للإقامة مصادرة الصحف وتعطيلها، ولم يفت هذا القرار في عهد الدستوريين، بل على العكس دعا أقطاب الحزب إلى عقد مؤتمر عام[1] في 12 ماي أي في نفس التاريخ الذي فرضت فيه الحماية، وأهم ما نتج عن هذا المؤتمر هو قبول هيئة تحرير جريدة العمل في الهيئة التنفيذية للحزب، مما أثبت تماسك الأعضاء رغم إختلاف نزعاتهم[2].

(1)- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص ص 320-321.

(2)- المرجع نفسه، ص 321.

فإن الصحافة الحزبية وجريدة " العمل " بوجه خاص كانت تمثل سلاحا على غاية من النجاعة خلال الكفاح الذي يخوضه الحزب في جميع الميادين الإقتصادية، سياسية، ثقافية على قادة الحزب أنفسهم ولاسيما الحبيب بورقيبة لم يهملوا العمل بالخارج وعلى وجه الخصوص بفرنسا ذاتها[1].

كما وافق الحزب الدستوري على ضم الشباب المثقفين أعضاء هيئة تحرير " جريدة العمل " في الهيئة التنفيذية للحزب، وهدف الحزب من جراء ذلك هو تدعيم نفسه، وكان وصول هذه النخبة من الشباب المثقفين على النمط الغربي جعل أسس الإصلاح والتحديث تصل إلى الحزب وتتمثل في فصل السلطات الثلاثة التشريعية، التنفيذية والقضائية[2].

وفي تلك الفترة منعت الصحف الفرنسية الناطقة بإسم الحزب الدستوري القديم والمؤيدة له من الظهور وأصيب الحزب بالركود لمدة تسع سنوات من 1922 إلى 1931 وطالت في الحزب التناقضات والاختلافات من جراء تفكير فريقين من نفس الحزب في أيار 1933 من قبل مجموعة من المتعلمين والخريجين الذي كانوا يدرسون في الخارج وتحديدا في فرنسا بقيادة الحبيب بورقيبة، فإشتغل الفريق الجديد بإصدار جريدة العمل بينما بقيت " الصوت التونسي " تعبر عن أفكار الفريق القديم[3].

وإذا كان الدستور القديم من الوجهة القانونية قد إنحل بمقتضى قرار مانصورون فقد أغضى بيرتون Perreton عن تأسيس الدستور الجديد وإصداره جريدة العمل باللغة العربية الأمر الذي مكن المنفصلين من الدعاية لحزبهم وضم العديد من الشعب إلى جانبهم[4].

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 321.

(2)- مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، ص 234

(3)- فؤاد علي وهاب، حنان علي إبراهيم الفائي: قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي، المغرب، الجزائر، ص 49.

(4)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 76.

المبحث الخامس: المؤتمر العام الأول " الحزب الدستوري (نهج الجبل)

إن هذا المؤتمر كان نتيجة إحتجاجات المتفوقين في مارس 1933، المناهضة لنشاط جماعة العمل التونسي، بادرت إدارة الحماية بسن أمر 6 ماي 1933 يقضي بوضع الوطنيين تحت المراقبة الإدارية، ورغم تباين المواقف في صلب الحزب إتجاه هذا الأمر فإن جماعة العمل التونسي أصرت على النهج الذي رسمته وعملت على توحيد مختلف الحساسيات المتمثلة في الحركة وجبهة واحدة. تلتزم بميثاق يقر بمبدأ السيادة ويعبر عن طموحات الشعب التونسي ، وفي هذا الإطار تم تنظيم مؤتمر نهج الجل الذي إفتتحه الحبيب بورقيبة وألقى خطابا لخصه في مقال صدر بجريدة العمل التونسي 15 ماي 1933[1].

أ- ظروف إنعقاد مؤتمر نهج الجيل:

أمام تواتر إحتجاجات المتفوقين (مارس 1933) المناهضة لنشاط جماعة العمل التونسي بادرت إدارة الحماية بسن أمر (6 ماي 1933) يقضي بوضع الوطنيين تحت المراقبة الإدارية، رغم تباين المواقف في صلب الحزب تجاه هذا الأمر فإن جماعة العمل التونسي أصرت على النهج الذي رسمته، وعملت على توحيد مختلف الحساسيات الممثلة للحركة الوطنية في جبهة واحدة تلتزم بميثاق يقر مبدأ السيادة ويعبر عن طموحات الشعب التونسي وفي هذا الإطار تم تنظيم مؤتمر نهج الجبل الذي افتتحه الحبيب بورقيبة وألقى خطابا لخصه في مقال صدر بالعمل التونسي " 15 ماي 1933 " وقد صادق المؤتمرون على ميثاق جديد أكدوا فيه على إفلاس سياسة التعاون ونادوا بضرورة منح البلاد دستورا وبرلمان منتخبا وحكومة مسؤولة أمامه، وتبعا لذلك إنضمت جماعة العمل التونسي إلى اللجنة التنفيذية[2].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 132.

(2)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 100.

ب- نتائجه:

لقد تولى المؤتمر المنعقد بنهج الجبل ضبط برنامج الحزب على أساس إسترجاع سيادة الشعب وإقامة برلمان تونسي منتخب بالإقتراع العام وتفريق السلطة وإعادة الحريات العمومية وإجبارية التعليم، وهي النقاط الأساسية التي يتضمنها ذلك البرنامج حيث كان رد فعل المقيم العام أعنف من ذي قبل، فقد عطل جميع الصحف الوطنية يوم 27 ماي وحل الحزب الدستوري يوم 31 ماي ولكن سياسة القمع لم تزد المواقف الوطنية إلا تصلبا[1].

ويعد هذا المؤتمر قرر المؤتمرون في نهاية أشغاله ضم أعضاء هيئة تحرير جريدة العمل التونسي إلى الهيئة التنفيذية للحزب الوطني وهم الدكتور الماطري والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة[2].

وفي هذه الظروف التي كانت تسيطر عليها أحداث أفريل 1933 التي لم تمض عليها بضعة أسابيع تجاوبت ورؤية الحزب الجديدة أحسن تجاوب ففي سنة 1933 كانت نتائج السياسة الفرنسية المتكونة من إجراءات قمع، ومن تنازلات شكلية لفائدة الوطنيين أن قربت أولا بين مختلف النزاعات في الحزب الدستوري ثم حل المسائل التكتيكية ففي آخر تلك السنة إنشق الزعماء الجدد الأخوان محمود والحبيب بورقيبة والدكتور الماطري والمحاميان الطاهر صفر والبحري قيقة عن قيادة الدستور القديمة[3].

فقد وجد الماطري و رفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي وقيادات الحزب الأخرى لم تعد مؤهلة للقيادة وإنتهزوا هذه الفرصة بإتخاذ سبب يمكن أن يصبح ذريعة لعزل القيادات الأخرى وتحذير جماعتهم لقيادة الحزب[4].

وقد عقد مؤتمر نهج الجبل في 12-13 ماي 1933 وقررت على إثره اللجنة التنفيذية للحزب الحر قبول هيئة " العمل التونسي " في اللجنة وبذلك عادت الحيوية والنشاط

(1)- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 537.
(2)- حسن حسنى عبد الوهاب: المرجع السابق، ص 107.
(3)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 122.
(4)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 59.

بين عناصر الشباب الناشط والشيوخ المؤسسين بل إحتدم الخلاف وهذا ما أدى إلى ظهور حزب جديد[1].

وكان هذا المؤتمر إزاء المهاجمات المتوالية وإزاء الحماس الذي أظهره الشعب وخاصة الشباب الدستوري الجديد قررت اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر للحزب للنظر في الخطة التي يحب إتخاذها والتي تتفق مع التطورات التي أنتجتها مختلف الحركات الشعبية في البلاد وإنعقد المؤتمر يومي 12-13 ماي 1933[2].

كما ينادي الحزب في قسم الجبل من رجال اللجنة التنفيذية وممثلي شعب الحزب، وإنضمت إليهم جماعة العمل التونسي، التي كانت تمثل النزعة اليسرى للشباب الدستوري، وبعد إستعراض الحالة وإعتبار التقلبات التي مرت بها الحركة الوطنية منذ سفر رئيسها الثعالبي للمشرق، ودرس النوايا السيئة التي رمت إليها السياسة الفرنسية من حملاتها التبشيرية والتجنيسية، اتفق المؤتمرون على ضرورة العدول عن كل خطى تدعو للتعاون مع النظام القائم، ورفض الإعتراف بالمجلس الكبير وما إليه، والعودة بالحزب للسياسة الحازمة التي سار بها وفده الأول بباريس بعد الحرب، وأصدر قرار بعد الإعتبارات الأولية معلنا " أن الغاية التي يرمي إليها الحزب من العمل السياسي هي تحرير الشعب التونسي، وإعطاء البلاد نظاما صالحا مستقرا في شكل دستور يحفظ الشخصية التونسية ويحقق الشعب بواسطة:

- برلمان تونسي منتخب إنتخابا عاما مالكا لأعداد محاضر جلساته ومكتسبا لكامل السلطة التشريعية.
- حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان.
- الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.
- إمتداد إختصاص القضاء التونسي لجميع المقيمين في الإيالة التونسية.
- إعطاء الحريات لجميع المواطنين من غير إستثناء بالإضافة إلى التعليم الإجباري للجميع وحماية الحياة الإقتصادية للبلاد، وبصفة عامة كل ما من شأنه أن ينهض

(1)- علي بلهوان: مرجع سابق، ص ص 46-47.

(2)- علال الفاسي: المرجع السابق، ض 73.

بالبلاد من الوحدة التي هي فيها ماديا ومعنويا ويعطيها المحل اللائق بين الشعوب التي تملك مصيرها[1].

خلاصة الفصل الثالث:

وفي الأخير ومما سبق دراسته في الفصل الثاني نستنتج أن الحركة الوطنية بعد الركود الذي عرفته في الفترات السابقة قد عرفت تطورا خاصة بعد ظهور العديد من الأحداث على السلطة الوطنية وخاصة مؤتمر بروكسل 1927 وصولا إلى مؤتمر نهج الجبل الذي كان له أثره وصداه على الساحة الوطنية وهذا ما وسنوضحه في الفصل الرابع.

(1)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص ص 73-74.

الفصل الرابع:

الحركة الوطنية التونسية

(1939-1933)

الفصل الرابع: الحركة الوطنية التونسية (1933-1939)

المبحث الأول: مؤتمر الهلال وظهور الحزب الحر الدستوري الجديد 1934.

1- مؤتمر قصر الهلال.
2- تأسيس الحزب الدستوري الجديد 1937.
3- نبذة عن الحبيب بورقيبة.

المبحث الثاني: نشاط الحزب الدستوري الحر الجديد (1934-1939)

المبحث الثالث: الحزب الدستور الجديد وحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا.

المبحث الرابع: إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1937.

المبحث الخامس: أحداث أفريل 1938.

المبحث السادس: موقف الحزب من إندلاع الحرب العالمية الثانية.

تمهيد:

عرفت الحركة الوطنية التونسية تطورًا هامًا خاصة في مرحلة الثلاثينيات لما عرفته هذه الفترة من إفرازات مختلفة وصراعات داخل أعضاء الحزب الواحد كان لها أثرها وعمقها على الحركة الوطنية التونسية خاصة بعد بروز الحزب الجديد 1934، وظهور العديد من الأحداث الجديدة على الساحة وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل لنختم هذه الفترة بإندلاع ح.ع.2 وموقف الحركة الوطنية منها

المبحث الأول: مؤتمر الهلال وظهور الحزب الحر الدستوري الجديد 1934.

1- مؤتمر قصر الهلال:

قبل الحديث عن الحزب الدستوري الجديد لابد أن نتطرق إلى المؤتمر التاريخي الذي اعتبر نقطة تحول في مسار الحركة الوطنية التونسية في الثلاثينيات والذي أعتبر كنواة لميلاد حزب جديد نستطيع القول أنه إمتداد للحزب الدستوري الجديد وهو مؤتمر قصر الهلال[1].

بنى الثعالبي حزبه الحزب الدستوري إيديولوجيا على أسس فكرية تمتد وجذورها من الفكر السلفي الإصلاحي وربط نضال الحزب الدستوري بالحركة الوطنية في المشرق، أما عن الشباب الذين إنشقوا عن الحزب الدستوري كانوا قد درسوا في أوربا وتربوا على الفكر التنظيمي الغربي هذا ما أدى إلى نشوب خلال في المنهج والأسلوب بين الجيلين بفعل الفكر المقتبس فرأى الشاب التونسي في ضرورة تكوين حزب جديد خاصة أن الحزب القديم ضعف بسبب نفي الثعالبي[2]، إذن بعد الخلاف الكبير الذي كان بين أعضاء اللجنة التنفيذية وجماعة العمل التونسي والذي كان من أول أسبابه الصراع على قيادة الحزب الدستوري فقد وجد محمود الماطري* ورفاقه أن اللجنة التنفيذية للحزب بعد غياب الثعالبي وقيادات أخرى لم تعد قادرة على قياداته وإنتهزوا الفرصة محاولين السيطرة على الحزب الدستوري وما زاد من شدة الصراع عندما دعا المقيم العام الفرنسي أعضاء اللجنة التنفيذية للحوار معهم حول إصلاحات إعطائها للحركة الوطنية وطلب منهم أن يكون هذا الحديث سرا خشية من أن يمتنع حزب المستوطنين الفرنسيين فيبطل عمله لكن المحامي البحري قيقة الذي كان

(1)- أنظر الملحق رقم (12)

(2)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 60.

*- محمود الماطري: (1897-1972) طبيب ومناضل ورجل سياسي، ولد بتونس، درس بالكتاب، ثم إنتقل إلى الصادقية، عين 1919 معلمًا بضاحية المرسي، تحصل على البكالوريا (1918-1919)، إنضم إلى حزب عبد العزيز الثعالبي بعدما تأثر به، غير أنه إنفصل عنه، وبادر إلى عقد مؤتمر وطني في بلدة قصر الهلال يوم 2 مارس 1934 أدت إلى إنشقاق الحزب، وعين رئيسا للحزب الحر الدستوري الجديد، أنظر إلى: الصادق الرمزلي: المرجع السابق، ص ص 355-359.

عضو معهم أفشى السر فأتخذوا قررا بفصله وإستقال معه جماعة العمل التونسي[1] هذا ما أدى إلى عقد مؤتمر سمي بمؤتمر قصر الهلال*[2] 2 مارس 1934 وكونوا لجنة لحزبهم من: محمود الماطري، الحبيب بورقيبة، الطاهر صفر، البحري قيقة[3] وراحوا يحرضون رووٴساء الشعب الدستورية على اللجنة التنفيذية مستعملين في ذلك جميع الأوراق المشروعة واستعمال الجهوية والطرفية وغيرها ومن خصوم الإصلاح الإجتماعي والديني[4] وقد حضر المؤتمر ممثلوا ستين شعبة حزبية كما سبق وذكرنا إنتقدوا من خلاله اللجنة التنفيذية وأضاف:" أننا نريد أن نتبع سياسة جديدة " [5] وقد تم فيه إنتخاب الديوان السياسي للحزب الجديد أثناء هذا المؤتمر[6] وقد حضر المؤتمر 48 عضو من الحزب الدستوري التونسي وكان وزن الساحل ثقيلا جدا وكان هناك 12 عضوا من المنستير والمهدية وقصر الهلال وإلى جانبهم تسعة أعضاء من تونس العامة وعشرون عضو من باقي الإيالة التونسية ولم ترسل اللجنة التنفيذية عضو لتمثيلها في هذا المؤتمر إذ أرسل أحمد عياد الذي أشرف على تنظيم المؤتمر إلى قيادة الحزب في تونس للحضور فإنه لم يفعل ذلك إلا في وقت متأخر لأن لا أحد كان يريد المصالحة مع تلك القيادة التي أصبحت جامدة بالنسبة لهم[7] وكان أهم ما ألقى في المؤتمر خطابين إثنتين الأول ألقاه الطاهر صفر في الجلسة الصباحية والثاني ألقاه الحبيب بورقيبة في الجلسة المسائية كما تناول الكلمة عدد من المناضلين لتنديد

(1)- عز الدين معزة: فرحات عباس والحبيب بورقيبة، (1899-2000)، دراسة تاريخية وفكرية، مقاربة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 169.

*- قصر الهلال: هي مدينة تونسية تقع في منطقو الساحل وملحقة إدارية لولاية المنستير، احتضنت هذه المدينة مؤتمر البحث أو نقول مؤتمر فصر الهلال، أعلن من خلال عن تأسيس الحزب الحر الدستوري الجديد، أنظر إلى: مجلة جامعة تكريت، ع4، مج23، المرجع السابق، ص 45.

(2)- يوسف مناصرية: دور النخبة ...، المرجع السابق، ص 250.

(3)- العرفي علجية البشير: المغرب العربي ما بين الحربين العالميين...، المرجع السابق، ص 12.

(4)- يوسف مناصرية: الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية (1934-1937)، دار المعارف للطباعة والنشر تونس، 2002، ص 14.

(5)- حسن زعير حزيم: دور الحبيب بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1929-1945)، العدد 55، الكلية التونسية، الجامعة المنستيرية، ص 595.

(6)- يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية ...، المرجع السابق، ص 251.

(7)- السعيد الصافي: بورقيبة سيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتاب و النشر، بيروت، 2000، ص 93

بتقاعس اللجنة التنفيذية والتشهير بما عمدت إليه من أساليب عدائية قصد تشويه سمعة وطنيين شباب إلتحقوا بالحزب جهودهم إلى جانب جهود إخوانهم السابقين وبعدما وافق الحزب على لائحتين الأولى: **قدمها الحبيب بوقطفة نائب شعبة ببنزرت للتنديدي باللجنة التنفيذية**، أما الثانية **قدما الحبيب بورقيبة للمطالبة بطرد أعضاء اللجنة التنفيذية من الحزب ولذلك تقرر تعويضا بلجنة أخرى** " الديوان السياسي[1]، وقد تميز هذا الحزب بتنظيم محكم وانضباط تام ومركزية شديدة وبفضل هذا التنظيم إستطاع الإستمرار في عمله السياسي بنجاح من خلال القيادة المزدوجة المتمثلة بالديوان السياسي الذي هو الهيئة العليا التنفيذية والمجلس المالي الذي يقف مستعدا لحل محل الديوان السياسي[2].

ولقد ندد الشق الراديكالي بخطة اللجنة التنفيذية واعتبروها عاجزة عن تبني مطالب الشعب[3] وفي الأخير إنتخب المؤتمر مجلسا وطنيا يضم عشرون عضو وهم: **محمد بوزوتية، الحبيب قوطفة، الطاهر الراشدي، البشير بن فضل، الشاذلي عطا الله، محمد الجلاصي، محمد بعيزيق، الشاذلي فلالة، الهادي شاكر، محمد قلترة، يوسف الرويسي، محمد الجربوعي، عبد المجيد بن ذياب، صالح شعبان لعجيمي، محمد الجعايبي، الطاهر بوتوية، صالح العبلي، محمد بنور، جلول بعرلعرالي، لحسن جراد**[4].

حيث كان الإتصال المباشر بالشعب يمثل قاعدة الذهنية للقيادة الجديدة حيث أن زعماء الحزب الجديد شعروا بأهمية مهمتهم حيث أن الحزب الجديد لا يستثني أي فئة من فئات المجتمع الشعب إذ كان يعتبر نفسه حزب الشعب التونسي أن عن تنظيمهم فقد سبق وحدد ميثاق سنة 1933 ولكنه يستعمل وسائل مرنة تتلاءم مع الظروف وردود فعل ومقتضيات الواقع[5].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 141.

(2)- حسن زعير حزيم: المرجع السابق، ص 594.

(3)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 103.

(4)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 141

(5)- أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 547-548.

وعلى إثر كل هذا بدأت المعارك بين الحزبين التي كانت أعمدة الصحافة أهم مسرحها خصوصا بين: **المنصف المنستيري ومحي الدين القليبي** على جريدة " الإرادة " لسان حال الحزب العتيد الذي يتهمون أعضاء " العمل " بالإرتجال والإرتماء في أحضان الغرب وبين محمود الماطري والطاهر صفر من الحزب الجديد ويتهمون الأعضاء القدامى بالجمود والتحجر والجبن[1].

إنتهى المؤتمر الذي عرف أيضا مؤتمر " البعث " حزب جديد يسمى بالحزب الدستور الجديد وقد اتفق الجميع على الإحتفاظ بالإسم نفسه للحزب على إضافة كلمة جديد حتى لا تتعرض لهم سلطة الحماية ولا قواعد الحزب القديم كما أعلنوا عن مقاطعتهم للحزب القديم (اللجنة التنفيذية)[2]، وكان كذلك من نتائج هذا المؤتمر هو حل اللجنة التنفيذية للحزب وتعويضها بهيئة أخرى وهي الديوان السياسي إنتخب لها سادة:

- **محمود الماطري رئيسا**
- **الحبيب بورقيبة كاتبا عاما**
- **الطاهر صفر نائب كاتب عام**
- **محمود بورقيبة أمينا للمال**
- **البحري قيقة نائب أمين المال**

كما تقرر كذلك طرد أعضاء اللجنة التنفيذية وإعلامهم بذلك والمصادقة على مسودة القانون الداخلي للحزب الدستوري الجديد وعرضه على ونواب الأستاذ صفر فقبله المؤتمر إجماعًا[3].

(1)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 62.

(2)- عز الدين معزة: المرجع السابق، ص 176.

(3)- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص 94.

وكرد فعل سريع عقد أعضاء اللجنة التنفيذية مؤتمر بنهج عزنوطة 26 أفريل 1934 وإنتخبوا أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية مكان المنشقين وهم: **أحمد توفيق المدني، الطيب رضوان، محمد بن ميلاد، الهادي بن فرج، الهادي الزيدي**، وقد أذاع الحزب بيانًا بين فيه أنه لن يتنازل عن أي طلب من مطالبه رغم إنقساماته وأنه سيسير بالبلاد نحو الإستقلال[1]، ولكن عند عقد هذا المؤتمر حاول أعضاء الديوان السياسي إفشاله أو نقول إفساد المؤتمر من أجل التأثير على مجريات أشغاله فحاول الحبيب بورقية والمناصرين له من أجل منع المؤتمرين حتى من الوصول إلى المؤتمر بالإضافة إلى أنهم حاولوا حتى الدخول لقاعة وإستعمالهم القوة وخلع باب نادي الحزب كل هذا من أجل إفشال المؤتمر (غرنوطة)[2]وقد أصبح الحزبان من ذلك التاريخ يعرفان بالحزب الدستوري القديم (اللجنة التنفيذية)، والدستور الجديد (الديوان السياسي)[3].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 142.

(2)- محمد السعيد عقيب: المرجع السابق، ص ص 124-125.

(3)- ليلى بوجلال، نور الدين ثنيو: النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد " الوجه الآخر للكفاح التحرري"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري(عبد الحميد مهري)، قسنطينة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص 215.

2- تأسيس الحزب الدستوري الجديد 1934:

مع حلول الثلاثينيات كان مسار جديد قد بدأ في تاريخ الحزب فتراجع الجناح التقليدي في الحركة الوطنية فبرز جناح جديد كان متضمن بعض العناصر الأفاقية التي بدأت تزيح تدريجيا جناح (البلدية) المتكون أساسا من بورجوازية تونس العاصمة ورفعت النخبة الجديدة شعارات الحداثة والوطنية التونسية بدل شعار " الجامعة الإسلامية" الذي حملته حركة الشباب التونسي والحزب الحر الدستوري التونسي القديم[1]، إن ميلاد الحزب الدستوري الجديد كان إمتداد للحزب الدستور القديم ولم يكن إنقطاعا له وبالتالي وجد الحزب الجديد أرضية إرتكز عليها ووجهها لمرحلة تاريخية جديدة حيث أصبح القوة الفاعلة في الحركة الوطنية التونسية ولقد تحول الحزب إلى زعيم كبير وأصبح يعرف بالمجاهد[2] ولقد أدرك مناضلو الحزب الدستوري كدى ما يتمتع به الحبيب بورقيبة من تأثير وإشعاع على الرأي العام التونسي وتباعا على هذا قرروا إنتخاب جماعة جريدة العمل التونسي وهم: **محمود الماطري، المحامي طاهر صفر، البحري قيقة، محمد بورقيبة، وشقيقه الأصغر المحامي بورقيبة الذي ضم إلى المجموعة بحكم رفاقه جعلوا منه مدير الجريدة**[3] حيث أن المقيم العام في ماي 1934 قام بزيارة مدينة المنستير والساحل التونسي وقد إستدعى المقيم العام الزعيم الحبيب بورقيبة مع جماعته وأخبرهم أن الأمانة العامة قد رخصت لهم بإخراج جريدتين (عربية وفرنسية) لتكون لسان حال حزبهم وذلك بهدف نشر مبادئ الأولى تحمل إسم " العمل " أما الجريدة الثانية إسمها " العمل الحر " L'action libre ".

وقد ساهمت بذلك في نشر أفكار الحزب وتعبر عن آرائه[4] فقد سهرت الجريدة على مناهضة نظام القرارات التي كانت تصدر عن الإقامة العامة والإمتيازات التي كان يحظى

(1)- تونس الشروق: الحزب الدستوري التونسي تاريخ طويل من الصراع بين الأجنحة، الشروق، يومية مستقلة جامعة، 07-11-2011، ص 03.

(2)- زهير الذواودي: المرجع السابق، ص 49.

(3)- يوسف مناصرية: المرجع السابق، ص 196.

(4)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص ص 76-77.

بها الأوروبيين كما طالبت بمنح مجال للتوظيف الإداري للتونسيين و حرية الصحافة[1] فقد طالب بـ:

- تأسيس مجلس إستشاري يتكون من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالإقتراع العام، له السيادة الكاملة في وضع برنامج أعماله وله تخصصات واسعة فيما يخص الميزانية.
- الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية- التشريعية- القضائية.
- تأسيس حكومة مسؤولة أمام المجلس.
- دخول التونسيين في جميع الوظائف الإدارية[2].

أما برنامجه فتمثل كمايلي:

- نشر مبادئه في أنحاء البلاد.
- توعية الشعب بالقضية.
- الإستقلال[3]، وقد ركز كذلك على إصلاح النظام الإداري لفائدة الأهالي[4].

وقد قدم الحزب الدستوري الجديد برنامجه إلى السلطات الفرنسية المحتلة وقد تميز بالإعتدال والرغبة في تحقيق دفع إلى الأمام لكن الفرنسيين رفضوا البحث بأي من هذه المطالب وهنا حدث خلاف بين الحبيب بورقيبة الذي راح إلى التشدد تجاه فرنسا خاصة بعد أن إتهم الحزب أنه متعاون أو متساهل مع السلطات الإستعمارية[5] ، إن مطالب الحزب الدستوري الجديد ترتكز أساسا على إبعاد نفوذ سلطة الحماية خاصة من الجانب التنفيذي والتشريعي والمالي هذه المطالب والأساليب كانت تختلف تماما عن إستراتيجية الحزب الدستوري القديم الذي تقوقع على نفسه ولم يستطيع تطوير آليات نضاله ومشاريعه بينما

(1)- أحمد عبيد: التماثل والإختلاف في الحركات المغاربية، الجزائر، تونس، المغرب، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 187.

(2)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 93.

(3)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 103.

(4)- محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص 122.

(5)- عاطف عبيد: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية (تونس- الجزائر)، ع 21-22، 1998-1999، ص72.

إستطاع الحزب الجديد بعد أن ثبت خلاياه عبر كامل البلاد التونسية[1] وعندما أدركت السلطات الفرنسية خطر التيار الجديد ألقت القبض على قادته في 3 ديسمبر 1934 وإعتقلتهم في صحراء الجنوب التونسي[2] ونفيهم إلى برج القصيرة وكان منهم: الحبيب بورقيبة، يوسف الرويسي، وغيرهم من أقطاب الحركة الوطنية أما محمود الماطري فأعتقل في بن قردان على الحدود التونسية الليبية[3] ، وقامت بتعطيل جريدة العمل التونسي وكرد فعل على السياسة القمعية الإستعمارية وتضامنا مع الزعماء المبعدين توالت المظاهرات والإضرابات[4] شملت مختلف أنحاء البلاد بين 3 و 28 سبتمبر 1934 وأدت إلى صدمات دموية ببلدة المكنيين 5 سبتمبر نتج عنها 5 موتى وعدد كبير من الجرحى رافعين العلم الوطني وطالبين بإطلاق سراح القادة الدستوريين[5] وبعد إشتداد الضغط على المقيم العام "بيروطون " من طرف هيئة الحزب التي كانت تنشط في باريس بزعامة " سليمان بن سليمان" لمساعدة أحزاب اليسار الفرنسية لجأت الحكومة الفرنسية إلى إنتهاج سياسة جديدة في تونس وأقدمت على تعويض المقيم العام "بيروطون " بشخصية أخرى وهو " جبون " أفريل 1936 الذي أطلق سراح المعتقلين وأطلق الحريات العامة وقد تمكن الحزب من إستكمال عمله وتنظيم صفوفه على أسس ديمقراطية بعد أن تعطل مدة سنتين فأستقرت الشعب الدستورية بسرعة كبيرة في كامل التراب الوطني، تكونت شعبية للحزب في كامل المدن وكثرت جمعيات الكشافة وتأسيس النقابات الوطنية الحرة حتى أصبح الشعب كله تقريبًا متكتلا في تنظيمات الحزب[6].

وبينما اتبع الحزب الجديد سياسة تعاون فرنسية تونسية، وبرنامجا سياسيا معتدلا فإن الحزب الدستور الذي أصبح يُعرف بالقديم قد اتبع سياسة إنفصالية تهدف إلى الإستقلال الكامل وقد بين الحبيب بورقيبة الفرق بين سياسة الحزب القديم في مقال نشرته جريدة الزهرة في 13 فيفري 1935 قائلا بعد أن أكد على سياسة المراحل:" **إنني لا أنكر إعتبار المراحل**

(1)- عز الدين معزة: المرجع السابق: ص 181.

(2)- مجلة العلوم الإنسانية والدراسات، ع9، المرجع السابق، ص 12

(3)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 143.

(4)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 77.

(5)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 104.

(6)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 144.

الموصلة لغايات الحزب خلافا لسياسة الحزب القديم الذي يعتقد أن المسألة التونسية مسألة حجة وبرهان... ويعني الاستقلال النهائي واعتبره عودة بالشعب مراحل شاسعة إلى الوراء".

نلاحظ انحياز بورقيبة لحزبه ومهاجمة الحزب الدستوري القديم وإعتبار سياسة المراحل أنجح بكثير من سياسة مقاطعة الفرنسيين وإعتبارهم أجانب لا يمكن التعاون معهم إذن فالإستقلال الذي يريده بورقيبة هو الإستقلال الذاتي أي تستمد مبادئها من الجهورية الفرنسية أما الإستقلال الذي يريده الحزب القديم فهو الإستقلال كامل في معانيه الحضارية الشاملة ودام الصراع بين الطرفين وأظهر فيه فريق وجهه الصحيح فالحزب الدستوري الجديد مزدوج الشخصية أي أنه عربي ديمقراطي أمام الغربيين وهو إسلامي كاره الأجانب أمام العرب أما القديم فإنه لم يُجيد إلا لغة واحدة وهي كراهية الاستعمار وعدم الثقة في الغرب[1].

وقد ناصبت السلطات الفرنسية الحزب الدستوري الجديد العداء بعد إنتقاده لسياسة المقيم الفرنسي لإصداره سلسلة من المراسيم لإضفاء صفته القانونية على عمليات النفع ووصف بورقيبة هذه المراسيم بأنها " كريهة " فألقت السلطات عليه القبض[2].

(1)- يوسف مناصرية: دور النخبة ...، المرجع السابق، ص ص 255-257.

(2)- محمد موسى فيصل: موجز تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997، ص 197.

3- نبذة عن الحبيب بورقيبة:

ولد الحبيب بورقيبة[1]) في 9 أوت 1903 في المنستير[2] ولد بدار في حي القزايعية، ووالده هو علي بن الحاج محمد بورقيبة وأمه هي فطومة خفاشة والحبيب بورقيبة لم يكن من أصول تونسية لا من جهة الأب ولا من جهة الأم فهو من أصول ليبية من مصراتة[3].

إلتحق بورقيبة في سنة 1907 بالمدرسة الصادقية تلك المدرسة التي إندمج فيها الحبيب بورقيبة دون أن ينسى أنه قادم من الضواحي، تحصل على شهادة الإبتدائية سنة 1913 إلتحق بورقيبة بالثانوية إلى قسم الصف الأول ليكون في الصف الذي يوجد فيه الطاهر صفر وتأثر به بورقيبة تأثيرا كبيرا ولكن بعد أسبوعين قبل بورقيبة أن يعود إلى القسم لأنه قادر على متابعة دروس القسم الأول وواصل بورقيبة الدراسة في ثانوية كارنو، حيث كان يفضل الرياضيات، ويحضر دروس التاريخ والجغرافيا، ويتعمد الغياب عن دروس الفرنسية، وشغف بالمسرح وعالم التمثيل مما يجعله متغيبا دائما عن دروس ماد الفرنسية ليتحصل بورقيبة على الجزء الأول من البكالوريا وكان ذلك بفضل تفوقه في مادة الحساب[4].

ولقد كان الإعتقاد من زملائه أنه سيختار شعبة الرياضيات للتقدم إلى الجزء الثاني من الباكالوريا وبعد حصوله على الجزء الثاني من البكالوريا سنة 1924 إختار الحبيب بورقيبة موضوعا في الفلسفة يتعلق بالأخلاق ونال عليه علامة متفوقة[5].

تنقل بورقيبة إلى باريس لدراسة الحقوق مفضلا إياها على جامعة الجزائر، ويذكر الحبيب بورقيبة في من محاضراته أن لما إقترح عليه شقيقه محمد الدراسة بالجزائر أجابه قائلا:" إطلعت شقيقتي على إعتزامي الإلتحاق بالتعليم العالي لا في الحزائر بل في باريس

(1)- أنظر الملحق رقم (13).

(2)- Bourguiba, Habib : ma vie mon œuvre (1929-1933), édition plom, Paris, 1987, p12.

(3)- الصافي السعيد: المرجع السابق، ص ص 31 -33.

(4)- المرجع نفسه، ص ص 39-42-45.

(5)- المرجع نفسه، ص 46.

لأنني مصمم على إستطلاع ما يجري في باريس وفي أوساطها السياسية من برلمان وأحزاب وغيرها، وعلى التعرف على سر الأجهزة الإدارية والحكومية[1].

وفي باريس تزوج بورقيبة بأرملة جندي فرنسي ماتيلدا وهي تكبره بـ 12 سنة وأنجب منها إبنه الوحيد " الحبيب الإبن " وفي سبتمبر 1926 وهو في عطلة في تونس توفي أبوه وحضر جنازته ثم عاد إلى باريس لإستئناف الدراسة ثم دخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية وبذلك يكون بورقيبة قد جمع بين علم النفس والحقوق والفلسفة والعلوم السياسية ثم علوم الصحافة، وبعد حصوله على الإجازة في الحقوق عاد إلى تونس ليمارس مهنة المحاماة وظل يشتغل في هذه المهنة وفي نفس الوقت يمارس السياسة والنشاط الصحفي[2].

أما في عالم الصحافة فبداية عهده تعود إلى عام 1930 حيث كان ينشر مقالات صحافية في جريدة اللواء التونسي ثم جريدة " الصوت التونسي " ونظرا لنشاطه الصحفي رفقة زملائه في جريدة الصوت التونسي أحالتهم السلطات الإستعمارية على العدالة، وفي 1 نوفمبر 1932 أسس رفقة أعضاء هيئة تحرير الصوت التونسي جريدة العمل التونسي، سارت هذه الجريدة سيرا طيبا وكان أول مقال كتبه في عددها الأول بعنوان " الميزانية التونسية "[3].

وفي يوم 12 ماي 1933 كان مؤتمر الحزب الأول " نهج الجبل " حضره بورقيبة وخطب فيه حيث دعا إلى ضرورة إستعمال طرق جديدة واللجوء إلى رجال جدد لمكافحة الإستعمار لأن العمل الذي تقوم به اللجنة التنفيذية في تلك الفترة لن يجدي نفعا، وعوض أن يعمد أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب إلى طرد الحبيب بورقيبة من الحزب فقد إقترحه الجميع كعضو جديد في اللجنة التنفيذية رفقة زملائه في هيئة تحرير جريدة العمل التونسي، وفي 9 سبتمبر 1933 قدم إستقالته من اللجنة التنفيذية مقدمًا النصيحة لزملائه في جريدة العمل

(1)- عز الدين معزة: المرجع السابق، ص

(2)- قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 139.

(3)- المرجع نفسه، ص 159.

التونسي بعد الإستقالة مثل محمود الماطري وفي 2 مارس 1934 إستطاع بورقيبة رفقة رفاقه عقد مؤتمر قصر الهلال التاريخي والإنفصال عن اللجنة التنفيذية نهائيا[1].

كان بورقيبة قد سجن العديد من المرات في أماكن مختلفة منها برج الجوف بجنوب تونس في 4 سبتمبر 1934 وسان نيكولا بمرسيليا ثم بروما، كان الحبيب بورقيبة أثناء الحرب العالمية الثانية ورغم المعاملة الخاصة التي لاقاها في المعتقل من قبل دول المحور إلا أنه أبدى بعض الميول نحو الحلفاء على أساس المثلث الديمقراطي والأهداف التحريرية التي إدعوها وفي نهاية الحرب شرع بورقيبة في إنتهاج سياسة جديدة علها تجدي نفعا وتدفع بالقضية التونسية نحو التقدم وذلك بالإتجاه نحو المشرق العربي حيث سيعقد هناك إجتماع لتأسيس جامعة الدول العربية من القاهرة، ولابد أن تكون القضية التونسية من بين نقاط جدول أعمالها[2].

ثم إتجه بعد رحلة شاقة وطويلة إلى القاهرة دامت 22 يومًا من 26 مارس 1945 إلى 16 أفريل 1945 وخلفه على قيادة الحزب صالح بن يوسف الأمين العام للحزب رفقة بقية أعضاء الديوان السياسي وهم: المنجي سليم، الهادي نويرة، وعلي البلهوان والدكتور سليمان بن سليمان وفي القاهرة كانت لبورقيبة عدة نشاطات وإتصالات مكثفة سواء بمندوبي الدول العربية في الجامعة العربية أو بسفراء أمريكا وفرنسا وخاصة بالسفير العراقي الذي كان له سندًا قويًا وقدم له الدعم الكبير وساعده على القيام بزيارة دول المشرق العربي كالأردن والسعودية ثم عاد إلى القاهرة[3].

وفي ديسمبر عام 1949 قرر بورقيبة العودة إلى تونس مقتنعًا بأن النضال الحقيقي يجب أن يكون على أرض الوطن، فعاود الكرة بتحقيق أمنيته القديمة وهي التفاهم مع الفرنسيين مباشرة، وفي أفريل 1950 ذهب إلى باريس لهذا الغرض ولكن الصعوبة التي كان

(1)- قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 160.

(2)- المرجع نفسه، ص 161

(3)- المرجع نفسه، ص 163.

يصطدم بها دائما هي إستمرار السياسة الفرنسية على عدم الإعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل عام 1938[1].

وفي 15 أفريل 1950 سلم لوكالة فرانس براس النقاط التي تلخص أهم الطالب التونسية وهي:

- بعث السلطة التنفيذية التونسية.
- تشكيل حكومة تونسية يرأس إجتماعاتها عاهل البلاد.
- إلغاء الكتابة العامة للحكومة الفرنسية.
- إلغاء المراقبين المدنيين.
- إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيثما توجد جاليات فرنسية.
- إحداث مجلس وطني تأسيسي منتخب بالإقتراع العام.

رفض المستوطنون الفرنسيون المتفوقين هذه المطالب وضربوا بها عرض الحائط وعملوا على إبقاء الحزب الجديد خارج القانون لأنه منحل وتمت متابعة قادته وروساء الشعب الدستوري، وإتهموهم بالتآمر على أمن الدولة، وفي أوائل 1952 عاد بورقيبة من باريس إلى تونس ودعا الشعب التونسي للكفاح حتى النهاية، وبمجيء المقيم العام الجديد **جون دي هوتكلوك** شرع في ترهيب وتضييق الخناق على الحزب الجديد وفي 18 جانفي ألقي القبض على الحبيب بورقيبة وأبعد إلى طبرقة وعلى عدد من الدستوريين بين قرابة 150 دستوري[2].

وفي أول جوان 1955 عاد بورقيبة إلى تونس بعد سنوات طويلة قضاها في المعتقل وفي المنفى حيث قدم عن طريق البحر عبر باخرة " مدينة الجزائر " القادمة من مرسيليا ونزل في ميناء حلق الواد رافعا يداه ملوحًا بمنديل أبيض تحية لشعبه وهو يكفكف دموعه فاهتزت مشاعر مستقبليه، وفي نوفمبر 1955 عقد الحزب الدستوري الجديد مؤتمر في صفاقس وإنتصر فيه بورقيبة وتوسعت دائرة الصراع حتى شملت رفقائه الأوائل أمثال: **البحري قيقة والطاهر صفر، وسليمان بن سليمان، ومحمود الماطري والشاذلي الخلادي...**

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 163.

(2)- المرجع نفسه، ص ص 165-166.

الذين إتفقوا على الإستقلال إلا أنه لم تكن لهم الجرأة السياسية في نظر بورقيبة فإنتقدهم في خطبة[1].

وإلى جانب هيامه بالسلطة كان لبورقيبة هيام آخر هو غرامه بوسيلة زوجته الثانية التي إلتقت به لأول مرة في 12 أفريل 1943 حين جاءت لتهنئه بإطلاق سراحه بعد خمس سنوات قضاها في المعتقل، وفي جانفي 1954 بعثت فرنسا إلى بورقيبة تحت ستار المعالجة طبيبا فرنسيا مرفوقا بمرسول تونسي كان يعمل بباريس بديوان وزير الداخلية الفرنسي، وترجوه فرنسا في المقابل أن يساند باي تونس وإصلاحاته، لكنه رفض معلنا عن الفرق بين حياته الخاصة والعامة، وسيختار بورقيبة، وكان قد أصبح رئيس دولة، يوم 12 أفريل 1962 ليتزوج وسيلة بن عمار بعد أن طلق زوجته الأولى الفرنسية ماتيلدا[2]

وفي يوم 7 نوفمبر 1987 نتفاجأ بتنحية الحبيب بورقيبة بسبب ملف صحي حسبما يقال وإعتلاء زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية التونسية، وأصبح يوم 7 نوفمبر يوم وطني عيد التحول الوطني في تونس، يحتفل به إحتفالا رسميا، إن الرئيس بورقيبة الزعيم المجاهد الأكبر آخر بايات تونس، وحيد القرن فقد ظل في إقامته الجبرية في قصر " مرناق " بضواحي تونس العاصمة حيث فارق الحياة في شهر سبتمبر 2000 عن عمر تجاوز التسعين سنة[3].

ولم تلق أفكار الحبيب بورقيبة قبولا عند المحافظين الدستوريين، لذا قام بورقيبة كما ذكرنا في نوفمبر 1932 رفقة مجموعة من أنصاره بإصدار الجريدة الجديدة بعنوان العمل التونسي[4].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 165.

(2)- الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، (دط)، (دس)، (د د)، ص ص 11-12.

(3)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 165.

(4)- Jean François Martin : Histoire de la tunisie comtemporaine, de Ferry à Bourrguiba (1881- 1956), L'harmattan, p19.

المبحث الثاني: نشاط الحزب الدستوري الحر الجديد 1934-1939:

لقد كان للحزب الجديد العديد من النشاطات على الساحة الوطنية التونسية خاصة ما قام به الطلبة التونسيين بفرنسا الذين بلغ عددهم 322 طالبًا نشط جُلهم في هياكل الحزب الجديد وتعاطف مع الزعماء المبعدين إلى الجنوب التونسي وقد تجلى ذلك من خلال تكوينهم " **لجنة الدفاع عن الحريات بتونس سبتمبر 1934** " التي تولى رئاستها سليمان بن سليمان، وكتابتها العامة المؤتمر العام للحزب وقد ضمت الهادي نويرة وضمت مؤتمر قصر الهلال وتأسيس حزبهم ..، وقد كان مقر لجنة جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا وكان من أهم نشاطات هذه اللجنة إشرافها على سهرة فنية بحضور المفكر التقديمي Victor Margurite تم تنظيمها بقاعة الموتياليني يوم 18 سبتمبر 1934 وقد عرف خلالها سليمان بن سليمان بالمسألة التونسية وندد بالقمع البيروطوني وأسفر عنها صياغة لائحة ضمت إمضاء 32 جمعية وحزبا سياسيا طالبوا ممثلوها بعزل المقيم العام بيرطون وإطلاق سراح المبعدين[1].

وفي سنة 1936 عقد مؤتمر سياسي من طرف الحكومة الشعبية الفرنسية في فرنسا وأعلن الحزب الدستوري عن ثقته في الحكومة الفرنسية الجديدة ووحد مطالب الشعب التونسي، بالإضاقة إلى إعادة تنظيم الإدارة، كما أنه فتح المجال لتولي المناصب العليا في الإدارة.

كذلك إلغاء العلاوة الإستثنائية التي كانت تمنح للموظفين الفرنسيين.

- وقف الإستيلاء على أراضي القبائل.
- وقف الضرائب على التونسيين وحماية الثروة والحيوانية والزراعية بالإضافة إلى جعل التعليم مجاني وجعل اللغة العربية لغة رسمية[2]

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص ص 105-106.

(2)- شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 41.

وفي سنة 1937 عقد الحزب كذلك العديد من المؤتمرات حيث هاجم خلالها سلطات الإحتلال وذلك من أجل إشراك التونسيين في حكم بلادهم، وقد عقد بعدها مؤتمر آخر بالعاصمة التونسية والذي خرج بقرارات أهمها:

- مقاطعة البضائع الفرنسية[1].
- إعلان عصيان مدني[2].

وقد كان قائد هذا المؤتمر صالح بن يوسف وعلي بلهوان إلا أن هذا الإتجاه المعتدل للحزب الذي تزعمه محمود، عارض الإتجاه لعدم تهيئة الشعب، وقد نشب خلاف بين بورقيبة والماطري هذا ما أدى إلى إستقالة الماطري تاركا بورقيبة ليزعم الحزب الجديد[3].

وقد إعتمد الحبيب بورقيبة 1936 من أجل إرضاء رغبات الشعب المتمثلة في الإصلاحات المستعجلة كمرحلة أولى نحول الاستقلال وكانت سياسة الحبيب بورقيبة تقوم على إتباع سياسة المراحل، أي يحمل التونسيون على ما يطالبون به من حقوق ثم ينتقلون إلى مرحلة أخرى حتى يتمكنوا من الحصول على كافة حقوقهم وكانت هذه السياسة محل نقد من العناصر التنفيذية، إلا أن بورقيبة أصّر عليها وإستغل صداقته لبعض الشخصيات الفرنسية للحصول على وعد بتحقيق هدفه وتمكن بالفعل من الحصول على وعد بعض رجال السياسة والصحافة الفرنسية بزيارة تونس وبحث الأوضاع كما وضع مشروع آخر يدعو إلى تسوية أوضاع العمال التونسيين وبحث مسألة تحسين أجورهم والمساواة بينهم وبين المستوطنين[4].

(1)- مفيد الزيدي: موسوعة العرب المعاصر والحديث، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 90.

(2)- عبد الوهاب الكيالي: ج2، المرجع السابق، ص 802.

(3)- المرجع نفسهة، ص 882.

(4)- العرفي علجية بشير: المغرب العربي ما بين الحربين ...، المرجع السابق، ص 12.

وقد سافر كذلك بورقيبة إلى باريس وأستقبل بحفاوة وأوصله " آندري جوليان " بالسيد بياز فيانو كاتب الدولة للشؤون التونسية والمغربية وذلك يوم 6 جويلية 1936 حيث أبدى إستعداده لقبول مطالبه التي تبناها بورقيبة والقائم العا على مبدأ " خذ وطالب " وعاد بورقيبة إلى تونس في شهر سبتمبر 1936[1].

وكذلك من نشاط الحزب خارجيا هو دعم القضية الجزائرية وذلك من خلال تنظيم الحزب 20 أكتوبر 1937 وشن إضرابا نظاميا مع أبناء الجزائر والمغرب في نضالهما ضد سياسة القمع والإعتقال والنفي[2].

وقد كان الحزب ينظم منوقت لآخر مظاهرات في الشوارع إحتجاجًا على السلطة الفرنسية وتصرفاتها في تونس، وأول مظاهرة قام بها الحزب كانت في ميناء تونس وشارعها بمناسبة قدوم المقيم العام الفرنسي الجديد " **إبريك لبون Erik Laboone** " في 22 نوفمبر 1938 وإشتهرت هذه المظاهرة بمشاركة السيدات اللآتي ألقى عليهن القبض مع عدد من المتظاهرين ... وفي هذه الأثناء كانت الحرب العالمية الثانية على الأبواب فظهرت مطامع إيطاليا في الإستيلاء على تونس من جديد فقررت الحكومة الفرنسية في شهر جانفي 1939 إيفاد رئيسها " **دلاديه Daldier** " إلى تونس لإظهار تمسك فرنسا بها وإغتنم الشعب هذه الفرصة ليظهر للعالم أنه غير راض عن تصرفات فرنسا في بلاده وأن يطالب بإستقلاله وقام مجلس الوزراء قرارًا أعلن فيه عن حل الحزب الدستوري بسبب تحريض على تنظيم مظاهرات وحجزت الوثائق التي عثر عليها داخله[3]

(1)- عز الدين معزة: المرجع السابق، ص ص 183-184.

(2)- محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 50.

(3)- شايب قدادرة: المرجع السابق، ص ص 155-156.

المبحث الثالث: الحزب الدستوري الجديد وحكومة الجبهة الجبهة الشعبية في فرنسا

لم تكن تونس أقل إنخداعا بالجبهة الشعبية من الجزائر خصوصا بعد ما كان الإشتراكيون الفرنسيون وعلى رأسهم ليون بلوم قد شاركوا عمليا في مقاومة بيرتون والعمل على إخراجه من تونس ليحل محله المقيم العام مسيو إرمان فيون الذي بدأ عمله مظهرا رغبته في تحسين حالة الأهالي وإتباع سياسة تحريرية وسمح للحبيب بورقيبة والصالح بن يوسف* والطاهر صفر وقيقة والقليبي بالعودة إلى مراكزهم فوضع التونسيون الأمل في روح الجبهة وشاركوا أنصارها في إحتفال توليها للحكم في فرنسا وقد أكد ميسو فيون على السماح لهم إباحة الإجتماع والجمعيات وأقر تحرير الصحافة من غفالها ولم يغفل التونسيون الفرصة فأعدوا إستئناف العمل[1] حيث أنه لما تقلدت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا بعثت أملا كبيرًا في نفوس الشعب التونسي ورأى الحزب الجديد أن يحاول سلوك سياسة التفاهم مع فرنسا لما اشتهرت به أحزاب اليسار التي تتكون منها الحكومة الفرنسية من مناصريها لمطالب الشعوب الواقعة تحت الإستعمار الفرنسي فأوفد الحزب أمينه العام الزعيم الحبيب بورقيبة إلى باريس مرات عديدة سنتي 1932-1937 للتفاهم مع الحكومة الفرنسية والدوائر الرسمية وإقناعها بوجهة نظر الوطنيين من أجل إرضاء رغبات الشعب التونسي وقد رأي الحزب في الحين أن يسلك في سياسة مناورة جديدة تقوم على المطالبة بإصلاحات مستعجلة كمرحلة أولى في سبيل تحقيق أهداف الحزب الأصلية التي ترمي إلى إستقلال البلاد وسيادتها، على أن يكون الوصول إلى هذه الأهداف في مراحل وفي مقدمتها إحترام المعاهدات التي خرقتها فرنسا منذ فرضت الحماية وتنفيذ ما إلتزمت به من السير بالشعب

*- صالح بن يوسف: ولد 1907 بمغوارة، تعلم صالح بن يوسف كغيره من أبناء تونس مبادئ القراءة والكتابة فأرسل إلى الجامع محضر باش فداوم على حفظ القرآن وتعلم مبادئ الشريعة الإسلامية، سنة 1915 أرسله جده إلى تونس العاصمة، وقد إلتحق بعدها بالمدرسة الإبتدائية في ساحة التيربونال وتخرج منها 1922، وفي سنة 1931 تمكن صالح من تأسيس أول شعبة دستورية في باريس، كانت له علاقات مع الجزائريين والمغاربة، بدأ عمله السياسي منذ شبابه في صفوف حزب الدستور الذي تأسس عام 1920 إثر مؤتمر الصلح، أنظر إلى: سالم الأبيض: وثيقة من الحركة الإستقلالية في المغرب العربي اليوسفية، مجلة التاريخية المغاربية، ع 80، منشورات مؤسسة التميمي، تونس ، 2008، وكذلك: نجاة عبو: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، إشراف عبد الله مقلاتي، قسم التاريخ، المسيلة، 2014، ص52.

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 517.

في طريق الرقي وإعداده لتسيير شؤونه وهذا البرنامج غير متطرف كان من شأنه أن يفوز بتأييد أحرار فرنسا وقد قدم الحزب إلى حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية مشروع مطالبه الستعجلة الذي يقوم على منح الشعب التونسي برلمانا وحكومة مسؤولة أمامه[1].

وعلى هذا الأساس يبدو أن الحزب الدستوري الجديد في السنوات (1936-1937) ظهر بمظهر الحزب الجماهيري العتيد ومنذ وصول المقيم العام الجديد إلى تونس " أرمان قيون " سنة 1936 توسم فيه الحزب الدستور الجديد الخير وقد تمثلت خطته في إجتناب أي مظهر من مظاهر العنف وربط الصلة بالسلطة فتولى الديوان السياسي الجديد الذي تكون سنة 1936 توضيح مطالب الحزب المزمع تقديمها للمقيم العام وقد كلف إذن الحبيب بورقيبة بإبلاغ المسؤولين الفرنسيين البرنامج السابق الذكر وقد كان الدستوريين الجدد يأملون أن تتمكن حكومة " ليون بلوم "* وهي أول حكومة يسارية حقيقية عرفتها فرنسا منذ الحرب من إدراك رغبات الشعب التونسي وأخذ مطالب الدستوريين بعين الإعتبار.

لكن سنة 1936 قد انقضت بدون أن تحقق حكومة " بلوم " أي نصيب من الآمال التي علقها الوطنيون التونسيون[2].

وقد خاب ظن الحزب الدستور الجديد في سياسة الوعود الجبهة الشعبية وإنتهز جناحه المتطرف الفرصة ليؤكد على فشل هذه السياسية وعقم الوعود وبالتالي فشل الحوار على الجهة الشعبية الفرنسية[3].

---

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص ص 94-95.

*- ليون بلوم سياسي إشتراكي فرنسي ولد 9 أفريل 1872 ترأس حكومة الجبهة الشعبية الأولى الإئتلافية من الإشتراكيين والراديكاليين والشيوعيين (1936- 1937) وإصدار إصلاحات عمالية هامة إعتقلته حكومة فيشي سنة 1940 ، دافع عن نفسه بشجاعة في محاكمات ريوم، سجنه الألمان حتى 1945، وفي 1946 ترأس بوزارة الإشتراكية، توفي 30 مارس 1950، أنظر إلى: محمد بودينة: مشاهير القرن العشرين، ط1، تونس، 1994، ص 154.

(2)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 558.

(3)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية التونسية ...، المرجع السابق، ص 111.

وقد خيبت الجبهة الشعبية هي الأخرى الظن بأن سلكت نفس السياسة التي سلكتها الحكومات الفرنسية سبقتها على إختلاف ألوانها السياسية وفي سياسة إعطاء الوعود التي لا تنفذ ولا يقصد منها غير تخليد الشعب وربح الوقت وأول إجراء قامت به هو إرسالها للوزير " بيير فينو " (Pierre Vienot) إلى تونس الذي أعلن بعد دراسته الحالة هناك وجوب إصلاح الإدارة التونسية وتشريك التونسيين في إدارة شؤون بلادهم وهذا التصريح هو سياسي أكثر منه عملي لأنه من جهة لا يلبي طموحات الشعب التونسي ورغبته في تسيير كامل شؤونه ومن جهة أخرى أنه لم يجسد على أرض الواقع لأن السياسة الفرنسية لم يطرأ عليها أي تغيير لأن خطة فرنسا الإستعمارية لا يتأثر بتغيير الحكومات[1].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 145.

1- الصراع بين بورقيبة والماطري:

يعود الصراع بين بورقيبة ومحمود الماطري إلى مؤتمر نهج التيروينونال الذي تقرر أن يكون 31 أكتوبر الأخيرة من شهر أكتوبر فبدأت الوفود تتوالى على تونس العاصمة في أعداد غفيرة قادمة من جميع أنحاء البلاد وكان بعضهم منشغل البال بخصوص الشباب منهم الذين كانوا يعلقون على الوضع تعليقا حادا متحمسا ويميلون إلى الحلول القصوى (أي إعلان الإستقلال وتنظيم مظاهرات جماهيرية والإمتناع عن دفع الضرائب وعن أداء الخدمة العسكرية بل حتى القيام بالأعمال إرهابية)، وفي صبيحة 31 أكتوبر إفتتحت الجلسة بنادي الحزب بشارع الترنيوال بحضور مئات المندوبين والضيوف وألقى رئيس الحزب محمود الماطري كلمة رحب فيها بالمؤتمرين لفت فيها أنظارهم إلى ما يخص به الحزب من إشعاع متزايد وما له تأثير متصاعد على إدارة الإحتلال[1] وتم في هذا المؤتمر إتخاذ قرارات في منتهى الخطورة لمجابهة الإستعمار ومن بين القرارات الإعلان عن سحب الثقة من الحكومة الفرنسية[2]، كما ندد بممارسات المستوطنين والمتواطئين مع الإدارة الإستعمارية كما حذر المناضلين من المظاهرات غير المنتظمة والتصريحات الصاخبة التي لم يكتب لها أن تفضي إلى ردود فعل إنتقامية دون تقديم حلول، أما الحبيب بورقيبة من جانبه ألقى خطابا واضحا تمام الوضوح وواقعيا غاية الواقعية ومحكومًا حبكًا محكمًا خال من تلك الثرثرة الديماغوجية التي كانت كثيرا ما يركن إليها هذا الخطاب إبتهج له رئيس الحزب محمود الماطري وهنأ عليه بورقيبة بحرارة وبمجرد إنتهاء المؤتمر وعودة المندوبين إلى مناطقهم انتظمت في كل مكان إجتماعات عامة وكانت الخطب التي تلت فيها لا تبعث على التهدئة وكثير ما كانت توفر لسلطات الإستعمارية فرصة[3].

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 149.

(2)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 65.

(3)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 149-150.

وفي هذه الفترة قامت السلطات الفرنسية بأعمال قمعية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى ضد الوطنيين والنقابيين وإعتقلت عددا كبيرًا منهم ورغم ردود الفعل في هاتين البلدين كانت ضعيفة فإن بورقيبة وصالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويزة* والحبيب بوقطفة روا أنه من الضروري شن إضراب عام تضامني في تونس أما البحري قيقة ومحمود الماطري فكانا ضد هذه المبادرة لأن هذا الإضراب في نظر الماطري في هذه الظروف لا يخدم القضية التونسية ولا المغاربية ورغم رفض كل من رئيس الحزب الماطري وعضو الديوان السياسي البحري قيقة لهذه المبادرة إلا أن الإضراب نظم في 20 نوفمبر 1937 لكنه لم يحقق نجاحا وقد كان سبب في إندلاع بعض حوادث وإعتقال الوطنيين وسعيا للتخفيف من هذا التصعيد سعى طالب رئيس الحزب محمود الماطري هيئة تحرير الجريدة بالإجتماع يوميا في مكتب الحبيب بورقيبة وإشترط أن تصدر أية مقالة دون موافقة أغلبية الحضور وفي 24 ديسمبر 1937 حرر بورقيبة مقالا شديد اللجهة بعنوان " أهذا عدم إدراك أم أستخفاف " وكان يعزم نشره يوم 25 ديسمبر 1934 وأطلع عليه الماطري فعارضه بشدة وقرر تغيير عنوانه لما فيه من تحامل على ممثل فرنسا كما قرر حذف فقرة أو فقرتين منه لكن المقال نشر بنفس العنوان ودون حذف أيه فقرة فغضب الماطري لهذا وإتصل ببورقيبة الذي أنكر أن يكون له ضلع ونسب الخطأ إلى سكريتير الجريدة الهادي نويزة ومن هنا بدأ الخلاف بين رئيس الحزب وأمينه العام حيث أعلم الماطري بورقيبة قائلا:" إن الديوان السياسي سوف يتلقى عما قريب إستقالتي بصورة لا رجعة فيها هذه المرة[1].

*- الهادي نويزة: المناضل الكبير ورجل الدولة الوزير الأول ولد (1911-1993) ولد بالمنستير وبعد أن أحرز على البكالوريا، إلتحق بكلية الحقوق بباريس ونال الإجازة في الحقوق، وكان ناشطا في الحركة الطلابية وممثلا للحزب الحر الدستوري التونسي بالعاصمة الفرنسية، عاد إلى تونس 1937 وإنخرط في سلك المحاماة بالعاصمة واضطلع بمهام الكتابة العامة للجامعة النقابية للعمال التونسيين فعمل على إدماج الحركة النقابية في الحركة الوطنية، كان من المساهمين بإنتظام في تحرير جريدة " لاكسيون" لسان الحزب باللغة الفرنسية، ألقي عليه القبض أفريل 1938 وصحب بورقيبة في تنقلاته عبر السجون في تونس وفرنسا، أطلق سراحه أفريل 1943، إنتخب عضوا للديوان السياسي وكاتباعاما مساعدًا 1948، قضى الفترة المعركة الحاسمة (1952-1954)، 1954 عين بوزارة التجارة، و 1955 شكلت الحكومة الثانية فتسلم فيها مهام المالية إلى غاية 1958، أنظر إلى: محمود بوذينة، مشاهير...، المرجع السابق، ص 679-680.

أنظر كذلك ملحق رقم (14)

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص ص 151-152.

ويذكر الحبيب ثامر في كتابه " هذه تونس" أن سبب الخلاف بين بورقيبة ومحمود الماطري أنه يعود إلى القرارات التي إتخذها الحزب الدستوري الجديد وذلك بعد إعلان العصيان المدني ومجابهة الإستعمار بالعنف ونتيجة لما يترتب عن خطورة هذه القرارات من مواجهته واستعداد للتضحية والفداء وقع خلاف بين المؤتمر الذي عقد وعلى إثر ذلك نشب خلاف بين رئيس الحزب وبين الأمين العام للحزب الحبيب بورقيبة فأستقال محمود الماطري من الحزب ويقول الحزبيون القدامى بعض الحزبيين الجدد الدين انشقوا عن بورقيبة فيما بعد بأن جو العنف الذي ساد المؤتمر وقراراته الثورية التي لم يوافق عليها الحزب الدكتور محمود الماطري كانت تستهدف بالدرجة الأولى إقصاء الماطري من رئاسة الحزب وإضعاف الحزب الدستوري القديم ورئيسه عبد العزيز الثعالبي ويعتبر هؤلاء أن المناورة كانت مدبرة على الأقل من طرف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة الذي كان يريد أن يسيطر على الحزب الجديد ويوجهه[1].

وقد ذكر كذلك علال الفاسي في كتابه " الحركة الإستقلالية في المغرب العربي" أن الإدارة الإستعمارية بدأت عمليا في الإستعداد لقمع التونسيين أيضا فأصدرت أوامرها بمنع الإجتماعات العامة لكن ذلك لم يعق الدستوريين عن موالاة إنشغالهم بوسائل الاجتماعات الخاصة والمظاهرات التي تنظم في محلات محدودة وحكمتها لا تقل قيمة عن التظاهر العلني من حيث إشهارها للإستيلاء وإذكاؤها لحزب الأعصاب فأتخذت الحماية تدابير مضادة لعمل الحزب وطاردت مسيري الحركة[2].

ويذكر أنه من أجل هذا قدم الإستقالة، حتى لا يتهم بالجبن، والخوف أمام النتائج الوخيمة للإضراب ومنذ هذه الحادثة قل نشاط الحكيم الماطري بالحزب وحضوره الإجتماعات وعين رئيسا للجنة الإقتصادية رغم أنه لم يحضر إجتماعاتها[3].

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 65.

(2)- علال الفاسي: المرجع السابق، ص 84.

(3)- أحمد بن ميلاد، محمد مسعود إدريس: المرجع السابق، ص 425.

المبحث الرابع: إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1936:

لقد قامت التجربة النقابية التونسية الثانية في ظروف مغايرة كثيرا للتجربة الأولى وهي لا تتشابه إلا في الحالة الإقتصادية والإجتماعية العامة حيث لا تزال تونس تعاني من مخلفات الأزمة الإقتصادية العالمية 1929، فقد صدر مرسوم من الباي يضمن حرية العمل الثقافي يوم 16 نوفمبر 1932 هذا من الناحية القانونية أما من الناحية السياسية فقد إرتقت الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا وتطورت القوانين الإجتماعية بهذا البلد الأمر الذي جعل العمال التونسيون يشنون إضرابات سنة 1936 يطالبون فيها بتعميم هذه القوانين على تونس وإندلع أول صدام يوم 14 جوان 1936 في معمل الفسفاط الرفيع (رينو) ثم عمت الشرارة تونس وبنزرت ومراكز صناعية أخرى وسرعان ما ظهرت النتيجة حيث نشرت المراسيم المتعلقة بالتشريع الإجتماعي يوم 7 أوت 1936 أسبوع عمل بـ 40 ساعة، وعطل خالصة الأجر في الصناعة والتجارة والمهن الحرة، العقود المشتركة، ولقد تبدلت الظروف محليا وخارجيا فانبثق عن مؤتمر الحزب بقصر الهلال في مارس، الحزب الدستوري الجديد الذي يمثل البرجوازية الصغيرة الثورية ذات الفكر المغربي إلى جانب الدستور القديم الذي يمثل البرجوازية التقليدية أما عالميا فقد عرفت أوروبا صعود الفاشية من جهة ووصول الجبهة الشعبية للحكم من جهة أخرى[1] ولقد ساعد صناع نقابة الكرارطية بتونس شهر جويلية 1932 التي ضمت حوالي 1486 منخرط يقودهم بلقاسم القناوي* الكاتب العام للنقابة وإتفاقها مع نقابة العمالة بسوق الحبوب العام ساعد على إعادة بعث جامعة عموم العملة

(1)- عبد السلام بن حميدة: تاريخ الحركة النقابية الوطنية للشغيلة بتونس (1924-1956)، تر: جماعية، ط1، (دس)، دار محمد علي الحامي، صفاقص، تونس، ص 63.

*- بلقاسم القناوي: النقابي الوطني والمناضل ولد 1907 بالمطوية، وإلتحق بتونس العاصمة سنة 1918، انخرط في الحزب الحر الدستوري منذ 1924، وما إن حل محمد علي الحامي بتونس 1924 حتى كان القناوي من أول المؤيدين له لأفكاره النقابة فشهد له ولأفكاره النقابية ولادة اول منظمة نقابية ، وفي سنة 1927 إلتحق بالخدمة العسكرية، إستأنف نشاطه النقابي والسياسي مع 1931 فكون نقابة الكرارطية، توفي 28 فيفري 1987، أنظر إلى محمد بوذينة: مشاهير تونسيين، المرجع السابق، ص 139، أنظر كذلك الملحق رقم (15).

التونسية الثانية وذلك في تجربتها الثانية والإسراع في إنجاز المؤتمر التأسيسي لهذه الجامعة والذي حضره نواب 45 نقابة أساسية بتاريخ 27 جوان 1937 بقاعة البالمارلوم بتونس[1].

وبعد إعادة هذه الجامعة بلغ عدد الإضرابات سنة 1936 حدود 220 إضرابا وكان تأسيس الجامعة مرة أخرى إثر موجة إضرابية كما سبق وأشرنا وقد شملت مناجم (الرديف، أم العرائس، الملتوي، المضلية) أدت هذه الإحتجاجات إلى تدخل الجيش وإطلاق النار على المضربين وخلف التدخل 17 قتيلا و30 جريحا وكان الحزب الدستوري الجديد الذي صمم منذ البداية على إهتمام بالنقابات واسع الحضور في تركيبة الهيئة الجامعية وفد كان القناوي نفسه من أبرز مناضلين ولكن النقابيون يجمعون إلى مسؤولياتهم بالجامعة مسؤوليات حزبية بالشعب الدستورية هنا ثبت توسع مهامهم من العمل النقابي إلى ترأسه خلايا العملة التونسية الثانية في مناخ سياسي وإجتماعي شبيه بظروف نشأة جامعة عموم العملة التونسية[2] وقد تميز مناخ مؤتمر قصر الهلال وبروز الحزب الجديد السالف الذكر بقيادة الحبيب بورقيبة ورفقائه الذين سيبلورون تصورا جديدا في النشاط السياسي الذي يقوم على توسيع دائرة العمل الوطني لتشمل شرائح واسعة من المجتمع بعد أن كان الحزب القديم يقتصر في نشاطه على إستمالة الشعب التقليدية كما عرفت ظهور إضرابات واسعة[3] إنتشرت هذه الحركة في تونس وبتزرت وكذلك في المناطق الزراعية مثل: سوق الأربعاء وسوق الخميس وماطر وقنطرة الفحص ثم الوطن القبلي وخاصة المناجم التي لم تنخرط في التجربة النقابية الأولى ولكن لم تنتشر إلا بصعوبة في الساحل فلم تتكون إلا نقابات العمال الفلاحين في القضية وعمال معاصر الزيت بسوسة، كما أنها لم تستطع أن تستوعب عدد كبير من العمال في صفاقس حيث تمكن الكنفدرالية العامل للشغل C.G.T من إستقطاب عدد هام من مناضلي نقابة محمد علي فأسندت مراكز القيادة للبعض منهم وتبنت جزءا من مطالبهم ومثال ذلك: **إنتخاب**

(1)- ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في إفريقيا، أوراق المؤتمر العلمي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان/ يناير 2002، ص 97.

(2)- ليلى بوجلال: المرجع السابق، ص 216.

(3)- ملتقى الجامعات الأفريقية التداخل ...، المرجع السابق، ص 97.

تونسي كمندوب للعمال في مغازة مونوبري وكانت العلاقات متوترة بين الجامعة والكنفدرالية[1].

ومن أهم نقاط ضعف هذه المنظمة إفتقارها للمثقفين إذا لم تكن لها علاقات تذكر بهم إذ إستثنينا بطبيعة الحال إتصالاتها ببعض القادة للحزب الحر الدستوري الجديد الدي بعث في سنة 1934 ولم يكن لبلقاسم القناوي الكاتب العام حسب ما نعلم وهو آنذاك " **كرارطي** " علاقة بالجامعة العامة للموظفين التونسيين التي تأسست عام 1936 ولم تستقطب أيضا الجامعة القوات العمالية المثقفة نسبيا التي إلتحقت بالكنفدرالية العامة للشغل C.G.T في الثلاثينيات وقد إنجر على ذلك إنعدام برنامج أو حتى خطوط عريضة لتصور المستقبل وبذلك فقد البعد التنموي الذي لمحناه في جماعة عموم العملة التونسية الأولى أما علاقات هذه المنظمة النقابية بالحزب الحر الجديد الذي ساعدها في مرحلة التأسيس سرعان ما تدهورت عندما إمتنع بلقاسم القناوي عن المشاركة في الإضراب العام الذي قرره الحزب ليوم 20 نوفمبر 1937 إحتجاجًا على القمع الإستعماري في الجزائر والمغرب الأقصى[2].

انتهت تجربة جامعة عموم العملة التونسية الثانية إلى الفشل بسبب الصراع الحاصل بين قادة الحزب الحر الدستوري الجديد وقيادة الجامعة فالطرف الأول إرتئ إلى ضرورة تغيير قيادة هذه المنظمة النقابية بـ المحامي الهادي نويزة بدل الكرارطي بلقاسم القناوي وهو ما رفضه الطرف الثاني وقد إزداد الوضع تأزما عند ألقت أحداث 8 أفريل 1938 بظلالها على الواقع السياسي والنقابي التونسي فقرر الكثير من النقابات الإلتحاق بالكنفدرالية العامة للشغل و تنتهي تجربة جامعة ع.ع.ت 2 بعد تنحية مؤسسها بلقاسم القناوي كرديف[3].

وهكذا لم يتمكن التونسيون مجددا من المحافظة على جامعة عموم العملة التونسية الثانية التي إندثرت قبل تعليق كل نشاط نقابي في البلاد عند إندلاع ح.ع 2. وساهمت هذه

(1)- عبد السلام بن حميدة: المرجع السابق، ص 64.

(2)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص 131.

(3)- ملتقى الجامعات الإفريقية ...، المرجع السابق، ص 97.

النهاية التي إتسمت بالفشل الواضح في التوفيق بين النضال النقابي والنضال السياسي في غياب هذا التنظيم وكاتبه العام من الذاكرة العمالية التونسية[1].

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 131.

المبحث الخامس: أحداث 8 أفريل 1938

بسبب الحال التي كان يعيشها رجال الحزب العاملين من أقصى أنواع الإضطهاد، إجتمع المجلس الملي للحزب في شهر مارس وحدد نهائيا موقفه من سياسية القمع التي إنتهجتها فرنسا في كافة أنحاء القطر حيث كانت توزع قادة الحزب لعقد الإجتماعات العامة، فكانت السلطة الفرنسية تلقي عليهم القبض أثناء قيامهم بجولات دعائية، فإعتقلت في 4 أفريل الدكتور سليمان بن سليمان والأستاذ يوسف بعد أن منعت إجتماعات أراد عقدها في وادي مليز، وعلى إثر ذلك قامت إضطرابات أفضت إلى الإصطدام بين الشعب والقوات المسلحة فمات العشر وجرح المئات من الوطنيين ثم اعتقل في 6 أفريل الأستاذ صالح بن يوسف والهادي نويزة ومحمود بورقيبة أثناء قيامهم بجولة دعائية في منطقة الكاف وهكذا قامت السلطات الفرنسية بحركة إعتقالات واسعة شملت جميع قادة الشعب، ولم يبقى منهم من لم يزج به أعماق السجون[1] فكان رد فعل الحزب عنيفا إذ قرر سلسلة من المظاهرات لا تنقطع إلى أن ترجع السلطة الفرنسية عن قرارها، وإنتشرت الدعوة إلى مقاومتها بالعنف وإلى العصيان المدني والعسكري، فقامت مظاهرات هائلة في كامل أنحاء القطر التونسي يوم 8 أفريل 1938 وتمت في هدوء تام، وقد ظهرت فيها قوة الحزب الجبارة ونظامه العقيد وتكتل الشعب حوله، وإزاء هذه الحال قررت السلطة الفرنسية القضاء نهائيا على الحزب وإن أدى ذلك إلى أسواء العواقب[2].

ويعتبر ذلك رد الدستور الجديد على سياسة التضييق على الحريات والإيقافات بتنظيم مظاهرة ضخمة يوم 8 أفريل 1938 برهنت على قدرة الحزب على تعبئة القوة الشعبية وقيادتها وكان الإستعداد لمظاهرة ثانية يوم 10 أفريل لكن حدث ما لم يكن متوقعا يوم 9 أفريل حيث انتشر خبر إعتقال علي البلهوان وإحالته على حاكم التحقيق، ففي ذلك اليوم حدثت مواجهات دامية أمام قصر العدالة بين المتظاهرين وقوات الجندرمة وكانت الحصيلة ثقيلة حوالي عشرين قتيلا وأكثر من مائة جريح، وقد أشارت تقارير البوليس إلى

(1)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 96.

(2)- محمود الماطري، مذكرات مناصل، عز الدين قلوز، تعريب حمادي الساحلي، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2005، ص 125.

تصميم المتظاهرين على الصمود في وجه قوات الأمن ومواجهتها، وقد لعب الطلبة الزيتونيون دور المحرض إضافة إلى دور العناصر المهمشة في العاصمة حيث كانوا يشكلون أغلبية المتظاهرين وإنحدار أغلبهم من أوساط إجتماعية ومهنية فقيرة أو مفقرة كالعمال اليوميين والعاطلين والوافدين الجدد من الأرياف نحو العاصمة، وكان من تداعيات المواجهة الدامية إعلان حالة الطوارئ والحصار ومنع حمل السلاح و تحجير جريدة " لاكسيون تونيزيان" وإعتقال زعيم الدستور الجديد وإحالته مع قياديي الحزب أمام محاكم التحقيق قيران دي كايلا DeGuerin De Gayla وإنطلاق حملة إعتقالات واسعة النطاق شملت ما يقارب التسعمائة شخص وتوجت الإجراءات القمعية بحل الدستور الجديد يوم 12 أفريل[1].

ويعتبر ذلك تصلب الحزب الدستوري الجديد وقد تجلى هذا التصلب في المظاهرات التي جرت ببنزرت في بداية جانفي 1938 إحتجاجات على إبعاد حسن النوري رئيس الشعب الدستورية[2] بهذه المدينة والكاتب العام للإتحاد المحلي لجامعة عموم العملة التونسية إلى الجزائر والتي أدت إلى تدخل الأمن وقتل ستة أشخاص وجرح عشرين وإيقاف سبعة من بينهم الحبيب بوقطفة رئيس الجامعة الدستورية بالمنطقة، ثم إحتد هذا الإتجاه المتطرف إثر إنعقاد المجلس الملي للحزب الدستوري الجديد يومي 13 و 14 مارس 1938 حيث وقعت إقتراحات في تنظيم المظاهرات والحث على الإمتناع على دفع الضرائب وكذلك الخدمة العسكرية. مما دفع الطاهر صفر الذي عينه هذا المجلس رئيسا للحزب خلفا لمحمود الماطري للإستقالة من هذا المنصب، غير أنّ الجناح الراديكالي للحزب بقي بالرغم من تعديل المجلس الملي لموقفه نزولا عند رغبة المعتدلين يعمل على إحتداد الحركة الوطنية التونسية ولم تثنه حكومة ليون بلوم الثانية التي تألفت في 13 مارس 1938 عن عزمه خصوصا وأن هذه الحكومة كانت متحفظة أكثر من ذي قبل في سياستها الإستعمارية وذلك محاباة للبرجوازية لكسب ثقتها وتأييدها ضد القوى الفاشية التي إزداد خطرها عندما ضم هتلر Hitler في 11 مارس 1938 النمسا إلى ألمانيا، فكثف إذن الحزب الدستوري الجديد تحت تأثر شقه المتطرف من دعايته بالعاصمة في أوساط تلاميذ المعهد الزيتوني والمدرسة

(1)- عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق، ص 103.

(2)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 112.

الصادقية وكذلك داخل البلاد وألقى علي البلهوان الأستاذ بالمعهد الصادقي محاضرة بنادي الحزب بتونس حول " دور الشباب في المعركة " وذلك رغم تحذير السلطات الإستعمارية، وعندما أقصي عن العمل من أجل نشاطه الوطني دخل تلاميذ الصادقية يوم 25 مارس تضامنا معه في إضراب عام أدى إلى غلق مدرستهم من طرف إدارة التعليم العمومي، كما قام رجال الحزب بحملات دعائية داخل الإيالة حرضوا فيها الأهالي على الامتناع عن دفع الضرائب، والخدمة العسكرية فعمدت السلطات الفرنسية في أوائل أفريل 1938 إلى إيقاف عشرين من قادة الحزب[1].

وكان رد فعل الديوان السياسي الإعلان عن إضراب عام ليوم 8 أفريل ونظمت خلال هذا اليوم مظاهرة بالعاصمة بقيادة المنجي سليم و علي البلهوان، إتجهت نحو الإقامة العامة حيث تجمع بين 7 و 10 آلاف شخص نادوا ببرلمان تونسي وحكومة وطنية وبسقوط الإمتيازات فخطب فيهم محمود الماطري، الذي شارك في هذه المظاهرة بالرغم من إستقالته من الحزب الدستوري الجديد، لتهدئة الوضع وتلاقى التصادم مع قوات الأمن وتلاه علي البلهوان الذي ألقي خطابا عنيفا، ثم أخذ الكلمة المنجي سليم ليذكر بمطالب الحزب ويعلن عن مظاهرة ثانية يوم 10 أفريل ، وإثر ذلك تفرق المتظاهرين في هدوء تام طبقا لتعليمات المسؤولين الدستوريين، كما نظمت في نفس اليوم مظاهرات داخل البلاد وخصوصًا بالساحل والوطن القبلي وبنزرت، وكان الحزب الدستوري الجديد الذي برهن في الثامن من أفريل على قدرتة على تعبئة القوى الشعبية يستعد لمظاهرة 10 أفريل حينما إلتمس محمود الماطري من الحبيب بورقيبة العدول عن هذه المظاهرة وذلك بعدما أعلمه أن المقيم العام بعزمه على منعها بجميع الوسائل، غير أن الكاتب العام للحزب رفض نصائح الماطري، وخصوصَا وأن الجو قد تعكر عندما علم الناس بدعوة علي البلهوان إلى المثول أمام قاضي التحقيق يوم 9 أفريل 1938، وأن التصادم أصبح لا مفر منه، وفعلا فقد إنتقل جمع غفير مساء ذلك اليوم على الساعة الثالثة إلى قصر العدالة تضامنا مع زعيم الشباب، وعندما أطلقت قوات الأمن النار لتفريقهم " إندلعت الثورة مثل الحريق" فإصطدم الآلاف من المتظاهرين الذين أقبلوا من الأحياء الشعبية القريبة في قصر العدالة كباب سويقة والملاسين بالقوة العمومية وقد أسفرت

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 112-113.

هذه الأحداث التي دامت ثلاث ساعات على إثنين وعشرين قتيلا وما يزيد عن المائة وخمسين جريحًا[1].

ويمكن إعتبار مظاهرات 8 أفريل تعود إلى أوائل 1938 على إثر الإضرابات وموجة الإضطهاد الإستعماري التي بدأت بمراكش ثم الجزائر وإنتهت بتونس، حيث وقع أول إصطدام بين الجيش الفرنسي والجماهير في مدينة بنزرت إستشهد فيه وجرح عدد كبير من الوطنيين، فما كان من قيادة حزب الدستور الجديد إلا أن دعت في شهر مارس سنة 1938 المجلس المركزي للحزب ليصادق على قرارات المؤتمر التي تدعوا إلى عدم الخضوع للقمع الإستعماري ورفض القوانين الإستعمارية وقد توزع أعضاء المكتب السياسي داخل القطر لتهيئة الشعب للكفاح والصمود وقد دارت معارك دامية بين المواطنين والقوات الإستعمارية في وادي مليز والكاف وسوق الأربعاء ودقاش وتوزر وبنزرت و نفطة، وكان يوم المعركة الحاسمة يوم 9 أفريل بمدينة تونس العاصمة من أدناها إلى أقصاها، حيث أعتقل كذلك عدد هائل من المتظاهرين وطارد الإستعمار قادة الحزب ومناضليه وزج بهم في السجن العسكري بتونس[2].

ويوم 9 أفريل هو يوم إعتقال زعيم الشباب الأستاذ علي البلهوان، تجمعوا الناس أمام المحكمة فجاءت القوات المسلحة الفرنسية وأطلقت نيرانها على الجماهير، فقتلت زهاء الخمسمائة ويبلغ عدد الجرحى عشرات المئات، ووقعت أحداث مماثلة في بقية أنحاء القطر التونسي في نفس اليوم وإعتقلت السلطة العسكرية بقية قادة الحركة في مقدمتهم الحبيب بورقيبة الذي ألقي القبض عليه وهو في فراش المرض، وأعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وصارت المحاكم العسكرية في كل المدن تصد أحكامها المستعجلة بالأشغال الشاقة والسجن الطويل الأم، وانتشر الجيش في البلاد يعذب الأهالي ويعتدي عليهم، ودامت هذه الحال خمس سنوات عان فيها الشعب التونسي بسبب البطش والطغيان[3].

(1)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص ص 113-114.

(2)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 66.

(3)- الحبيب ثامر: المرجع السابق، ص 98.

كما أنّ على إثرها عمت الإضطرابات البلاد وساد جو من الإرهاب والتدمير والحرق، ومن السجن العسكري بتونس نقل صالح بن يوسف والمنجي سليم والحبيب بورقيبة والحبيب بوقطفة ويوسف الرويسي والبشير بن يوسف وعلى البلهوان إلى سان نيكولا بمرسيليا وإمتلأت السجون في تونس بالوطنيين ومن سنة 1938 أصبح الحزب الدستوري الجديد يتصدر نضال الحركة الوطنية ضد الإستعمار وأصبحت له شعبية كبيرة بين الجماهير[1].

وكان جل ضحايا مظاهرات أفريل 1938 من الشباب الذين يعانون آنذاك من البطالة وخصوصًا النازحين منهم القاطنين بالأحياء القصديرية كالملاسين وراس الطابية، حيث كان الوضع متفجرًا من جراء رداءة الحالة الإجتماعية وكذلك من تلاميذ المعهد الزيتوني الوافدين من داخل البلاد، والتي كانت آفاق الشغل محدودة بالنسبة إلى حاملي شهاداتهم، ولا جرم إذن أن تقوم سلطات الحماية إثر هذه الأحداث بطرد العديد من النازحين إلى بلدانهم وعلى الرغم من أنّ مظاهرة 9 أفريل 1938 كانت تلقائية ومن أنّ الحزب الدستور الجديد عجز عن مراقبتها فإنه تعرض إلى قمع لم يسبق له مثيل في البلاد التونسية منذ إنتصاب الحماية، إذ أعلنت السلطات الفرنسية حالا حالة الحصار وعمدت إلى حل الحزب وتعطيل الصحف الوطنية[2].

فهل يمكن إعتبار أحداث 9أفريل 1938 مكيدة بوليسية أو مؤامرة دستورية ذلك أن القيادة العسكرية كانت متهيئة لأحداث 10 أفريل المرتقبة معيبة على المقيم العام تساهله تجاه الدستوريين الجدد وكان الوضع مناسبا لجره إلى إتخاذ إجراءات أكثر حزمًا بعد سقوط حكومة ليون بلوم الثانية (مارس، أفريل 1938)[3].

غير أنّ الإستعداد يبدو من قبيل الإجراءات الإحترازية لترهيب الدستور الجديد إذ ليس هناك على ما يبدو نية في إراقة الدماء وبخصوص المؤامرة الدستورية فهناك ما يشير إلى ذلك فالظرف مناسب للضغط على فرنسا المنشغلة بهمومها الأوروبية و التصريحات والمقالات الصحفية تؤكد ذلك، فالدستور الجديد يهدف إلى خلق جو مناسب للإضطرابات

(1)- الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 66.

(2)- علي المحجوبي: الحركة الوطنية ...، المرجع السابق، ص 144.

(3)- عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق، ص ص 103-105-106

والتعبئة الجماهيرية وإستنزاف السلطة الإستعمارية عاملا في الوقت ذاته على تجنب المواجهة الشاملة وخيار القوة، إذ أن أقصى ما كان يرمي إليه هو القيام بمناوشات محدودة هنا وهناك بغية جلب إهتمام الرأي العام والحكومة الفرنسية على ضوء هذه العناصر لم تكن أحداث 9 أفريل الدامية مخططًا ومعدًا لها سلفًا، لكن بماذا نفسر هذا التجمهر لعدد كبير من الناس المسلحين بالهراوات والسكاكين وبعض الأسلحة النارية ووجود أشخاص يقطنون بأحياء بعيدة جدًا عن مكان الحادثة إنه لابد أن تكون هناك درجة دنيا من التنظيم لدى الثائرين رغم صعوبة الإتصال بين من بقي من القيادة الدستورية خلال الساعات الثلاث الفاصلة بين إيقاف علي البلهوان وإحالته عل حاكم التحقيق إذ تم الاعتماد على عدد من المبعوثين للتشاور وإيصال التعليمات للنشطاء ومناضلي الحزب وحثهم على القيام بالتحرك، فكان بذلك فعل دفاعي وعمل يائس.

أما الدستور القديم الذي ندد بالأحداث وحمل الطرفين مسؤوليتهما، فلم يبد منذ ذلك التاريخ إلا نشاطًا خاصًا محتشمًا يحوم حول الشيخ الثعالبي، إلا أنه سَلِمَ من عملية القمع فاحتفظ بكل تشكيلاته التي كانت تتمثل في تلك الفترة في 167 شعبة منها 13 شعبة في تونس العاصمة موزعين أساسا على المراكز التالية: تونس، قليبية، منزل تميم، ماطر، زغوان، مساكن، سوسة، السواسي، قصر هلال، الجم، صفاقس...

كما ظل بعيدا منذ سنوات عن تشويش يستنكره من حيث المبدأ بإعتباره طريقة متبعة من قبل الدستور الجديد، فإنحصر نشاطه في مناقشات إيديولوجية بين قادة الحزب.

لقد مثلت أحداث 9 أفريل 1938[1] حدثًا هامًا شكل إحدى العلامات البارزة والمضيئة في تاريخ الحركة الوطنية، كما أنها مثلت إنطلاقا من النتائج التي ترتبت منها من إصطدامات وسقوط ضحايا وإعلان حالة الطوارئ وحل الحزب الحر الدستوري الجديد، وحملة الإعتقالات الواسعة والمحاكمات ضربة قوية زعزعت أركان الدستور الجديد غير أن الأحداث اللاحقة ستبرز مدى تعاطف الشعبات مع قيادته ومناضليه، فقد تمكن حزب الحركة من إستعادة الروح بتشكيل الديوان السياسي الخامس والسادس والشروع في تنظيم المقاومة السرية للمناضلين الوطنيين، وأصبح الوضع أكثر تعقيدًا عندما تحولت تونس إلى

(1)- أنظر الملحق رقم (15).

مسرح للعمليات العسكرية بين جيوش المحور وجيوش الحلفاء (نوفمبر 1942- ماي 1943) وتنامي الشعور الموالي لألمانيا خصوصًا عندما بادرت القوات الألمانية إبتداء من شهر ديسمبر 1942 إلى إطلاق سراح المحكوم عليهم ومن بينهم بعض زعماء الدستور الجديد لحبيب بورقيبة من حصن سان نيكولا في مرسيليا لتبدأ مرحلة جديدة من النضال الوطني[1].

وثيقة من خطاب علي البلهوان يوم 8 أفريل 1938 بساحة الإقامة العامة بالعاصمة:" يا أيها الذين آمنوا بالقضية الوطنية، جئنا في هذا اليوم لإظهار قوانا، قوة الشباب الجبارة التي تستهدم هياكل الإستعمار الغاشم وتنتصر عليه، جئنا في هذا اليوم لإظهار قوانا أمام العاجز (في إشارة إلى المقيم العام غيون) الذي لا يقدر أن يدير شؤونه بنفسه الذي يكيد للتونسيين الشر والمذلة والحقد ويريد سحقهم في هذه البلاد[2] لا قدر الله .... يا أيها الذين آمنوا بالقضية التونسية، يا أيها الذين آمنوا بالبرلمان التونسي لا ينبني إلا على جماجم العباد ولا يقام إلا على سواعد الشباب، ثابروا في الله حق جهاده إذا ..."[3].

(1)- عبد المجيد كريم وآخرون: المرجع السابق، ص 106.

(2)- الصباح يومية إخبارية سياسية، جامعة شارع المحمد البوعزيزي، المنتزه تونسي، الأحد 9 أفريل 2017، بقلم عبد اللطيف الحمائيـ دص.

(3)- المرجع نفسه، دص.

المبحث السادس: موقف الحزب من إندلاع الحرب العالمية الثانية

قد كانت حوادث أفريل 1938 ضربة موجعة للحزب الدستوري الجديد حيث حل الحزب وإعتقل الطاهر صفر والحبيب بورقيبة، أما الحزب الدستور القديم فقد إبتهج كثيرا لما حل بخصمه وإعتبر ذلك جزاء الخائن، وإثر هذا أصبح موقف الحزب الدستوري ضعيف خاصة أن الحرب العالمية الثانية على الأبواب، ولكن الشعب التونسي لم يفقد الأمل في المستقبل ففي سنة 1939 تمكن الدستوريون من تضييق الخناق على الحكومة، وذلك بعد رفع الحصار وإطلاق سراح نحو المائة وخمسين معتقلا من طرف المقيم العام الجديد إيريلا لابون، ولقد حاول الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم المحافظة على إنسجام الحزب وعلى حماسه، وقد كان المطلب الأساسي للدستوريين آنذاك يتمثل في إطلاق سبيل المبعدين، وبالرغم من القمع الشديد تواصلت الإجتماعات في بيوت المناضلين وتوالت العرائض والمناشير والمظاهرات وحتى عمليات التخريب التي إن دلت على شيء إنما تدل على حيوية الحزب الذي إستمر يضطلع برسالته رغم محاولة القضاء على قيادته، كل هذه الظروف الصعبة التي مر بها الحزب الدستوري الجديد جعلته لم يتخذ موقفا علنيا واضحا من إندلاع الحرب العالمية الثانية بإعتباره من جهة حزبا منحلا ومن جهة ثانية أن أغلب قيادته كانوا في السجون والمعتقلات ولما إندلعت الحرب العالمية الثانية إنكسرت فرنسا أمام ألمانيا إتضح للدستوريين إنحطاط فرنسا وعجزها عن استمرار سيطرتها على تونس لمدة أطول.

وبعد فترة من التردد والهدنة عادت السلطة الفرنسية من جديد إلى سياسة القمع فإعتقلت في 19 جانفي 1941 الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم، فكان إعتقالهما شديد الوقع على نشاط الحزب وخاصة وقد حكمت عليها المحكمة بعد ثلاثة عشر شهر بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة لم تنفعهما مرافع الأستاذ تيكسيه Tixier الحماسية[1].

وأمام هذه الصدمة لم يقف الحزب الجديد مكتوف الأيدي بل شكلت دواوين سياسية أخرى تولت زمام الحركة، حيث كلما اعتقلت السلطة الفرنسية جماعة قامت مكانها جماعة أخرى وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة، أما الحبيب بورقيبة فرغم جميع العراقيل إلا أنه تمكن

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 169-170-171-172.

من تبليغ توجيهاته من السجن بفرنسا عام 1942 حرص فيها على تحذير التونسيين من التعاون بأي شكل من الأشكال مع قوات المحور[1].

ومما سبق نستنتج أن موقف الحزب من الحرب العالمية الثانية لم يكن موحدًا بل كان ينقسم بين الحزب الدستوري القديم الذي إبتهج لحل الحزب الجديد وإعتقال زعمائه وكان مؤيد لقوات المحور، والحزب الجديد الذي كان يبحث عن الإستقلال وعدم التعاون مع قوات المحور، وهذا يعني أنّ هذا الموقف موقفا ضعيفا، مما يفتح الطريق أمام السلطات الإستعمارية لممارسة كل نشاطاتها القمعية بكل سهولة.

(1)- قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 172.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال ما تم عرضه في الفصل الرابع نستنتج أن مؤتمر قصر الهلال والذي يعتبر مؤتمر تاريخي في البلاد التونسية والبذرة التي أدت إلى بروز حزب جديدة 1934 بزعامة الحبيب بورقيبة وهذا الحزب قد عرف نشاطا موسعا والذي بالرغم من بروز إختلافات مع الحزب الحر القديم إلا أنه اعتبر إمتداد له، عير أن هذا الحزب الجديد قد دب فيه الخلاف كسابقه خاصة الخلاف بين الحبيب بورقيبة والماطري لينتهي الخلاف بزعامة بورقيبة للحزب وإنسحاب محمود الماطري، وقد عرفت كذلك الفترة المدروسة إحياء جامعة عموم العملة التونسية 1937 لتجدد نشاطها النقابي وتبدأ نضالها، ونختم هذا الفصل بإندلاع الحرب العالمية الثانية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم دراسته يمكن القول أنه قد عشنا تجربة علمية جديدة لم يسبق لها مثيل، وقد توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات من خلال هذه الدراسة حول الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين.

إن الشعب التونسي رفض الإستعمار منذ الوهلة الأولى وقاومه وذلك بداية بالكفاح المسلح ونتيجة لفشل هذا الكفاح رأو أنه لابد من تغيير الأسلوب لعلهم يحققون هدفهم فتوجهوا إلى العمل الإصلاحي الذي كان مبني على الجمعيات والنوادي ليتحول هذا النضال إلى سياسي يطالب بحقوقه في شكل أحزاب ونوادي قانونية.

إنّ الأوضاع الإقتصادية للإيالة التونسية منذ بداية الحماية إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى 1919 قد كانت مزرية حيث أن فرنسا كانت تستولي على أراضي التونسيين بصفة كبيرة بالنسبة للزراعة، أما بالنسبة للتجارة فقد كانت هي الأخرى متدهورة وكان يسيطر عليها الأوروبيين، والصناعة هي الأخرى فقد إكتسحت المنتوجات الفرنسية البلاد التونسية مما أدى إلى إنتشار الفقر في صفوف الصُّناع.

أما ثقافيا نجد أنّ فرنستا قد جندت كل الوسائل لتصدي إلى كل الجمعيات الوطنية وكل المدارس ومراكز التعليم التي تهدف إلى نشر التعليم والدفاع عن الروح الوطنية ومحاولة فرنسا أن تخلق فئة موالية لها من خلال فرنستها وطمس اللغة العربية لذلك نجد أنها قد عملت ما بوسعها من أجل القضاء على لغة وثقافة التونسيين.

بالرغم من الجو المشحون الذي كانت تعيشه البلاد التونسية والمحاولات الفرنسية إلا أنه كان تصدي لهذا التطور الذي شهدته البلاد على الساحة السياسية خاصة وهذا أدى إلى بروز حزب منظم يطالب ويتحدى ويناضل والذي هو الحزب الحر الدستوري التونسي.

إنّ البلاد التونسية قد خضعت بموجب معاهدة باردوا إلى الحماية الفرنسية لتخضع بعدها بعد توقيع إتفاقية المرسى الكبير إلى سيطرة كلية ونجد أن السلطة الحقيقية والفعلية كانت في يد الباي كان له كامل الصلاحيات لكن بعد فرض الحماية أصبح مجرد رمز أوشكل فقط.

كذلك نجد أنّ السلطة الفعلية في البلاد بعد فرض الحماية قد وضعت تحت تصرف المقيم العام الذي أصبح له حق تعيين الوزراء وإلغاءهم وخاصة بعد منحه التفويض من قبل الحكومة الفرنسية وأن سيطرة فرنسا على كامل الصلاحيات والسلطات أدَّى إلى تبلور الوعي من قبل الشباب الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع على مصالح بلادهم من خلال تكوين الجمعيات والجرائد، أما بالنسبة للحالة الإجتماعية فقد كان التونسيين يعانون الفقر والمجاعة والأمراض المتعددة كالسل، كما أن الصحة العامة في تونس كانت متدهورة.

عرف الكفاح التونسي وعيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ليوجهوا أنضارهم إلى الخارج من أجل تدويل قضية بلادهم وكان عبد العزيز الثعالبي ممثلهم في مؤتمر الصلح 1919 غير أنهم فشلوا مرة أخرى في الظفر بمطالبهم، وقد كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول في الكفاح المسلح إلى كفاح سياسي نتيجة لإنقاذ الشعور الوطني والقومي، فقد كانت سنة 1919 خاصة مؤتمر الصلح النقطة التي أفاضت الكأس لتكون نقطة هامة.

تأسيس الحزب الدستوري التونسي 1920 كأول منطلق منظم وقاعدة سياسية مهيكلة بزعامة العلامة عبد العزيز الثعالبي، هذا الحزب الذي كان يهدف أو يطالب بعدة مطالب أهمها التعريف بقضية بلاده وأحقيتها بالإضافة إلى تكوين برلمان تونسي وفصل السلطات الثلاث غير أنّ هذا الحزب عرف نشاطا كبيرا و توسعا من إصدار الجرائد إلى تكوين الشعب ليصبح محط أنظار السلطات التونسية التي رأت أن لابد أن تضيق الخناق عليه، كما إستطاع الحزب الحر في فترة وجيزة أن يحقق بعض أهدافه محاولا رفع راية بلاده من أجل تحقيق الإستقلال، غير أنه وقع في فخ الصراعات بين أعضائه ليبرز إختلاف في الإيديولوجيات فإنقسموا بين من رأى أنه لابد من تحقيق الإستقلال الفوري والمطالبة بالحكم ديمقراطي وبين من كان يرى أنه لابد للحصول على هدفهم وحريتهم وهم أنصار الثعالبي.

إنبعثت أول حركة منظمة نقابية في تونس سنة 1924 على يد مؤسسها محمد علي الحامي، هذه الحركة التي تعد النواة الأولى التي طالبت بحقوق العمال التونسيون وكونت لهم منظمة لتمثلهم.

تميزت الحركة الوطنية التونسية سنة 1927 بظهور العديد من الصحف والجرائد منها صحيفة الصوت التونسي وجريدة العمل التونسي اللذان كان لهما أثر كبير في تصاعد النشاط الحزبي والدستوري ووعي الشعب التونسي وكذلك الإحتفال بخمسينية الحماية كان له الأثر الكبير في تنامي الوعي لدى الجماهير الشعبية التونسية.

رغم كل الظروف والصعوبات إلا أنه تأسس حزب جديد عرف بالحزب الدستوري الجديد بقيادة الحبيب بورقيبة بعد الصراع بينه وبين مناضلي الحزب القديم.

إتباع سياسة التدرج من خلال قبولهم بحملة إصلاحات فرضتها عليهم فرنسا بقيادة الحبيب بورقيبة وأنصاره.

إندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 التي كان الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد موقف منها وهو موقف ضعيف.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: معاهدة باردو[1]

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس - لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات وداديهما القديم وروابط حسن الجوار - قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامبين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية -، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بربيار»

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص 21.

الملحق رقم 02: إتفاقية المرسى[1]

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقية المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة، أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقية وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : علي باي /ابول كامبون»

(1)– خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص 22.

الملحق رقم 03: البشير صفر[1]

البشير صفر (1856-1913)

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 67.

الملحق رقم 04: علي باش حامبة[1]

(1)– نور الدين الدقي: حركة الشباب التونسي، دط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1999، ص 98.

الملحق رقم 05: الزلاج[1]

القوات الفرنسيّة تحاصر ساحة باب سويقة (7 نوفمبر 1911)

(1)– نور الدين الدقي: المرجع، ص 98.

الملحق رقم 06: عبد العزيز الثعالبي[1]

صورة للزعيم عبد العزيز الثعالبي

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 501.

الملحق رقم 07: الوفد الثالث لبارس سنة 1924 م[1]

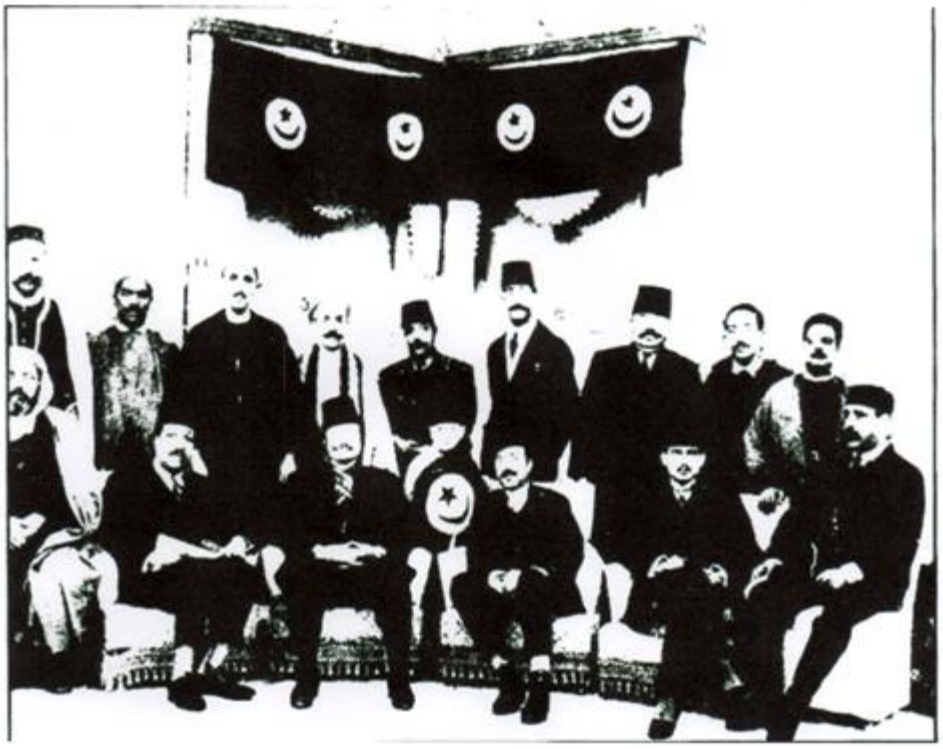

صورة للوفد الثالث لباريس سنة 1924م

الجالسون من اليمين إلى اليسار: الشاذلي خزندار، أحمد توفيق المدني، الطيب الجميل، أحمد الصافي، صالح فرحات، صالح بن يحي.

(1)– خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ج3، ص 91.

الملحق رقم 08: علي الحامي[1]

(1)– محمد بوذينة: مشاهير تونسيين، المرجع السابق، ص 481.

الملحق رقم 09: صحيفة الصوت التونسي[1]

أول لسان الشباب الفتاء قضية صوت التونسي

LA VOIX DU TUNISIEN

LE SENS DE LA REMISE " SINE DIE "

«La Voix du Tunisien»
3 جويلية 1931

(1)– خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ج 3، ص 97.

الملحق رقم 10:[1]

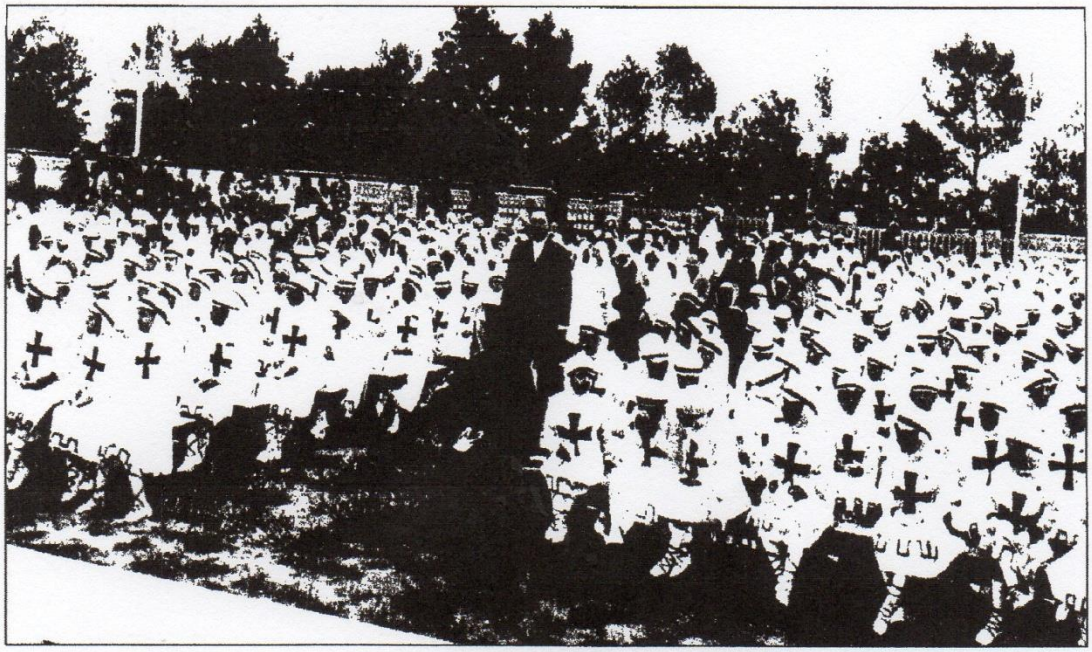

اجتماع الوفود المشاركة في المؤتمر الأفخارستي و هي حاملة أزياء مثيرة للشعور الديني للتونسيين

(1)- خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 96.

الملحق رقم 11:[1]

تظاهرات المؤتمر الأفخاريستي بقرطاج (ماي 1930)

(1)– خليفة شاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 95.

الملحق رقم 12:مؤتمر الحزب بقصر الهلال في مارس 1934[1]

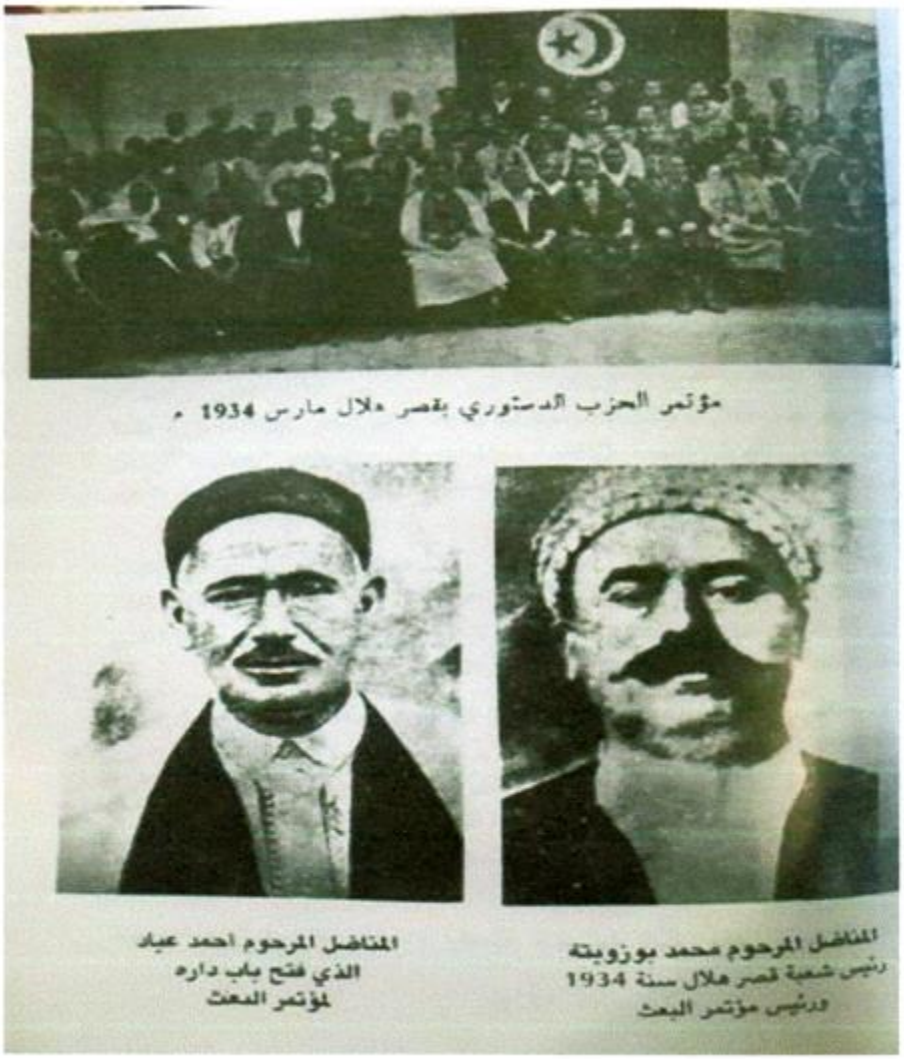

(1)- إبراهيم عبد الله: المرجع السابق، ص 80.

الملحق رقم 13: الحبيب بورقيبة[1]

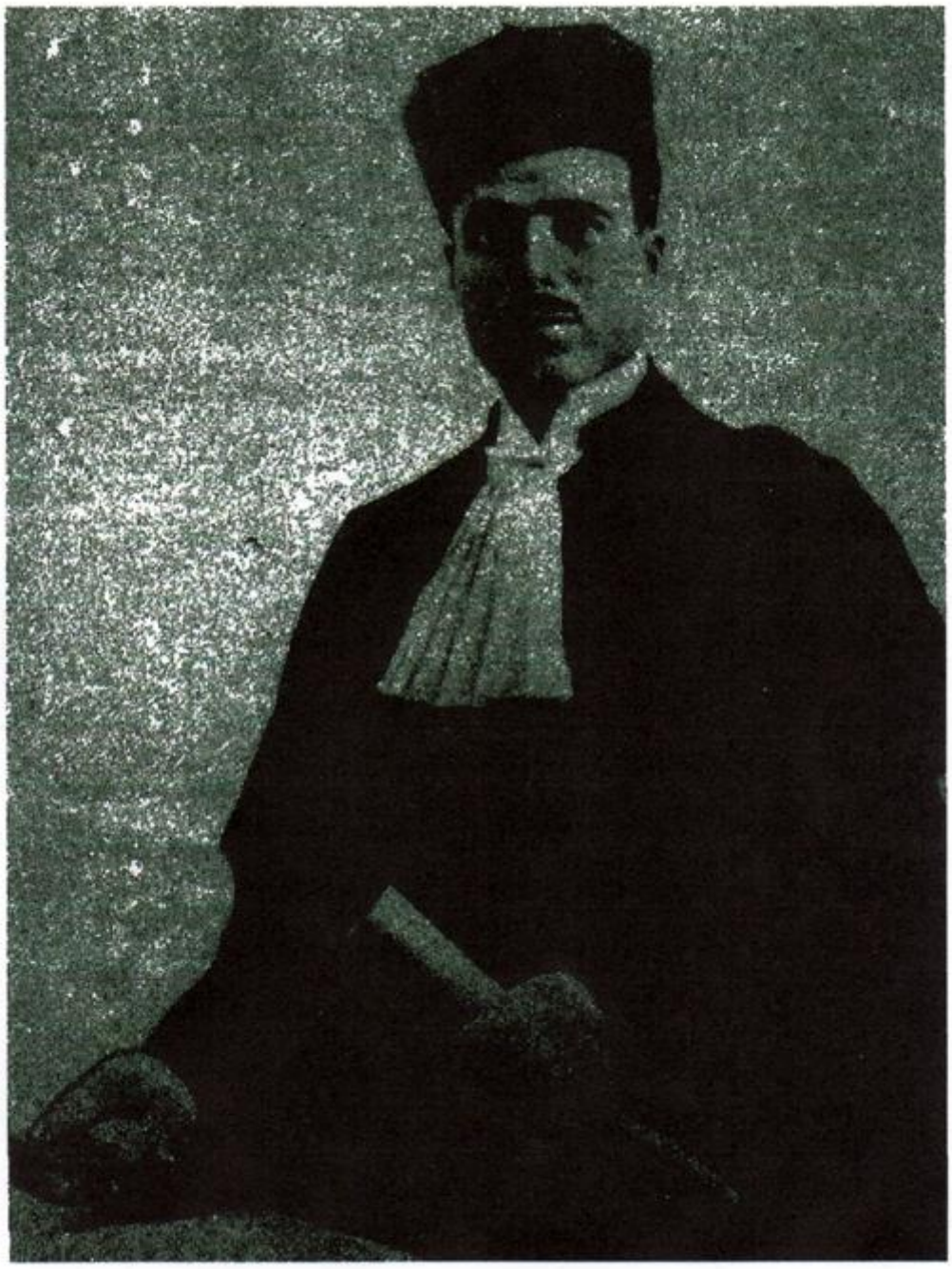

المحـامي الشاب الحبيب بورقيبـــة .

(1)– أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 540.

الملحق رقم 14: الهادي نويرة[1]

(1)– محمد بوذينة: مشاهير تونسيين، المرجع السابق، ص 679.

الملحق رقم 15: بلقاسم القناوي[1]

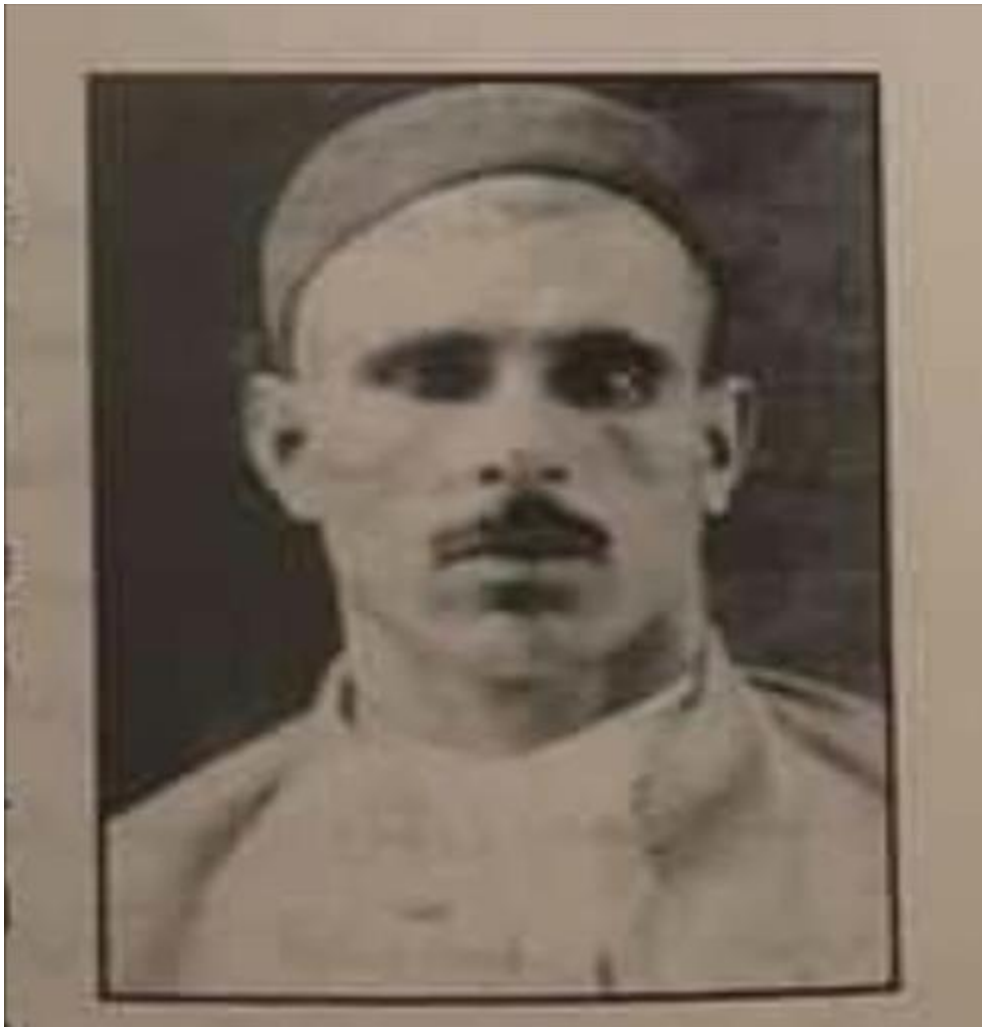

(1)– محمد بوذينة: مشاهير تونسيين، المرجع السابق، ص 139.

الملحق رقم 16:[1]

مشهد من مظاهرة 8 أفريل 1938 بنهج المالطيين (المنجي سليم حاليا)

(1)- أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 111.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

I- الكتب:

أ- المصادر:

1- الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تر، سالم جندي، ط1، القدس، لبنان، 1985.

2- آندري جوليان شارل: إفريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة المنجي سليم وآخرون، ط3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976.

3- الحبيب ثامر: هذه تونس، دط، مطبعة الرسالة، د س.

4- أحميد بن ميلاد، محمد مسعود إدريسي: الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنية التونسية 1892-1940، ج1، دط، قرطاج، بيت الحكمة، 1991.

5- الفاسي علال: الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003.

6- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج1، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، 2010.

7- السعيد الصافي: بورقيبة مسيرة شبه محرمة، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2000.

8- جلال يحي: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والإستقلال، ج2، دط، الدار التونسية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966.

ب- المراجع:

1- المحجوبي علي: جذور الحركة الوطنية التونسية، 1904-1934، تج عبد الحميد الشابي، ط1، بيت الحكمة، تونس، 1909.

2- المحجوبي علي: الحركة الوطنية التونسية مابين الحربين ، ج2، دط، منشورات الجامعة التونسية، 1896.

3- المحجوبي علي: إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع عمر بن منذير حليمة ترقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر، 1986.

4- الطاهر حداد: العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، ط1، دار صامد، صفاقس، تونس، 1997.

5- الأمين يوسفي: الحركة النقابية في تونس (1900-1981)، دط، التعاضدية العمالية للطباعة والنشر.
6- أحمد الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، دط، در الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.
7- الهادي التيمومي وآخرون: المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي، ط1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999.
8- الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1986.
9- الطاهر عبد الله: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، دس.
10- الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، دط، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005.
11- أحمد إسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية بيروت، 2004.
12- الجيلالي بن الحاج يحي المرزوقي محمد: معركة الزلاج 1911، ط2، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1974.
13- التليلي العجيلي: الطرف الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881-1939)، مجلد2، دط، منشورات كلية الآداب، منوبة، 1992.
14- البشير الحاج عثمان الشريف: أضواء على تاريخ تونس الحديث (1881-1924)، ط1، دار سلامة للنشر والطباعة والتوزيع، تونس، دس.
15- أحمد عبيد: التماثل والإختلاف في الحركات المغاربية، الجزائر، تونس، المغرب، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
16- أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر، (1881-1956)، تع حمادي الساحلي، ط1، الشركة الوطنية للتوزيع، 1986.
17- الهادي الشريف محمد: تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تع محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

18- أحمد إسماعيل ياغي، شاكر محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، دط، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993.
19- الهادي التيمومي: مساهمة الشرائح الشعبية في الحركة الوطنية، الحزب الحر الدستوري في مدينة تونس 1920-1934، المغيبون في تاريخ تونس الجماعي، ط2، المجمع القومي للعلوم والآداب، دار الفنون، بيت الحكمة، قرطاج، 1999.
20- الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، دط، دد، دس.
21- المنجي الزيدي: التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية و رهانات التغيير، جريدة الحرية، أورربيس للطباعة، تونس، جويلية 2008.
22- إبراهيم عبد الله: شروق وغروب نافذة على التاريخ، النضال الوطني، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة، تونس، دس.
23- بلقاسم محمد بن جراد: قابس عبر التاريخ، دط، مطبعة السريعة، تونس، دس.
24- بن بلغيث الشياتي: النظام القضائي في البلاد التونسية، 1857-1925، دط، مكتبة علاؤ الدين، صفاقس، تونس.
25- جاسم حسن عدول وآخرون: تاريخ الوطن العربي المعاصر، دط، مكتبة زيد الإلكترونية، جامعة الموصل، دار الأثير للطباعة والنشر، 2005.
26- حفيظ طبابي: البناء الوطني وتحديات الإستقلال، دط، الدار التونسية للكتاب، آريانة، تونس، 2011.
27- حسن رغير حزيم: دور الحبيب بورقيبة في تجديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1929-194)، العدد 55، الكلية التونسية، الجامعة المستنصرة.
28- حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، دس.
29- راغب السرحاني: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار الأفلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.
30- زهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
31- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأسلو المصرية، دد، 1933.

32- عز الدين معزة:
33- عميرة علية الصغير وآخرون: مواقع من الذاكرة، 1881-2014، دط، مركز النشر الجامع والمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، 2018.
34- علي بلهوان: تونس الثائرة، دط، مؤسسة هنداوي، 2018.
35- عبد المجيد كريم وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964)، دط، جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008.
36- عبد السلام بن حميدة: تاريخ الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس، (1924-1956)، تر جماعية، ط1، دار محمد علي الحامي، صفاقس، تونس، دس.
37- عمر محمد العسو: شخصية المجاهد عبد العزيز الثعالبي في الشعر الإسلامي المعاصر، (1874-1944)، ط1، دد، 1435 هـ- 2013م.
38- عبد اللطيف الحناشي: الشيخ عبد العزيز الثعالبي رائد السلفية، المنستير في المغرب العربي، دط، جامعة منوبة، تونس، دس.
39- علي الزيدي: الزيتونة ودروها في حركة التحرير الوطنية التونسية، دط، جامعة صفاقس، تونس، 2016-2017.
40- فتحي بوعجيلة: ثورة النخبة الإصلاحية التونسية واقعها وأفكارها راهنيتها، دط، مكتبة علاء الدين ، صفاقس، تونس.
41- محمد علي الداهش: المغرب العربي المعاصر، الإستمرارية والتغيير، دط، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014.
42- محمد آيت مدور: الحركة النقابية المغاربية بين (1945-1960)، الجزائر وتونس أنموذجا، ط1، هومة للنشر، الجزائر، 2013.
43- محمد علي الداهش: دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية بالمغرب العربي، دط، منشورات الإتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2014.
44- محمد صالح الحمداني: الحركة الوطنية التونسية (1881-1920)، دط، المعتز، الأردن، 2012.
45- محمود الماطري: مذكرات مناضل، عز الدين قلوز، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2005.

46- محمود بن عامر: تاريخ تونس وليبيا المعاصر، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2017.

47- محمد الأزهر العربي: تونس رغم الإستعمار، مخبر الدراسات المغاربية، تونس، 2013.

48- محمد بلقاسم: وحدة المغرب العربي، فكرة وواقعا، الإتجاه الوحدوي في المغرب العربي، (1910-1954)، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013.

49- محمد موسى فيصل: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دط، منشورات الجامعة المفتوحة، 1997.

50- ناهد إبراهيم الدسوقي: دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة، الجامعة الإسكندرية، 2008.

51- نور الدين دقي وآخرون: تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية، (1919-1934)، دط، هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

52- يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين (1919-1934)، دط، هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

53- يونس دمونة: تونس بين الإتجاهات، تق مكتب تونس الحرة، دار الكتاب العربي، مصر، دس.

II- المراجع باللغة الفرنسية:

1- Bourguiba Habib : mavie mon œuvre (1929-1933), éditions plon, Paris, 1987.

2- Jean François Martin : Histoire de la tunisie comptemporaine, de Perry à Bourguiba (1881-1956), l'hamattan.

III- الدرويات:

أ- المجلات:

1- العربي علجية البشير: المغرب العربي ما بين الحربين العالميتين (1919-1939)، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع9، كلية الآداب والعلوم بالمرج، بنغازي، 2015.

2- الزيدي علي: الزيتونة دورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، جامعة صفاقس، تونس، 2016-2017.
3- تونس الشروق: الحزب الدستوري التونس، تاريخ طويل من الصراع بين الأجنحة، الشروق يومية مستقلة جامعة، 11:07:07 ، 2012.
4- حسن زعير جريم: دور الحبيب بورقيبة في تحديد عمل الحركة الوطنية في تونس (1919-1945)، ع 55، الكلية التونسية، الجامعة المستنصرة.
5- حباسي شاوش: محطة في مسار الحركة الوطنية التونسية (1914-1920)، مجلة الدراسات التاريخية، ع 7، جامعة الجزائر، 1993.
6- حضر العبيدي، عواد إبراهيم حسن علي خضر العبيدي: الخلافات الإيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية (1944-1937)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج 23، ع 4.
7- خولة العيرج وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية مقاربة (1881-1964)، جامعة منوبة، 2002.
8- سالم الأيمن: وثيقة من الحركة الإستقلالية في المغرب العربي، اليوسفية، المجلة التاريخية المغاربية، ع 80، منشورات مؤسسة التميمي، تونس، 2008.
9- غنية شليغم: ميلاد ظاهرة الحزبية في المغرب، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، 27 ديسمبر 2016.
10- غيلان سمير طه التكريتي: الحركة الوطنية التونسية في سنوات ما بين الحربين 1918-1939، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 13، كانون الأول 2012.
11- ليلى بوجلال، نور الدين ثنيو: النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد "الوجه الآخر للكفاح التحرري "، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، جامعة منتوري، عبد الحميد مهري، قسنطينة 02.
12- عقيب محمد السعيد: المؤتمر الأفغارستي لقرطاج، ماي 1930 وتطور العمل الوطني بتونس، مجلة البحوث والدراسات، ع 22، السنة 13، 2018.
13- هيثم عبد الخضر جبار السويدي: الإدارة الفرنسية في تونس (1989-1955-)، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الدراسي نابل.

14- مجلة الأستاذ، ع 214.، مج 1، 2015.
15- ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في إفريقيا، أوراق المؤتمر العلمي، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، يناير 2002.

ب- الجرائد:

1- عبد اللطيف الحناشي: أحداث 9 أفريل 1938 الأسباب والتداعيات، جريدة الصباح، يومية إخبارية سياسية، جامعة شارع المحمد البوعزيزي، المنتزه، تونس، الأحد 9 أفريل 2017.

IV- الرسائل الجامعية:

أ- الدكتوراه:

1- شاسب قدادرة: الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري- قسنطينة، 2006-2007.
2- عقيب محمد السعيد: الحزب الحر الدستوري التونسي القديم (1930-1934)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2009-2010.
3- العيد فارس: علاقات الجزائريين بالمغرب الأقصى وتونس 1848-1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران 01، أحمد بن بلة، 2016-2017.
4- معزة عز الدين: فرحات عباس والحبيب بورقيبة 1899-2000، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، كلية العلوم الإسلامية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

ب- الماجستير:

1- بوطيبي محمد: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية مابين 1900-1930، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2007-2008.

2- رضا ميموني: دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية الإستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012.

3- سعد توفيق عزيز عبد الله: الحركة العمالية في تونس (1942-1952) نشأتها ودورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصول، 2005.

4- محمد قدور رزوق: البعد المغاربي للحركة الوطنية التونسية من خلال جريدة الإدارة (1948-1955)، مذكرة لنيل درجة الماجستير.

5- محمد قدور: السياسة الفرنسية في تونس (1883-1939)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

6- يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919-1934)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، معهد التاريخ، الجزائر، 1985-1986.

7- نجاة عبو: التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، المسيلة، 2014.

V- الموسوعات:

1- أحمد الساحلي: فصول في التاريخ والحضارة، دار العرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

2- أحمد أمين: موسوعة زعماء الإصلاح في العصر الحديث، دار الكتاب العربي، بيروت.

3- الصادق الزمرلي: أعلام تونسيون تع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986.

4- الكيالي عبد الوهاب: موسوعة السياسة، بيروت، دار الهدى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج 6، دس.
5- عاطف عبيد: موسوعة قضية وتاريخ الحضارات العربية (تونس- الجزائر)، ع 21-22، 1998-1999.
6- فؤاد علي الوهاب، حنان علي إبراهيم الطائي: قضايا ودراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي (الجزائر – تونس- المغرب).
7- محمد بوذينة: مشاهير القرن العشرين، ط1، (دط)، تونس، 1934.
8- محمد بوذينة: مشاهير تونسيين، ط3، منشورات محمد بوذينة، الحمامات، تونس، 2001.
9- محمد الفاضل عاشور: أعلام الفكر وأركان النهضة بالمغرب العربي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2000.
10- محمد بن موسى الشريف: عظماء منسيون، ج2، ط1، دار الأندلس الخضراء، الرياض، 2010.
11- مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ العرب المعاصر والحديث، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
12- محمد محفوظ: تراجم المؤلفين التونسيين، ج 5، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1986.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الحالة العامة في تونس منذ فرض الحماية إلى غاية نهاية ح.ع.1 8

المبحث الأول: الأوضاع السياسية والثقافية 10

المبحث الثاني: الأوضاع الإقتصادية 26

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية 45

الفصل الثاني: الحركة الوطنية التونسية (1919-1927) 52

المبحث الأول: نشاط حركة الشباب التونسي بعد ح ع 1 54

المبحث الثاني: تأسيس الحزب وهياكله..... 58

1- عوامل ظهور الحزب..... 58

2- تأسيس الحزب الحر الدستوري 60

3- نبذة عن عبد العزيز الثعالبي (1944-1976) 62

4- برنامج الحزب الحر الدستوري التونسي وهياكله..... 69

المبحث الثالث: نشاط الحزب الحر الدستوري التونسي وردود الفعل حوله 77

1- نشاط الحزب..... 77

2- ردود الفعل حول نشاط الحزب الدستوري التونسي 84

المبحث الرابع: ظهور النقابة التونسية المستقلة 1924..... 92

المبحث الخامس: رد فعل وسلطات الحماية منها..... 95

الفصل الثالث: الحركة الوطنية التونسية (1927-1933)..... 99

المبحث الأول: عودة نشاط الحزب الدستوري 1927 (مؤتمر بروكسل) 101

المبحث الثاني: ظهور صحيفة الصوت التونسي 1929..... 103

المبحث الثالث: تصاعد النشاط الدستوري وبروز الجماهير على الساحة الوطنية. 106
3- المؤتمر الأفغارستي وإنعكاساته 106
4- الإحتفال بخمسينية الحماية 111
5- قضية دفن المتجنسين وردود الفعل الشعبية 118
المبحث الرابع: ظهور جريدة العمل التونسي ونشاطها..... 120
المبحث الخامس: المؤتمر العام للحزب الدستوري (نهج الجبل) 122
الفصل الرابع: الحركة الوطنية التونسية (1933-1939)..... 127
المبحث الأول: مؤتمر الهلال وظهور الحزب الحر الدستوري الجديد 1934 129
1- مؤتمر قصر الهلال 129
2- تأسيس الحزب الدستوري الجديد 1934 134
3- نبذة عن الحبيب بورقيبة 138
المبحث الثاني: نشاط الحزب الدستوري الجديد (1934- 1939) 143
المبحث الثالث: الحزب الدستوري الجديد وحكومة الجبهة الشعبية في فرنسا..... 146
المبحث الرابع: إعادة بعث جامعة عموم العملة التونسية الثانية 1936 152
المبحث الخامس: أحداث أفريل 1938 156
المبحث السادس: موقف الحزب من إندلاع الحرب العالمية الثانية 163
خاتمة 167
الملاحق 171
قائمة المصادر والمراجع 188
فهرس المحتويات 197
الملخص (عربي -فرنسي)..... 199

الملخص باللغة العربية:

- **عنوان المذكرة:** الحركة الوطنية التونسية ما بين الحربين العالميين (1919-1939) دراسة تحليلية وتاريخية.
- **الكلمات المفتاحية:** معاهدة باردوا- الحماية الفرنسية – الحزب الدستوري الحر- القديم- الجديد – الانقسام.

لقد خضعت البلاد التونسية إثر معاهدة باردو 12 ماي 1881 لنظام الحماية الفرنسية، وبذلك أصبحت السلطة الفعلية بيد المقيم العام إلى جانب طبعا السلطة التونسية ولكنها كانت شكلية فقط، غير أن هذا الواقع قد رفضه التونسيون، وكان هذا سبب في بلورة الوعي الوطني خاصة لدى الشباب التونسي، وبذلك يعتبر هذه بمثابة الناوة الأولى لتشكيل تنظيمات سياسية وتونسية الهدف منها تحقيق مطالب الجماهير التونسية ولعل من أهم هذه التنظيمات نجد: الحزب الحر الدستوري مارس 1920 بزعامة عبد العزيز الثعالي وبجانب هذا الحزب نجد الحزب الدستوري الجديد 1934 بزعامة الحبيب بورقيبة وقد برز هذا الحزب بعد حدوث إنشاق داخل الحزب القديم.

كل هذه التنظيمات قد لاقت إستجابة من طرف الجماهير وقد عرفت إلتفافا قويا مؤيد ومؤمن بأحقية القضية التونسية ومحاولات التعريف بها خارجيا.

Résumé En Français :

Titre de mémoire: Le movement national tunisienne entre les deux guerres mondiales (1919-1939) étude analitique et historique.

Les mots clés : Traités du Bardo, protectorat française, Nouveau parti libéral constitutionnel, Destour, (Néo-Destour), la répeture

Le pays de la tunisie soumis au protectorat français peus ant le traité du Bardo le 12 mai 1881, donc le résidant général a l'autorité réelle à coté l'autorité tunisienne. Qui est tellement formalisme, cette réalité est refusié par le peuple tunisien et ça devenu une raison pour fermer des organisations et des parti politique tunisienne dans le but de réalisér les revedications des tunisiens on cité :

- Parti libetal constitutionnel, Mars 1920 présidenté par Abdelaziz Thaalibi.
- Nouveau parti libéral constitutionnel (Néo- Destour) 1934 présidenté par Habib Bourguiba, ce parti construit aprés la pupture de l'ancien parti libéral (Destour).
- Toutes ces organisations rencontrent des réations positives de la paut du peuple tunisien, qui envelloppent et définissent l'affaire tunisienne dans le monde.